МЕЖДУНАРОДНЫЙ НАУЧНО-ИССЛЕДОВАТЕЛЬСКИЙ ИНСТИТУТ ПРОБЛЕМ УПРАВЛЕНИЯ
IRIAS МНИИПУ
INTERNATIONAL RESEARCH INSTITUTE FOR ADVANCED SYSTEMS

ACRESS AFRICAN CENTER FOR RESEARCH AND STRATEGIC STUDIES

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ACRESS

أثر النفوذ الغربي
على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل

The impact of Western influence
on Economic and development in Sahel Region

acress.org
أكتوبر 2024
القاهرة مصر
irias.group

تقرير أثر النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل

تحرير ومراجعة : دكتورة/ غادة فؤاد
مدير المركز الافريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

- فريق عمل القاهرة:
ترجمة لغة انجليزية : أ/ آلاء ياسر - أ/ رنا القلماوي
ترجمة لغة فرنسية: أ/ إبراهيم كيتا
تصميم الغلاف: أ/ عبد الرحمن مصطفى

- فريق عمل موسكو:
السيد/ فلاديمير فيشنفسكي (Mr. Vladimir Vishnevskii)
الممثل الخاص للدول الأفريقية، المعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة IRIAS روسيا

هاتف: ٢٠٢١٦٦٣٠ (٢٠٢) + - ٠١٠٠٢٣٥٣٤٨٧ (٢)+
بريد إليكتروني: info@acress.org
موقع اليكتروني: www.acress.org
www.irias.group

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة © للمركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS) - القاهرة ، والمعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة (IRIAS) - موسكو ، أكتوبر ٢٠٢٤

للتوثيق:
غادة فؤاد (محرر)، تقرير أثر النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل، (القاهرة: المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية «أكريس» و المعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة «IRIAS» ، أكتوبر ٢٠٢٤)

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية (أكريس)

المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) (African Center for Research and Strategic Studies) - هو مركز بحثي (Think Tank) مستقل متخصص في دراسة وتحليل شئون القارة الافريقية. يعتمد المركز مبدأ الحلول الأفريقية للقضايا والمشاكل الأفريقية من خلال فريق من الخبراء والباحثين المتخصصين من مختلف دول القارة.

يقدم المركز دراسات وتقارير وأوراق سياسات وتقديرات موقف واستراتيجيات، تأخذ بعين الاعتبار المنظور الأفريقي، لمساعدة مؤسسات صنع القرار وأصحاب المصلحة على فهم التحولات السياسية والاقتصادية والمجتمعية في القارة الأفريقية. بالاضافة الى ذلك يعد المركز منصة لبناء الكوادر البحثية من الشباب الأفريقي نساء ورجال وبناء قدراتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

كما يرتبط المركز ببروتوكولات تعاون علمي ومذكرات تفاهم مشتركة مع عدد من المؤسسات البحثية والعلمية إفريقية وأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لمركز أكريس:
- الدراسات البحثية.
- الدورات التدريبية.
- الاستشارات.

المعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة (IRIAS)

تأسس المعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة (IRIAS) في عام ١٩٧٦ كمنظمة حكومية دولية. تتمثل مهمة المعهد في إجراء البحوث والتطوير الشامل والتعاون الدولي في دراسة وتطبيق الأنظمة المتقدمة، بما في ذلك المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

يشارك حاليا أكثر من ٤٠ دولة في مشاريع IRIAS. ومن أجل توسيع نطاق ممارسة إجراء أعمال البحث والابتكار المشتركة، تم إنشاء أكثر من ٥٠ مركزًا ومختبرًا لتعزيز تطوير الأنشطة في مجال العلوم والابتكار . تشمل الانشطة عدد من المجالات والقطاعات المختلفة بما في ذلك الاقتصاد، والتعليم، والإبداع؛ ودعم مشاريع الاستثمار؛ والتعاون العلمي الدولي.

تتضمن أولويات المعهد للفترة الحالية حتى عام ٢٠٣٠:
* المنصات الرقمية مع الذكاء الاصطناعي لمشاريع التعليم والتمويل.
* التنمية المستدامة.
* التحول الرقمي في الاقتصاد والمجتمع.
* نقل التكنولوجيا.
* الإدارة المتكاملة.
* البيئة والصحة.
* الصناعات الاستراتيجية.
* الصناعات الإبداعية.

قائمة المحتويات

الدكتورة/ غادة فؤاد مديرة المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS)	إقليم الساحل: أوجه تعاون مستقبلية بين روسيا وافريقيا	٨
الاستاذ الدكتور/ Alexander I. Ageev المدير العام للمعهد الدولي لابحاث النظم المتقدمة (IRIAS) – موسكو – روسيا	أفريقيا وأنظمة التمويل الدولية	١٦
الأستاذ/ أبو بكر الحاج مهمن (النيجر) رئيس جالية النيجر في جمهورية مصر العربية	تأثير السياسات الاستعمارية على النظام الاداري الحكومي الحالي في دول الساحل ... النيجر نموذجا	١٨
الباحث/ محمد الطماوي باحث دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة	نظرة تحليلية للتبعية النقدية للفرنك الأفريقي في دول الساحل	٢٢
السيد/ Siaka Coulibaly محلل سياسي – بوركينا فاسو	تأثير السياسات الاستعمارية على النظام الاداري الحكومي الحالي في دول الساحل ... بوركينا فاسو نموذجا	٤١
دكتور/ أحمد يعقوب دابيو رئيس مركز الدراسات للتنمية والوقاية من التطرف – نجامينا - تشاد	أثر السياسات الاستعمارية على المؤسسات الادارية والتعليمية وعلاقتها بنمو التطرف في بحيرة تشاد	٤٦
دكتور/ إسماعيل محمد طاهر باحث في الشأن الأفريقي – جامعة انجمينا – تشاد	تأثير السياسات الاستعمارية على النظام الإداري الحكومي في تشاد	٥٢
الباحث/ عمر أحمد البستنجي باحث دكتوراه اقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.	الدور الروسي المأمول في تنمية دول الساحل في ظل المكاسب المتبادلة والتحديات الاقتصادية	٥٨
الاستاذ الدكتور/ جوناثان أريمو أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية جامعة كونفينينت - نيجيريا	تأثير النفوذ الغربي على التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل في أفريقيا: الموقف الناشئ لفرنسا	٧٨
الاستاذ الدكتور/ محمد عاشور أستاذ العلوم السياسية كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة	النفوذ الغربي في منطقة الساحل وأثره على الاقتصاد والتنمية ... ملاحظات أولية وأبعاد تفسيرية	٨٤

للتوثيق:

غادة فؤاد (محرر)، **تقرير أثر النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل**، (القاهرة: المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية «أكريس» و المعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة «IRIAS» ، أكتوبر ٢٠٢٤)

الدول الأفريقية التي تستخدم عملة الفرنك الأفريقي CFA

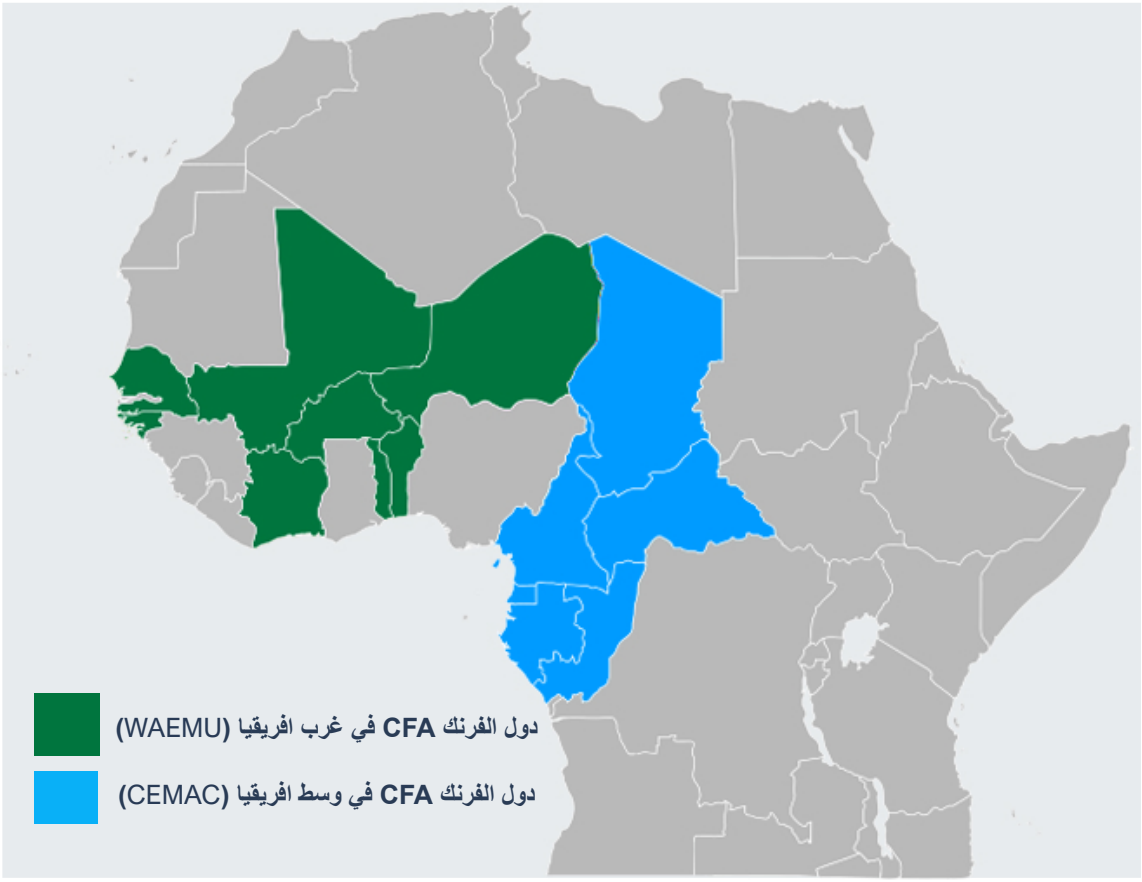

خريطة دول الساحل الأفريقي الخمس (G5)

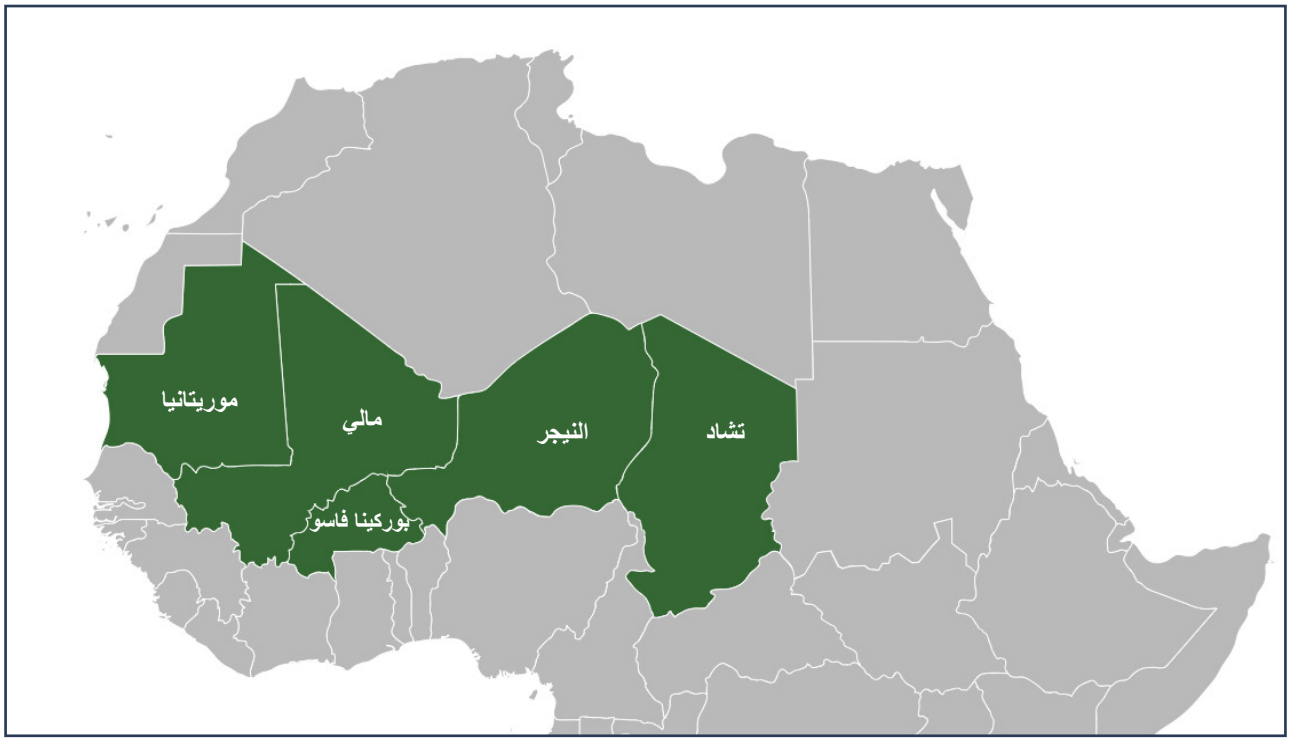

إقليم الساحل: أوجه تعاون مستقبلية بين روسيا وافريقيا

دكتورة/ غادة فؤاد
مديرة المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية
(أكريس) - القاهرة

«من المهم أن تولي الحكومة الروسية التعليم أولوية خاصة في تعاونها المستقبلي مع دول الساحل. كما أن توفير منح لمنطقة الساحل لابد أن يتناغم مع احتياجات الصناعة والتنمية التي تحتاج إليها تلك الدول ويتفق مع مواردها وثرواتها الطبيعية»

ظل النفوذ والهيمنة الغربية على المستعمرات القديمة خاصة في غرب افريقيا حتى بعد حصول تلك الدول على استقلالها السياسي، وذلك من خلال ربط سياساتها النقدية والمالية بالمستعمر القديم الذي تحول ليكون شريك اقتصادي وتجاري. بناء على ذلك فقد حصل الشريك الجديد على عقود استغلال لثروات تلك الدول وفق امتيازات حصرية في مقابل وعود بالتنمية الاقتصادية للمجتمعات الافريقية التي تتواجد بها. ليس هذا فحسب، فقد ضمن الشريك الجديد لنفسه الاشراف والسيطرة على العملة النقدية الوطنية لهذه الدول قبل وأثناء اتفاقات الانسحاب من المستعمرات القديمة من خلال ربطها بالعملة الفرنسية وتسميتها «الفرنك الأفريقي» (CFA franc) وتحديدا في عام ١٩٤٥. كان الهدف المعلن لذلك أنه من أجل تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتحكم في نسب التضخم في دول الفرنك.

وبعد مرور عقود من النفوذ والسيطرة على مقدرات دول غرب افريقيا النقدية والاقتصادية هل انعكس ذلك على التنمية والتطور في تلك الدول؟ وللاجابة على هذا التساؤل نظم المركز الافريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث النظم المتقدمة (IRIAS) بموسكو ندوة في القاهرة تحت عنوان «أثر النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل» وذلك يوم الأحد الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤.

يأتي هذا التقرير نتاج لهذه الندوة والذي يحتوي على عدد من الأوراق البحثية التي شملت ثلاث محاور أساسية هي:

- تحليل للتبعية النقدية للفرنك الافريقي وتأثيرها على السياسات المالية والنقدية لدول الساحل.

- أثر السياسات الاستعمارية على النظام الاداري الحكومي الحالي في دول الساحل.

- واخيرا، الدور الروسي المأمول في تنمية دول الساحل في ظل المكاسب المتبادلة.

ففيما يتعلق بالمحور الأول: تشير جميع المؤشرات الدولية إلى انخفاض معدلات التنمية البشرية والاقتصادية في دول الساحل مقارنة بالدول الأخرى خاصة إذا ما تمت مقارنة الامكانات والموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه الدول، من معادن نفيسة كالذهب في مالي وبوركينا فاسو أو مصادر للطاقة كالنفط واليورانيوم في النيجر، مع الناتج المحلي الإجمالي أو البنية الصناعية على أراضيها أو التطور التكنولوجي بها. فكما سيتضح لمن يقرأ التقرير، خاصة البحث المقدم من الباحث/ محمد الطماوي حول تحليل للتبعية النقدية وتأثير الفرنك الافريقي على السياسات المالية والنقدية للدول الافريقية، أن هذه العملة والنظام المتبع في إدارتها له العديد من الآثار السلبية التي تعيق التنمية والنمو وكرست للاحتلال الاقتصادي لهذه الدول ليس هذا فحسب بل كانت ايضا عائقا أمام المشروعات الاستثمارية لشعوب دول الساحل في منافستها مع غيرها من الشركات الأجنبية التجارية والاستثمارية.

وبالتبعية أثرت تلك السياسة النقدية على موارد الدول الأفريقية وقدرة الحكومات الوطنية على بناء القدرات البشرية وتنمية شعوبها. ففي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٤ جاءت ثلاث دول من دول الساحل في المراتب الأخيرة من بين ١٩٣ دولة شملهم التقرير حيث احتلت كلا من النيجر وتشاد المرتبة رقم (١٨٩) كما جاءت مالي في المرتبة (١٨٨) وقبلها بوركينا فاسو في المرتبة (١٨٥)، بينما كانت موريتانيا (المرتبة ١٦٤) الدولة الوحيدة التي احتلت مرتبة متقدمة بعض الشئ عن دول الساحل الأخرى (١).

لم يكتفي المستعمر القديم بالسيطرة والهيمنة على القطاع المالي والنقدي للدولة بل امتد الأمر ليمنع إقامة مشاريع تنموية أو صناعية كانت ستغير مستقبل الاقتصاد في تلك الدول كما أورد الدكتور أحمد يعقوب في كلمته داخل هذا التقرير حيث أشار لنماذج وأمثلة لمنع فرنسا إقامة مشروعات استثمارية وصناعية من قبل دول متقدمة كاليابان داخل تشاد سواء باستخدام الترهيب أو الترغيب والوعود بمشاريع بديلة دون تنفيذها ليظل الخاسر الوحيد هو شعوب دول الساحل.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني: الذي تمت مناقشته في الندوة نجد أن دول الساحل لم ترث عن المستعمر القديم التبعية النقدية فقط بل ورثت ايضا هيكل إداري للجهاز الحكومي للدولة تميز بالمركزية والبيروقراطية الشديدة مما ساعد على انتشار الفساد الذي مازال يستنزف امكانات دول الساحل حتى يومنا هذا وكرس للمحسوبية في تولي المناصب العامة والوظائف الحكومية على حساب الكفاءات

وأصبحت العلاقات السياسية والروابط القبلية السبيل للترقي أو التعيين في منصب سياسي أو الحصول على نفوذ والعكس بالعكس، بمعنى استغلال الاشخاص للنفوذ السياسي والمنصب العام لتحقيق الثروة، كما ورد في التقرير في حالة تشاد والنيجر وبوركينا فاسو. ففي مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام ٢٠٢٣، والذي يقيس الفساد في القطاع العام (public sector corruption)، جاءت بوركينا فاسو في المرتبة رقم (٨٠) من بين ١٨٠ دولة بمعدل (٤١ درجة من أصل ١٠٠)، بينما جاءت مالي في المرتبة ١٣٦ بمعدل (٢٨ درجة)، وموريتانيا في المرتبة ١٣٠ بمعدل (٣٠ درجة)، والنيجر في المرتبة ١٢٥ بمعدل (٣٢)، واخيرا تشاد في المرتبة ١٦٢ بمعدل (٢٠ درجة) (٢).

ونتيجة لذلك أدى هذا التراجع في معدلات النمو ومؤشرات التنمية في دول الساحل وزيادة معدلات البطالة إلى ظهور التطرف على أراضيها وأصبحت مأوى للارهابيين كما نشطت الحركات الانفصالية والجماعات المتمردة المسلحة خاصة في مالي مما أثر على أمن السكان واستقرارهم وأنهك الجيوش الوطنية بها واضطرت دول الساحل إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية ولكن وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تواجد القوات الدولية لم تلحق الهزيمة بتلك الجماعات بل على العكس توسع نفوذها والمساحات التي تسيطر عليها. كل ذلك الاحتقان الداخلي كان سببا للانقلابات العسكرية التي شهدتها منطقة الساحل منذ العام ٢٠٢٠ في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغيرها من دول غرب ووسط افريقيا وأصبحت تقود تلك الدول قيادات عسكرية جديدة سعت إلى تنويع شراكاتها الدولية خاصة في الجانب العسكري حتى تتمكن من استعادة السيطرة على الدولة من يد المتطرفين وكانت روسيا هي الشريك الدولي الذي رأت فيه الانظمة الجديدة في دول الساحل الخيار الأنسب مستغلة التنافس الدولي الدائر على النفوذ والسيطرة.

لعبت روسيا دورا هاما خلال السنوات الثلاث الماضية في تطوير القدرات العسكرية للجيوش الوطنية في دول الساحل

هذا ينقلنا إلى المحور الثالث: الذي تناولته الندوة والذي تحدث عن الدور الروسي المأمول في تنمية دول الساحل. لا شك أن روسيا لعبت دورا هاما خلال السنوات الثلاث الماضية في تطوير القدرات العسكرية للجيوش الوطنية في دول الساحل مالي والنيجر وبوركينا فاسو سواء من حيث السلاح أو التدريب العسكري مما ضاعف من قدرتها على الدخول في مواجهة حقيقية لاجتثاث بؤر الارهاب وبالفعل استطاعت الجيوش الوطنية استعادة أجزاء من اراضيها ظلت على مدار سنوات طويلة تحت سيطرت الجماعات الارهابية والمتطرفة رغم كل الدعم الخارجي الذي تتلقاه تلك الجماعات من سلاح متطور وتمويل وتدريب وبالرغم من الشهداء والضحايا من المدنيين الأبرياء ورجال القوات المسلحة ولكن يظل هناك ثمن لابد من تحمله لتحرير الأوطان.

ترى إدارة المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) أن الفرصة متاحة أمام كلا الطرفين دول الساحل وروسيا الاتحادية لتوسيع التعاون ليشمل مجالات أخرى تعود بالنفع على الجميع من منطلق (win-win game) فإذا كان التركيز خلال الفترات السابقة منصبا على التعاون العسكري والنووي فقط فان هناك فرص للاستثمار أخرى في قطاع التعليم وقطاع الصحة وغيرها من المجالات.

يعد قطاع التعليم من أهم القطاعات التي يتعين فيها التعاون بين الجانب الروسي ودول الساحل نظرا لما يمثله هذا القطاع من خطورة في تشكيل الوجدان الوطني للأمة في كل بلد بالاضافة الى أهميته في توفير البيئة المعرفية والقدرات البشرية اللازمة لاستغلال ثروات الدول. ومن خلال قراءة الأبحاث الواردة في هذا التقرير، باختلاف الدول التي يمثلونها، نرى كيف تعمد المستعمر القديم تدمير البنية الاساسية للتعليم في تلك الدول وصُنع هيكل تعليمي ومناهج ترسخ للتبعية الفكرية والتعليمية والثقافية له حتى بعد رحيله رسميا، وبما لا تتناسب مع احتياجات دول الساحل ومواردها الطبيعية.

في البداية نتناول جانب المنح التعليمية، حيث توفر الحكومة الروسية سنويا عدد من المنح لطلبة الجامعات والدراسات العليا الأجانب في مختلف المجالات، حيث تمثل نسبة الطلاب الأجانب ٨,٤٪ من إجمالي عدد طلاب المرحلة الجامعية والماجستير الدارسين في الاتحاد الروسي وفقا لاحصائيات عام ٢٠٢٣، وتُقدم روسيا سنويا ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ منحة للدراسة في جامعات الاتحاد الروسي المختلفة

تشمل هذه المنحة تغطية مصاريف الدراسة سواء بالكامل أو جزء كبير منها (٣).

ولكن عند النظر لهذه المنح نجد أن غالبيتها كانت لدول غير أفريقية فوفقا للاحصائات الروسية الرسمية كان عدد الطلاب الأجانب بداية العام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العلمية في الاتحاد الروسي في مرحلة التعليم العالي والبرامج المتخصصة والماجستير (٣٥١,٦) ألف طالب، الغالبية العظمى منهم كانت من رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا (CIS) ودول البلطيق وجورجيا (٤)، بينما تأتي الدول من قارة آسيا وأوربا في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، في حين نجد وفقا لنفس الاحصائية أن عدد الطلاب الدارسين من قارة أفريقيا كان (٣٤,٤) ألف طالب أحتلت المغرب المرتبة الأولى بعدد (٣,٤ الف طالب) ونيجيريا في المرتبة الثانية (١,٨) ألف طالب ثم الكاميرون ، وزامبيا، واخيرا كينيا .

لم تحتل دول الساحل المراتب الأولى في المنح الدراسية الروسية بالرغم من هذا التقارب المستمر على مدار السنوات الاربع الماضية.

نذكر هنا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن في القمة الروسية الافريقية الثانية أعلن أن هناك ما يزيد عن ٣٥ ألف طالب أفريقي يدرسون في روسيا منهم ٦ آلاف يحصلون على منح دراسية يمولها الكرملين (٥).

وهنا نشير إلى أهمية أن تولي الحكومة الروسية التعليم أولوية خاصة في تعاونها المستقبلي مع دول الساحل. كما أن توفير منح لمنطقة الساحل لابد أن يتناغم مع احتياجات الصناعة والتنمية التي تحتاج إليها تلك الدول ويتفق مع مواردها وثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومعادن وبالتالي يكون التعليم مرتكز على توفير منح لدراسة العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة (STEM). حيث تشهد تلك المجالات نمو وإزدهار في الجامعات الروسية من حيث المعرفة والامكانات التعليمية المتاحة، على سبيل المثال كان أكبر الاعداد من دارسي الدكتوراة في روسيا للعام ٢٠٢٢ في مجالات الرياضيات والفيزياء والكيمياء وهندسة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد والادارة (٦).

فإذا كانت الحكومة الروسية قد وافقت على إنشاء محطات للطاقة النووية لتوليد الكهرباء في دول الساحل، كان اخرها ما تم الاعلان عنه في يوليو الماضي عن توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس العسكري الحاكم في مالي والشركة الحكومية الروسية «روساتوم» للطاقة النووية شملت مناقشة مشاريع حول انشاء محطة طاقة نووية منخفضة الطاقة، ومشاريع توليد الطاقة الشمسية (٧)، وسبقها إعلان بوركينا فاسو عن التعاون في هذا الجانب ايضا لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية لسد العجز في قطاع الكهرباء، فلابد من توفير الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة للعمل في هذه المحطات وصيانتها بالتزامن مع إنشاء هذه المشروعات حتى لا نخلق تبعية أخرى بديلة للتبعية الفرنسية.

وهنا نشير إلى أن هناك بعض التحليلات التي ترى أن روسيا بدأت بالفعل استغلال الجانب التعليمي كأداة من أدوات سياستها الخارجية في التعامل مع افريقيا من أجل توطيد العلاقات مع القارة السمراء سواء من خلال تقديم منح علمية تتناسب واحتياجات دولها كما حدث في المنح المقدمة للطلبة في كينيا للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي شملت مجالات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وعلوم الأرض، وصناعة الطاقة الكهربائية وهندسة الطاقة الحرارية، والطاقة النووية والتكنولوجيا، والجيولوجيا التطبيقية، والتعدين، وهندسة النفط والغاز، والطب السريري، وغيرها من المجالات العلمية ذات الأولوية للاقتصاد الكيني (٨)، أو من خلال زيادة عدد الطلاب الأفارقة الحاصلين على المنح الدراسية للدراسة في الجامعات الروسية والذي ارتفع بنسبة ١٥٠٪ في السنوات الثلاث الماضية (٩). أو عن طريق عقد شراكات علمية وبحثية بين الجامعات الروسية والافريقية في الدول الصديقة، على سبيل المثال تم الاعلان مؤخرا عن عودة أسم «جامعة الصداقة بين الشعوب باتريس لومومبا» في موسكو ، بعد إزالته منذ ٣٠ عاما، ليحل محل الاسم الحالي «لجامعة الصداقة بين الشعوب في روسيا (RUDN) (١٠). كما صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن توقيع اتفاقية بشأن إنشاء اتحاد الجامعات التقنية الروسي الأفريقي Russian-African consortium of technical) universities) في يوليو ٢٠٢٣ وتشمل الاتفاقية التدريب المشترك للمهنيين والمتخصصين في قطاع الثروات التعدينية، وتدريب روسيا للمعلمين والموجهين والموظفين الفنيين بالمدارس والكليات الأفريقية. ايضا

تم الاعلان عن التخطيط لإنشاء «مدارس مشتركة» روسية أفريقية يتم فيها تدريس برامج تعليمية وطنية مشتركة يتم اعدادها بالتعاون بين الجانبين، وأخيرا ما تم الاعلان عنه في بعض الدول من تدريس للغة الروسية بالاضافة إلى تصريح الرئيس فلاديمير بوتن التخطيط لفتح فروع للجامعات الروسية في الدول الأفريقية. فوفقا لتصريحات وزير العلوم والتعليم العالي الروسي، تم تدريب أكثر من ٣١٠ ألف من المتخصصين من أبناء القارة في روسيا على مدار سنوات التعاون الروسي الافريقي (١١).

ويمكن للحكومات في دول الساحل استغلال هذه الإجراءات من الجانب الروسي في قطاع التعليم من منطلق الحاجة إلى خلق اجيال جديدة من الأفارقة على قدر من التعليم والتأهيل الذي يُمكنها من إدارة أصول الدولة وأجهزتها وفي ذات الوقت لا تدين بالولاء للمستعمر القديم، وبالتالي يتكون لوبي يمكن أن يقف أمام سيطرت أبناء الطبقة الثرية والمتحكمة في الاقتصاد والمال في دول الساحل، والمرتبطة بعلاقات وطيدة بالمستعمر القديم، على المناصب العامة والسياسية بحجة التعليم والتأهيل الجيد.

وهنا يظهر عدد من التحديات لتحقيق هذا الهدف، **التحدي الأول:** بالرغم من مضاعفة عدد المنح والطلبة الافارقة الدراسين في الاتحاد الروسي إلا أنه لا يزال ضعيفا مقارنة بالأعداد التي تعلمت ودرست المناهج الفرنسية وتشبعت بثقافة المستعمر القديم سواء في داخل دول الساحل أو في فرنسا نفسها وهم المسيطرون على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاستثمار في تلك الدول، **التحدي الثاني:** هل يمكن لروسيا وسط تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية واتساع رقعة المواجهات بين الطرفين وامتدادها للاراضي الروسية أن تظل بيئة جاذبة للدارسين الأفارقة وهل سيشعرون فيها بالأمان أم ستتحول خلال الشهور القادمة لبيئة طاردة خاصة إذا استخدمت أوكرانيا الأسلحة الثقيلة ووجهت مزيد من الضربات للعمق الروسي.

التحدي الثالث: ما يتولد عن الحرب الروسية الاوكرانية من عقوبات اقتصادية والتي تزداد يوما بعد يوم، وتسارع الأحداث وتدهورها في منطقة الشرق الأوسط ومنها سوريا التي تتواجد فيها القوات الروسية وعليها حمايتها وفقا للاتفاق الضمني بين نظام الأسد والحكومة الروسية كل ذلك يزيد الأعباء المالية على الجانب الروسي ويمثل ضغطا كبيراً على ميزانياتها مما قد يضعف قدرتها على تقديم مزيد من المنح التعليمية أو الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمشروعات التعليمية التي تم الاعلان عنها مع الجانب الافريقي. بالرغم من أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى ارتفاع الفائض التجاري لروسيا إلى ١١,٥ مليار دولار أمريكي في يونيو ٢٠٢٤ مقابل ٩ مليارات دولار أمريكي في الشهر نفسه من العام السابق وفقا لبيانات البنك المركزي للاتحاد الروسي، بالاضافة إلى زيادة الصادرات بنسبة ٢,٥٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٣٥,٣ مليار دولار أمريكي وانخفاض الواردات بنسبة ٦,٢٪ لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار أمريكي (١٢).

واذا انتقلنا إلى قطاع حيوي أخر يمكن للجانبين الروسي والافريقي التعاون فيه وتحقيق فائدة مشتركة ألا وهو القطاع الصحي والذي يشهد حاليا تدهورا شديدا كما ذكر الباحث/ عمر البستنجي في ورقته البحثية في هذا التقرير.

فمن المتوقع أن تكون الرعاية الصحية على رأس أولويات النظم الحاكمة في دول الساحل عند تعاونها مع الجانب الروسي في الفترة القادمة حيث نجد تفوق لروسيا، الحليف الجديد لتحالف دول الساحل، في هذا القطاع.

فإذا تحدثنا عن جانب واحد فقط متعلق بالصحة داخل دول الساحل سنجد على سبيل المثال أن التحسن في خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة قد توقف في النيجر منذ العام ٢٠١٢ بل وبدأ في التدهور مؤخرا، خاصة في الفئات الأكثر حرمانًا، وأشارت دراسة حديثة إلى أن نقص الكوادر الطبية المؤهلة وغياب البنية الاساسية الصحية كانت من أهم الاسباب لحدوث ذلك التدهور(١٣). وفي مالي لا يختلف الأمر كثيرا فقد أشارت دراسة تمت على منطقة فانا (Fana) إلى ارتفاع نسب وفيات الامهات وحديثي الولادة وكانت من أهم الاسباب لذلك ايضا نقص الموارد البشرية المؤهلة؛ وقدم سيارات الإسعاف؛ والحالة السيئة للطرق مع الأعطال المتكررة للعبارات (١٤). وكما هو موضح في الشكل البياني رقم (١)، فقد وصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في بوركينا فاسو إلى ٧٨,٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة، بينما في موريتانيا كان المعدل ٣٩,٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وفي مالي وصل إلى ٩٣,٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية ،

شكل رقم (١) عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية في دول الساحل

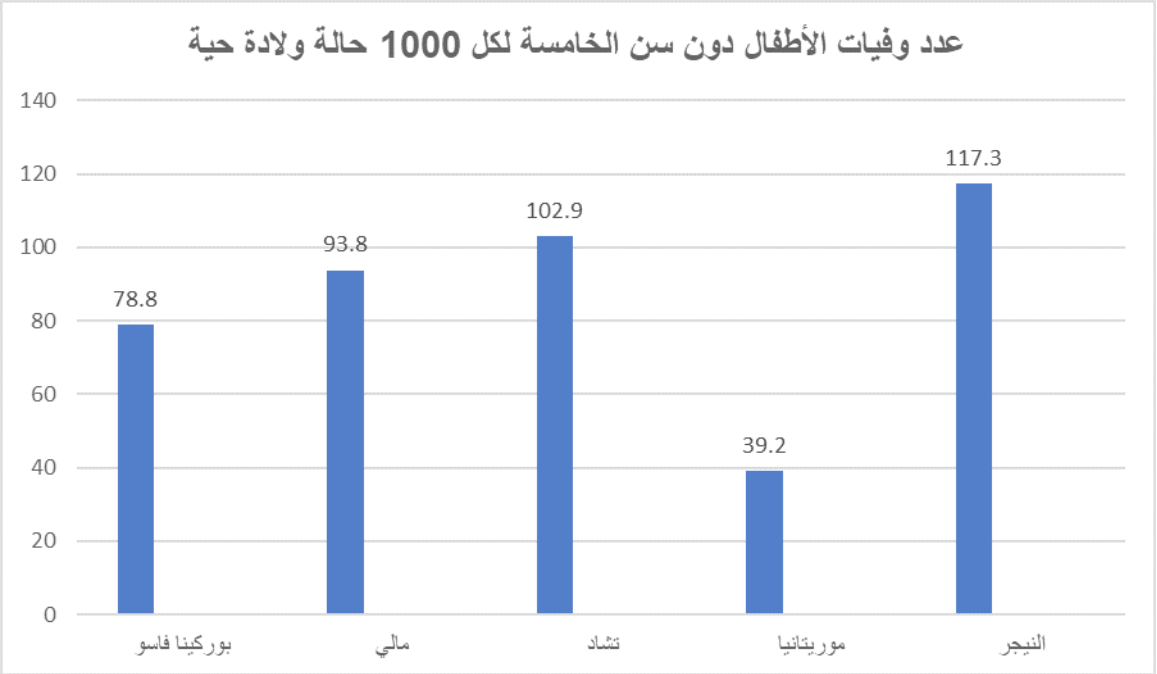

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

وتشاد بمعدل ١٠٢,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وتأتي النيجر لتسجل أعلى معدل بين دول الساحل الخمس في وفيات الاطفال دون سن الخامسة (١١٧,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية) وذلك وفقا لأحدث بيانات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (UNICEF) (١٥).

ولكن على النقيض من ذلك في الجانب الروسي، حيث نجد أن عدد الخريجين من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي في روسيا في العام ٢٠٢٢ كان (٢٧٤٢٥) ، منهم (١٥٩٤) خريج تخصص أمراض نساء وتوليد فقط، و(٩٣٥) تخصص أشعة، وهذه التخصصات تشهد عجزا كبيرا في دول الساحل (١٦). وفيما يتعلق بالبحث العلمي والابتكار أحتلت روسيا في عام ٢٠٢٢ المرتبة التاسعة عالميا من حيث الانفاق على البحث والتطوير (من حيث تعادل القدرة الشرائية)(١٧). وكان عدد المستشفيات ٥٢٠٠ مستشفى وفقا لاحصائيات عام ٢٠٢٢ وبما يعادل ٧٨ سرير لكل ١٠,٠٠٠ مواطن. وفي جانب رعاية صحة المرأة أثناء الحمل وبعد الانجاب فقد وصل عدد الأسرة في المستشفيات المخصصة لها إلى (٥٢,٣) ألف سرير بما يوازي (١٥,١) سرير لكل ١٠,٠٠٠ إمرأة ، وتوفر ٥,٥ طبيب أمراض نساء وتوليد لكل ١٠,٠٠٠ سيدة، بينما كان عدد أسرة الاطفال (٤٩,٦) سرير لكل ١٠,٠٠٠ طفل (١٨).

وأمام هذا الفارق الكبير في الامكانات العلمية والبحثية والبنية التحتية الصحية الجيدة والقدرات البشرية المؤهلة من العاملين في القطاع الصحي الروسي ينبغي أن يكون محور الاستثمارات في القطاع الصحي وتنمية القدرات الوطنية للبنية التحتية الصحية وتدريب الكوادر البشرية من العاملين في القطاع الصحي في دول الساحل على رأس أجندة التعاون بين الطرفين بعد قطاع التعليم.

في النهاية يمكن القول أن هناك فرص جيدة للتعاون بين روسيا ودول الساحل في السنوات القادمة لا يتسع المجال حاليا لذكرها بالكامل ولكن يعتمد نجاحها على إرادة ورغبة كلا الطرفين لاستكشاف تلك الفرص واستغلالها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة، كما يقع على عاتق كل طرف عدد من التحديات ينبغي التعامل معها بحكمة.

خاتمة:

بعد كل ما سبق يمكننا القول أن النظم الحاكمة في افريقيا بوجه عام ودول الساحل بوجه خاص التي توالت على السلطة منذ الاستقلال تتحمل جزء كبير من المسئولية عما شهدته تلك الدول من معاناة

بسبب الصمت عن المعاهدات المجحفة مع المستعمر القديم التي تم توقيعها عقب الاستقلال السياسي الذي حدث في ستينيات القرن الماضي وظل الكثير منها غير معلن وجعل افريقيا وشعوبها تضطر إلى الاستدانة والحرمان من حقوقها وثرواتها.

والآن وبالرغم مما ذكره الاستاذ الدكتور محمد عاشور في ورقته وتعليقه في هذا التقرير حول اللعنات الثلاثة التي تعيشها القارة الافريقية وأن ما قام به الاستعمار من ترسيم للحدود بين الدول الأفريقية كان سببا جوهريا لكثير من العوائق للاندماج الوطني الطوعي بين شعوبها وعائقا لتنميتها، ولكن هذا لا يعفي أبدا الرؤساء المتعاقبون لدول الساحل وشعوبها، خاصة النخب الافريقية، من المسئولية عما حدث في بلادهم طوال السنوات الماضية. وفيما يتعلق بالحاضر فهم يتحملون اليوم مسئولية تقرير مصيرهم ومستقبل الأجيال القادمة بعد أن اصبح العالم بمثابة قرية صغيرة مفتوحة النطاق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت حيث يمكن لكل شخص الإطلاع على ما هو جديد وما يدور حوله من سيناريوهات.

وبالتالي إذا كانت الاحزاب السياسية في الدول الغربية ودول العالم المتقدم تسعى لإرضاء شعوبها ومؤيديها من أجل إما الاستمرار في السلطة أو الوصول اليها، ألم يأت بعد الوقت الذي تقوم فيه الأحزاب والشخصيات السياسية الأفريقية، سواء الحاكمة أو المعارضة، بتحمل مسئوليتها لاستعادة سيادتها على مقدراتها وليس استمرار التبعية للقوى الخارجية وأن تنوع حلفاءها الدوليين من أجل اختيار الأفضل للشعوب والدول في أفريقيا. وهنا لابد من الحديث ايضا عن دور الشباب الأفريقي نساء ورجال وأهمية مواكبة العلم والابتكار والتطورات الحديثة. فإذا تحقق ما سبق نستطيع أن نوقف قوارب الموت التي تنهي حياة الشباب الافريقي في رحلات الهجرة غير الشرعية، فكيف يموت الأفريقي جوعا أو غرقا وهو يملك كل هذه الثروات بينما ينعم بها الآخرين ممن لا يملكون ولكن يسيطرون.

علينا أن نوقف قوارب الموت التي تنهي حياة الشباب الافريقي في رحلات الهجرة غير الشرعية فكيف يموت الافريقي جوعا أو غرقا وهو يملك كل هذه الثروات بينما ينعم بها الآخرون ممن لا يملكون ولكن يسيطرون.

قائمة المراجع

1- Human Development Report 2023/2024, United Nations Development Programme, https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf

2- Corruption Perceptions Index CPI 2023 , https://images.transparencycdn.org/images/CPI-2023-Report.pdf

3- a one year preparatory course related to the field of study included in the scholarship. https://russianembassyza.mid.ru/en/press-centre/news/russian_government_s_scholarships_for_south_africans/

4- Russian Statistical Yearbook 2023, (Moscow: Federal State Statistics Service, 2023), P 215.

5- Patrick Jack, Russian scholarships for African students 'echo Cold War tactics', August 9, 2023, visited 5 Oct. 2024: https://www.timeshighereducation.com/news/russian-scholarships-african-students-echo-cold-war-tactics

6- Russian Statistical Yearbook 2023, (Op.Cit), PP 214:215.

7- https://www.reuters.com/business/energy/mali-junta-russian-state-nuclear-firm-sign-cooperation-deals-2024-07-10/

8- https://www.education.go.ke/sites/default/files/2023-05/Russian%20Government%20scholarship%20%2020242025%20to%20Kenyan%20Students%20Advert%20%282%29.pdf

9- https://thepienews.com/russian-scholarships-for-africans-in-150-growth-in-three-years/

10- Russian scholarships for African students 'echo Cold War tactics', https://www.timeshighereducation.com/news/russian-scholarships-african-students-echo-cold-war-tactics

11- https://thepienews.com/russian-scholarships-for-africans-in-150-growth-in-three-years/

12- https://tradingeconomics.com/russia/balance-of-trade

13- Kante AM, Youssoufa LO, Mounkaila A, et al Challenges in reducing maternal and neonatal mortality in Niger: an in-depth case study BMJ Global Health 2024;9:e011732.

14- Yusuf Samaké et al. Maternal and Neonatal Mortality in Fana Health District, Koulikoro, Mali. Sch J Med Case Rep, 2023 Apr 11(4): 724-728. https://www.saspublishers.com/media/articles/SJMCR_114_724-728.pdf

15- https://data.unicef.org/country/mrt/

16- Russian Statistical Yearbook 2023, (Op.Cit), P 217.

17- Klepach, A. N., Vodovatov, L. B., & Dmitrieva, E. A. (2022). Russian Science and Technology: Rise or Progressive Lag (Part I). Studies on Russian economic development, 33(6), P 632 . https://doi.org/10.1134/S1075700722060077

18- Russian Statistical Yearbook 2023, (Op.Cit), PP 226:230.

أفريقيا وأنظمة التمويل الدولية

البروفيسور/ ألكسندر أجييف

المدير العام للمعهد الدولي لابحاث النظم المتقدمة (IRIAS) - موسكو

استاذ الاقتصاد والمدير العام لمعهد الاستراتيجيات الاقتصادية – موسكو

بعد الترحيب بكل المشاركين في أعمال الندوة، أود أن أتحدث عن ثلاث قضايا. أولاً، ما هي القضايا الرئيسية في موضوع النفوذ والتأثير، والتأثير الغربي، على تنمية أفريقيا ومنطقة الساحل. ثانياً، ما الذي يمكن الخروج به اليوم لإعادة البناء على القضايا الحالية. ثالثاً، بعض المتطلبات والخطوات الضرورية التي يمكننا القيام بها لتحسين الوضع الحالي.

في الواقع، هناك الكثير من الوسائل والتقنيات الحديثة التي يمكن من خلالها التأثير على أي دولة من دول العالم، وخاصة البلدان ذات المستويات التكنولوجية العالية من التطور لديها تلك الأدوات والامكانات. فهناك المعلومات، وهناك الوسائل العسكرية، وهناك الأدوات الاقتصادية، وهناك الوسائل الدبلوماسية، وما إلى ذلك، ولكن القوة الحقيقية والأكثر عمقًا في التأثير على الدول هي سياسة التمويل. ولهذا السبب يتعين علينا أن نتحدث عن النظام النقدي والمالي العالمي، وما نراه يحدث الآن من عقوبات وحروب تجارية وتمييز وبعض الظلم في التجارة والاقتصاد والاستثمارات وما إلى ذلك.

وهذا يعني أن لدينا سببًا مهما للغاية لوجود مثل هذه الفوضى والكوارث. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى جعل العالم والأنظمة المالية الإقليمية أكثر عدالة ومرونة وأكثر ملاءمة لجميع الأشخاص الذين يستخدمون هذا النظام، وهذا ليس مجرد كلام نظري أو آراء علمية. في الواقع، يتحدث العديد من قادة دول العالم بما في ذلك البلدان الأفريقية عن ضرورة إنشاء نظام مالي ونقدي جديد ولكن أيضًا تطوير وايجاد أنماط وطرق جديدة لأنظمة المدفوعات والخدمات اللوجستية المالية.

كما أننا في حاجة إلى بعض البنوك الجديدة للتنمية تعتمد على نظام متعدد الأقطاب إلى حد ما. كما أننا في حاجة إلى إنشاء ما يسمى بنظام المدفوعات البديل (alternative payments system)، وما إلى ذلك. ولكن لماذا قد يكون ذلك ممكناً؟ وما هو السبيل لتحقيق ذلك؟

إننا نعاني من أزمة ثقة، وأزمة موثوقية بسبب وجود هيمنة لعملة واحدة أو عملتين عالميا، وفي الواقع هذا يعد سيطرة مركزية على الأنظمة النقدية. والآن يتم فرض عقوبات وقيود على الدول ذات دوافع سياسية. كما يوجد إساءة استخدام للعملات والاتصالات والتسويات والمدفوعات والبنية الأساسية وما إلى ذلك. بالإضافة إلى بعض الأسباب غير المفهومة تمامًا لفرض قيود على رأس المال والتدابير الحمائية وما إلى ذلك. والآن ما الذي نحتاج إليه؟

إننا في حاجة إلى حلول جديدة مكملة للمؤسسات المالية والأطر التنظيمية القائمة. كما أننا في حاجة إلى بعض الحلول التكنولوجية الجديدة التي تسمح بقدر من اللامركزية التكنولوجية لتجنب هيمنة أي طرف على عملية المدفوعات الدولية والتمويل. كما أننا في حاجة إلى الاستناد إلى بعض القواعد والإجراءات الواضحة والمفهومة.
ومثل هذه الحلول موجودة، ونحن نستند في تناولنا لهذه القضية إلى بعض المناهج العلمية، لأن هناك الكثير من الكتب والمقالات والمناهج التي تحلل معضلات مختلفة مثل تلك. فقد كان هناك طلب عالمي على السيولة الدولية وبعض المتطلبات المحلية، أعني المتطلبات الأميركية، لتوفير ما يكفي من العملة للحفاظ على ديون الحكومة الأميركية، ولكن هذه قضية داخلية وليست خارجية.

كما أننا ندرك أن الدول لا تستطيع تثبيت سعر الصرف لديها في نفس التوقيت معا، حيث تمتلك كل دولة حسابات رأسمالية مفتوحة، وتمتلك سياسة نقدية مستقلة، وما إلى ذلك.
ومن المشكلات العلمية الهامة التي ينبغي أن نلاحظها ونفهمها هي أن هذه الأموال الضخمة تطرد الأموال الجيدة من التداول في الأسواق وبالتالي سنكون أمام الكثير من الأموال السيئة المتداولة وستكون النتيجة لذلك فقر بعض الناس والبطالة والكثير من المشاكل. مثل هذه الحلول الخاصة بمعالجة تلك المشاكل يمكننا أن نقدم التقنيات والتكنولوجيات الخاصة بها للدول في منطقة الساحل وأفريقيا، لأننا بحاجة إلى نظام لامركزي، ويجب أن يكون النظام للجميع ومبنيًا على الثقة.

إن مثل هذه الحلول لابد وأن توفر المحاسبة والفرص وفرص الدفع وفرص التجارة وفرص الاستثمار. والحقيقة أنني أدركت أن خطابي ليس أكثر من خطاب ترحيب، ولذا فقد ركزت على بعض القضايا الرئيسية. وهذه القضايا تشكل تطوراً للأنظمة النقدية والمالية العالمية والإقليمية، وأعتقد أن هذا ربما يوفر حلول حاسمة لغياب العدالة التي تسود النظام الاقتصادي العالمي الحالي.

تأثير السياسات الاستعمارية على النظام الاداري الحكومي الحالي في دول الساحل ... النيجر نموذجا

الأستاذ/ أبو بكر الحاج مهمن (النيجر)

رئيس جالية النيجر في جمهورية مصر العربية

«إن تأثير الماضي الاستعماري على النظام العام في بلدان منطقة الساحل، وخاصة في النيجر، كبير ويظهر حاليا على عدة مستويات، ولا سيما من خلال استخدام الفرنك الأفريقي (CFA) والنظام التعليمي»

قد نسأل أنفسنا لماذا يعاني الأفارقة من التخلف أو لماذا لا يفعل القادة الأفارقة في الدول الفرانكفونية شيئاً لبلدانهم؟... للإجابة على هذه الأسئلة علينا أن نعود بالزمن إلى أوائل ستينيات القرن العشرين، فعقب استقلال العديد من الدول الأفريقية، وقعت فرنسا اتفاقية) مع ١٤ دولة أفريقية من مستعمراتها السابقة (الدول الناطقة بالفرنسية)، والتي تعرف بـ (المعاهدات الاستعمارية) (Colonial Pacts).

لذا، ستتناول الورقة محورين رئيسيين. المحور الأول هو الاتفاقية التي فرضت ١١ شرطا على تلك الدول، بينما يتحدث المحور الثاني عن تأثير هذه الاتفاقيات والإرث الاستعماري على النيجر.

- أولاً: اتفاقية المعاهدات الاستعمارية:

من المهم أن نلاحظ أن العثور على النسخة الأصلية من الاتفاقية أمر صعب للغاية، لذلك، حاولت جاهدا الحصول على تلك الشروط من خلال مرجعين فقط يمكن الوثوق فيهما، وفيما يلي الشروط الحادية عشر ( ):

١. الديون الاستعمارية لصالح الاستعمار الفرنسي

بعد الاستقلال، كان على الدول الـ ١٤ الناطقة بالفرنسية أن تدفع لفرنسا مقابل كل البنية التحتية التي تمت اقامتها أثناء فترة الاحتلال. وهنا تكمن المشكلة الرئيسية في أن المبالغ التي يتعين عليهم دفعها ومدة الدفع غير معلومة أو معلنة حتى الآن لشعوب تلك الدول.

٢- وضع الاحتياطيات الوطنية من النقد في البنك المركزي الفرنسي:

ينبغي على الدول الأفريقية الأربعة عشر إيداع احتياطياتها النقدية الوطنية في البنك المركزي الفرنسي وذلك منذ عام ١٩٦١، تلك الدول هي بنين، وبوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وساحل العاج، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو برازافيل، وغينيا الاستوائية، والجابون.

"إن السياسة النقدية التي تحكم هذه البلدان تديرها وزارة الخزانة الفرنسية، دون الرجوع إلى السلطات المالية المركزية لأي من دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وبموجب شروط الاتفاق، يلتزم البنك المركزي لكل دولة بالاحتفاظ بما لا يقل عن ٦٥٪ من احتياطياتها من النقد الأجنبي في "حساب عمليات" لدى وزارة الخزانة الفرنسية، فضلاً عن ٢٠٪ أخرى لتغطية الالتزامات المالية".

كما تفرض البنوك المركزية في منطقة الفرنك الأفريقي سقفاً على الائتمان الممنوح لكل دولة عضو بما يعادل ٢٠٪ من الإيرادات العامة لتلك الدولة في العام السابق. كما تخضع عمليات السحب على المكشوف لموافقة وزارة الخزانة الفرنسية. والقرار النهائي يعود لوزارة الخزانة الفرنسية التي استثمرت الاحتياطيات الأجنبية للدول الأفريقية باسمها في بورصة باريس.

لا توجد لدى البنكين المركزيين الأفريقيين سياسات نقدية خاصة بهما. فالبلدان نفسها لا تعرف، ولم يتم إخبارها، بحجم الاحتياطيات الأجنبية التي تحتفظ بها الخزانة الفرنسية.

"ومن المفترض أن تضاف أرباح استثمار هذه الأموال في صندوق الخزانة الفرنسية إلى الصندوق، ولكن لا يتم تقديم أي محاسبة إلى البنوك أو البلدان بشأن تفاصيل أي تغييرات من هذا القبيل. ويُحظر على المجموعة المحدودة من كبار المسؤولين في الخزانة الفرنسية الذين لديهم معرفة بالمبالغ الموجودة في "حسابات العمليات"، حيث يتم استثمار هذه الأموال، الكشف عن أي من هذه المعلومات إلى بنوك منطقة الفرنك الأفريقي أو البنوك المركزية للدول الأفريقية."

وتشير التقديرات الآن إلى أن فرنسا تحتفظ في خزانتها بما يقرب من ٥٠٠ مليار من أموال الدول الأفريقية. وبالرغم من ذلك تسمح فرنسا لهذه الدول الأربع عشرة بالوصول إلى ١٥٪ فقط من أموالها في أي عام. كما تفرض حدًا أقصى على مقدار الأموال التي يمكن للدول اقتراضها من تلك الاحتياطيات. وقد تم تحديد الحد الأقصى عند ٢٠٪ من إيراداتها العامة في العام السابق. وإذا احتاجت الدول إلى اقتراض أكثر من ٢٠٪ من أموالها الخاصة، فإن فرنسا لديها حق النقض.

٣- حق الأولوية في استغلال الموارد الطبيعية والثروات التي يتم اكتشافها في الدولة الأفريقية:

تتمتع فرنسا بحق حصري ولها الأولوية في شراء أو استغلال أي موارد طبيعية موجودة في هذه البلدان المستقلة حديثًا. ولا يُسمح للدول الأفريقية بإيجاد

شركاء آخرين، فقط عندما لا تُظهِر فرنسا اهتمامها بتلك الموارد الطبيعية أو المواد الخام.

٤- الأولوية للمؤسسات والشركات الفرنسية في المشتريات العامة والمناقصات العامة:

يجب أن تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الفوز بالمناقصات والعقود الحكومية، ثم تأتي مؤسسات وشركات الدول الأخرى لاحقا في حالة عدم رغبة فرنسا في الحصول علة هذا العقد أو ذلك. بغض النظر عن الفوائد المالية أو التقنية الأكبر التي قد تحصل عليها الدولة الافريقية في حصول شركات أو مؤسسات دول أجنبية أخرى على تلك المناقصات أو العقود.

ونتيجة لذلك، تسيطر فرنسا على مفاصل الاقتصاد ومختلف القطاعات والأسواق في العديد من مستعمراتها القديمة.

٥- الحق الحصري في توريد المعدات العسكرية وتدريب الضباط العسكريين في البلاد

استخدمت فرنسا المنح والمساعدات العسكرية؛ المعروفة باسم (اتفاقية الدفاع) المنشورة في جريدة الجمهورية الفرنسية الرسمية، في ١٦ يونيو ١٩٦١، من أجل ضمان مصالحها والتأكد من سيطرتها الكاملة على هذه الدول.

وتنص الاتفاقية على أن الدول الأربعة عشر يجب أن ترسل كبار ضباطها العسكريين للتدريب في فرنسا أو في منشآت التدريب التي تديرها فرنسا. وبالفعل فقد دربت فرنسا العديد من الضباط العسكريين في كل دولة. وترى العديد من التحليلات أن فرنسا تستخدم عدد من هؤلاء العسكريين لاحقا لبدء انقلاب عسكري أو تكوين ميليشيات متمردة أو لأي غرض آخر عندما يهدد النظام الحاكم في تلك الدول الأفريقية الـ ١٤ المصالح الفرنسية. ونتيجة لهذه السياسة، فإن الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكفونية) لديها أعلى معدل للانقلابات، مقارنة بالدول الأخرى في أفريقيا.

٦- حق فرنسا في النشر المسبق لقواتها والتدخل العسكري في البلاد للدفاع عن مصالحها

أيضًا، بموجب اتفاقية الدفاع، تتمتع فرنسا بالحق القانوني في إرسال قوات للتدخل عسكريًا في هذه البلدان الأربعة عشر لحماية مصالحها. ليس هذا فحسب، بل إن فرنسا لديها الحق في نشر قواتها بشكل دائم في هذه البلدان.

٧- الالتزام بجعل الفرنسية لغة رسمية للبلاد ولغة للتعليم

أنشأت فرنسا المنظمة الفرانكوفونية (IOF)، ومهمتها هي الحفاظ على اللغة والثقافة الفرنسية في هذه البلدان. تضم المنظمة عدة قطاعات ومنظمات تابعة يشرف عليها وزير الخارجية الفرنسي. كما تم إقرار اللغة الفرنسية كلغة رسمية للدول المستعمرة.
المشكلة هي أنه لا يهم مدى تعليمك الجيد إذا كنت لا تتحدث الفرنسية أو حصلت على تعليم فرنسي.

٨- الالتزام باستخدام العملة الفرنسية الاستعمارية فرنك أفريقي

أهم بند من البنود الـ ١١ هو عملة الفرنك الأفريقي التي تستخدمها فرنسا لإبقاء الدول الأفريقية متخلفة إلى الأبد، عارضت العديد من الدول الأوروبية وحتى الاتحاد الأوروبي هذه العملة الشيطانية، ولكن يبدو أن فرنسا ليس لديها نية لتغيير تلك العملة الاستعمارية أو السماح للدول الأفريقية بالحصول على عملاتها المستقلة.

٩. الالتزام بإرسال تقرير سنوي عن الرصيد والاحتياطي لفرنسا.

لا تقرير سنوي، لا مال!
حيث يتعين على الدول الأفريقية إرسال تقرير سنوي من أجل الحصول على أموالها للعام المقبل.

١٠- عدم الدخول في تحالف عسكري مع أي دولة أخرى إلا بإذن من فرنسا

تمنع فرنسا مستعمراتها السابقة من الدخول في تحالف عسكري آخر غير الذي تعرضه عليها أو توافق عليه.

١١- الالتزام بالتحالف ومساندة فرنسا في حالة الحرب أو الأزمات العالمية

في الختام، هذه الحقائق الإحدى عشرة أبقت الدول الأفريقية متخلفة ومتخلفة، لأن القادة يخافون من فرنسا أو موالون لها لإبقائهم في السلطة. كما أنه من الصعب جدًا على أي دولة ناطقة بالفرنسية أن تبرز، اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو حتى تعليميًا، لأنها لا تملك السيطرة على احتياطياتها النقدية الخاصة وحتى اللغة التي تستخدمها هي لغة الاستعمار. كما أنها تطبق النظام الديمقراطي الذي لا يخدم احتياجات دولنا.

ثانيا: أثر السياسة الاستعمارية على الحكم والإدارة في النيجر

يعد تأثير الماضي الاستعماري على النظام الحكومي والحياة العامة في بلدان منطقة الساحل، وخاصة في النيجر، كبير ويتجلى على عدة مستويات، ولا سيما من خلال استخدام عملة الفرنك الأفريقي والنظام التعليمي المطبق.

١- العملة والاقتصاد:

لقد تعرض الفرنك الأفريقي، الذي يرتبط باليورو وتضمنه فرنسا، لانتقادات واسعة النطاق بسبب قدرته على الحد من السيادة الاقتصادية لدول منطقة الفرنك. وبالنسبة للنيجر، يعني هذا أن القرارات النقدية غالبًا ما تتأثر بالمصالح الخارجية، وهو ما قد يعوق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تواجه البلدان التي تستخدم الفرنك الأفريقي قيودًا مالية تحد من قدرتها على الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات العامة.

في النيجر، جعلت الاتفاقيات الاستعمارية المفروضة على قادتنا في الستينيات من القرن الماضي من النيجر دولة بلا سيادة. نحن نعتمد على فرنسا في اتخاذ أي قرار رئيسي يتعلق بالبلاد أو الشعب.

أستطيع أن أقول أنه طوال حياتي، قبل انقلاب ٢٦ يوليو ٢٠٢٣، لم تتخذ النيجر قط قرارًا رئيسيًا أو قرارًا مهمًا ومؤثرًا بمفردها، بل يتعين عليها استشارة السيد (فرنسا).

٢. النظام التعليمي:

يعاني النظام التعليمي في النيجر، والذي ورثه الناس من الحقبة الاستعمارية، من نواقص كبيرة. إذ يعتمد التعليم في كثير من الأحيان على النماذج الغربية، ويهمل اللغات المحلية والثقافات الأفريقية. وقد أدى هذا إلى انفصال بين التعليم الرسمي والاحتياجات الحقيقية للسكان. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الافتقار إلى الاستثمار في التعليم الأساسي على تطوير المهارات اللازمة لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين الحوكمة.

٣. التأثير على الهياكل السياسية والإدارية للدولة:

على المستوى السياسي، ترك الماضي الاستعماري هياكل إدارية اتسمت في كثير من الأحيان بأنها غير فعالة وفاسدة. ويمكن اعتبار النخب السياسية في النيجر منفصلة عن واقع السكان، مما أوجد حالة من انعدام الثقة في مؤسسات الدولة. كما أن استمرار الفساد والمحسوبية يعيق تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتنمية، حيث أتخذ كثير من السياسيين في النيجر من ممارسة العمل العام والدخول إلى الحياة السياسية مدخلا لكسب الأموال وتحقيق الثراء.

كما أصبحت العلاقات والنفوذ السياسي في النيجر هي الطريق المعهود للتعيين في الوظائف العامة، وليس معيار الكفاءة أو الخبرة أو الولاء الوطني. فكل رئيس يأتي إلى السلطة يتقاسم المناصب مع نخبته السياسية، وبالتالي يتم اختيار الوزراء من الحاشية المقربة منه. وهذا بالطبع قاد البلاد إلى التأخرفي جميع مجالات التنمية تقريبا.

٤. عدم إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي كبير

في سياق القرن الحادي والعشرين، تكافح النيجر لتحقيق تقدم كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن التحديات مثل انعدام الأمن والصراعات الداخلية والعواقب السلبية لتغير المناخ تؤدي إلى تفاقم المشاكل الموروثة من الاستعمار.

لذا فإن غياب السياسات العامة الفعالة، إلى جانب الاعتماد الاقتصادي على القوة الاستعمارية السابقة، يحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

باختصار، فإن التراث الاستعماري للنيجر له تداعيات دائمة على نظامها العام واقتصادها وحوكمتها. والاعتماد على فرنك الاتحاد المالي الأفريقي ونظام التعليم غير المؤهل، إلى جانب الهياكل السياسية غير الفعّالة، كل هذه العناصر تفسر سبب فشل البلاد في تحقيق تقدم كبير في القرن الحادي والعشرين. وللتغلب على هذه التحديات، من الأهمية بمكان أن تضع النيجر استراتيجيات تعزز الاستقلال الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة.

نظرة تحليلية للتبعية النقدية للفرنك الإفريقي (FCFA) في دول الساحل

الباحث / محمد الطماوي (مصر)
باحث دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

«عزز الفرنك الأفريقي CFA التبعية الاقتصادية لصالح الأطراف المستفيدة مثل الشركات الفرنسية الكبرى والنخب المحلية التي تدير البنوك التجارية، بينما فرض قيودًا على المصدرين والمنتجين المحليين الباحثين عن تنافسية في السوق الدولية»

الملخص التنفيذي:

بعد مرور أكثر من ٦٠ عامًا على «يوم إفريقيا» في الستينيات، لا تزال العديد من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء مثل تشاد، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو، تعاني من ما يمكن وصفه بالاستعمار الجديد، رغم استقلالها القانوني، تبقى هذه الدول مقيدة اقتصاديًا من خلال أنظمة تُدار من الخارج، وهو ما وصفه الزعيم الغاني الراحل كوامي نكروما.

وتمثل التبعية النقدية واحدة من أهم القيود الاقتصادية لذلك تستعرض الورقة تحليلًا نقديًا لعلاقات العملة بين دول منطقة الفرنك الإفريقي وفرنسا، مع التركيز على دول الساحل المشار إليها، تشير الورقة إلى أن النظام النقدي للفرنك الإفريقي (CFA) صمم أساسًا لخدمة النفوذ الفرنسي، ما ترك دول الساحل في حالة من العجز الهيكلي الدائم بسبب اعتمادها على فرنسا والاتحاد الأوروبي في تحديد أسعار الفائدة ومستوى السيولة في اقتصاداتها.

تناقش الورقة تاريخ الفرنك الإفريقي منذ نشأته كعملة للمستعمرات الفرنسية، وتطور هيكله الحالي الذي يتميز بوجود عمليات مالية غير شفافة، كما تستعرض الورقة الحجج المؤيدة والمعارضة لهذا النظام النقدي، مشيرة إلى أن النظام الحالي يشكل عقبة أمام تعزيز التجارة الإقليمية، ويجعل دول الساحل أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، بسبب عدم قدرتها على تنسيق سياسات مالية ونقدية مستقلة وفعالة.

تحذر الورقة من التخلي المتسرع عن الفرنك الإفريقي بدافع العاطفة الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، وتوصي دول منطقة الفرنك الإفريقي، وخاصة دول الساحل، بالنظر في ثلاثة عوامل أساسية قبل اتخاذ قرار التخلي عن العملة: أولاً، أهمية المحافظة على الاتحاد النقدي لضمان استقرار اقتصادي إقليمي؛ ثانيًا، جدوى ربط العملات بعملة مرجعية خارجية؛ وثالثًا، تحديد ما إذا كان اليورو هو الخيار الأنسب كعملة مرجعية لتحقيق الاستقرار المطلوب في السياسات المالية والنقدية لدول الساحل، كما تقترح الورقة دراسة بدائل محتملة قد تساهم في تحقيق مزيد من الاستقلالية المالية والتنمية المستدامة لهذه الدول.

المحاور الرئيسية للورقة:

تتناول الورقة عدد من المحاور يمكن تقسيما إلى التالي:

أولاً: تحليل التبعية النقدية للفرنك الإفريقي FCFA

ثانيا: التحديات الاقتصادية الناتجة عن التبعية النقدية في دول الساحل.

ثالثا: مواقف دول الساحل تجاه الفرنك الإفريقي وإصلاحات محتملة.

رابعاً: التوصيات

مقدمة

تمثل التبعية النقدية لنظام الفرنك الإفريقي (FCFA) أحد التحديات الهيكلية الكبرى التي تواجه دول الساحل الإفريقي منذ حقبة ما بعد الاستعمار، النظام النقدي، الذي ارتبط تاريخيًا بالهيمنة الفرنسية، يفرض قيودًا على السياسات الاقتصادية لتلك الدول، مما يعوق تحقيقها لاستقلالية نقدية حقيقية والتنمية الاقتصادية المستدامة، في ظل هذه التبعية، تعاني دول الساحل من ارتفاع معدلات الفقر، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد الديون الخارجية، مما يضعف قدرتها على التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

مع التغيرات الجيوسياسية المستمرة وتراجع النفوذ الفرنسي التقليدي في إفريقيا، تبرز فرص جديدة لدول أخرى مثل روسيا، التي تسعى إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي في القارة الإفريقية، كما تسعى بعض الدول من خلال استراتيجيات متعددة إلى تقديم دعم مالي ونقدي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الساحل، ويخفف من حدة التبعية لنظام الفرنك الإفريقي.

تهدف الورقة البحثية إلى تقديم تحليل للتبعية النقدية لنظام الفرنك الإفريقي وتأثيرها على اقتصادات دول الساحل، بالإضافة إلى استكشاف التحديات الاقتصادية الناتجة عن التبعية المالية والنقدية في المنطقة، وذلك من خلال منهجية تحليلية وصفية جمعت بين قراءة الأدبيات الأقتصادية النظرية وتحليل البيانات الاقتصادية والجيوسياسية، وتسعى الورقة البحثية إلى تقديم توصيات تستند إلى فهم شامل للديناميكيات الاقتصادية والسياسية في الساحل الإفريقي.

المحور الأول: تحليل التبعية النقدية للفرنك الإفريقي FCFA –

تتكون منطقة الفرنك الإفريقي من ١٤ دولة في إفريقيا، تتبع كل منها إحدى دول العالم – فرنسا - يشكلان اثنين من الاتحادات النقدية، الأول يضم بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر والسنغال وتوغو تشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، الذي تأسس في عام ١٩٩٤ للبناء على أساس النظام النقدي لغرب إفريقيا الذي تأسس عام ١٩٧٣، أما الثاني يضم الدول الستة المتبقية الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والجابون - في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا .(CAEMC)

١- الأصول التاريخية:

تعود نشأة الفرنك الإفريقي إلى ما يزيد عن قرن ونصف من الزمن، وبالتحديد في ديسمبر ١٨٥٣ حينما أصدر نابليون الثالث مرسومًا بإنشاء بنك السنغال في مدينة سانت لويس، السنغال، كانت مهمة البنك الأساسية تعويض أصحاب العبيد السابقين الذين فقدوا قوتهم العاملة بعد إلغاء العبودية في أبريل ١٨٤٨، وبالإضافة إلى ذلك، واجه التجار الفرنسيون في المستعمرات الإفريقية صعوبات في الحصول على قروض من البنوك الأوروبية بسبب ممارسات غير عادلة من قبل بعض الشركات التجارية الأوروبية، لذلك، تم تكليف بنك السنغال بتقديم الخدمات المالية للمواطنين الفرنسيين في المستعمرات الإفريقية، وضمان الاستقرار الاقتصادي ونمو هذه المناطق.

بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، تم تقسيم الجزء الفرنسي من إفريقيا رسميًا عام ١٨٩٥ تحت اسم غرب إفريقيا الفرنسية (OAF)، والتي كانت تتألف من ثمانية أقاليم تحت السيطرة الفرنسية: كوت ديفوار، داهومي (بنين حاليًا)، غينيا، فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا)، موريتانيا، النيجر، السودان الفرنسي (مالي حاليًا)، والسنغال، كانت عاصمة الاتحاد سانت لويس في السنغال، وهي المدينة التي يقع فيها مقر بنك السنغال، كان البنك مسؤولًا أيضًا عن تنظيم المعروض النقدي في هذه الأقاليم، حيث كانت الحكومة الفرنسية والبنك المركزي (بنك فرنسا) يراقبان كمية الأموال المتداولة في اقتصاد المناطق من خلال مراقبة أموال البنك وودائعه.

في عام ١٩٠١، تم حل بنك السنغال واستبداله ببنك غرب إفريقيا Banque de l'Afrique Occidentale أو (BAO)، الذي كان مقره الرئيسي في باريس، سمح قانون عام ١٩٠١ لهذا البنك بإصدار الفرنك المستخدم في الأراضي الإفريقية الفرنسية، مما جعل منطقة غرب إفريقيا الفرنسية نوعًا من منطقة العملة الخاصة بها، حيث لم تعتمد على الفرنك الصادر عن بنك فرنسا، كان BAO يعمل كبنك إصدار، بنك استثماري، وبنك تجاري لتلك المنطقة، ولكنه كان مخصصًا في الأساس لخدمة المصالح الفرنسية، خاصة الشركات الفرنسية للاستيراد

والتصدير، على حساب المنافسين الأفارقة.

في عام ١٩١٠، توسعت إفريقيا الفرنسية بشكل كبير بعد دمج إفريقيا الاستوائية الفرنسية – الوسطى حاليا- ، التي ضمت إفريقيا الوسطى، الكونغو، الجابون، وتشاد، بحلول عام ١٩٢٠، ازدادت مساحة إفريقيا الفرنسية مع ضم بعض المناطق التي كانت تحت السيطرة الألمانية سابقًا، بما في ذلك جزء من الكاميرون (التي أصبحت الكاميرون الفرنسية) وجزء من توغو (التي أصبحت توغولاند الفرنسية).

وفقا لقانون ٢٩ يناير ١٩٢٩، أصبح BAO البنك المُصدر، والبنك الاستثماري، والبنك التجاري للمناطق الجديدة أيضًا، ومع ذلك، واجه البنك تحديات متزايدة في زيادة المعروض النقدي وتقديم الخدمات المالية للمواطنين الفرنسيين في جميع الأراضي المستعمرة بإفريقيا، وضمان الاستقرار الاقتصادي لهذه المناطق.

في أواخر الثلاثينيات، بدأ بنك غرب إفريقيا (BAO) يواجه منافسة متزايدة من البنوك التجارية الفرنسية الأخرى، حيث أنشأت ثلاثة بنوك فروعًا لها في السنغال بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٠: البنك الوطني للتجارة والصناعة، وسوسيتيه جنرال، وكريدي ليونيه، كانت هذه البنوك تمول التجارة التي استفادت منها فرنسا فقط، وكانت ملتزمة تمامًا بما يُعرف بـ "الميثاق الاستعماري"، الذي كان يهدف إلى الحفاظ على هيمنة فرنسا كدولة أساسية في العالم الفرنكوفوني، في المقابل، كانت الدول الإفريقية، التي كانت لا تزال تحت الاستعمار في الأربعينيات، تلعب دورًا هامشيًا فقط، مثل توفير العمالة وتصدير المواد الخام إلى فرنسا.

ضمن هذا الميثاق، منع التصنيع في دول الساحل التي تم تقسيمها بين الوسط والغرب الإفريقي، مع حماية الاحتكار الفرنسي لجميع الواردات والصادرات من هذه الأراضي، وقد أنشأ هذا "الميثاق" علاقات تبعية أجبرت المستعمرات على التكيف باستمرار مع الظروف الاقتصادية للعاصمة الفرنسية واحتياجاتها التنموية.

مع اندلاع الحرب في أوروبا عام ١٩٣٩، أنشأت الحكومة الفرنسية منطقة الفرنك لتنسيق السياسات المالية في جميع الأراضي التي تقع تحت ولايتها، وأتاح نظام الصرف لرئيس الجمهورية الخامسة الفرنسية الجنرال شارل ديجول ووزير ماليته رينية بليفين ووزير المستعمرات جاك سوستال تنظيم نقد المستعمرات الفرنسية.

أُنشئ فرنك CFAفي ديسمبر ١٩٣٩، كعملة احتياطية لمناطق فرنك CFA، وتم توجيه الحسابات الأجنبية لهذه المناطق إلى بنك فرنسا، وبعد احتلال ألمانيا لفرنسا، أنشأت الحكومة الفرنسية "البنك الفرنسي شبه المركزي" في ديسمبر ١٩٤١، لإصدار العملات والتحكم في المعروض النقدي في إفريقيا الاستوائية الفرنسية، ومع ذلك، كان الهدف الأساسي لهذه المؤسسة هو استخدام موارد الأراضي المستعمرة لتمويل حركة التحرير الفرنسية في لندن، مما يضمن استمرار تدفق الموارد من الدول الإفريقية إلى فرنسا.

لقد أُنشئ فرنك CFA في وقت لم تكن فيه دول غرب ووسط إفريقيا الحالية موجودة كدول مستقلة، بل كانت مستعمرات فرنسية أو أقاليم تحت وصاية الأمم المتحدة، هذه المستعمرات صُممت لتعزيز مصالح فرنسا الاستعمارية، يُذكر أن مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) كان يهدف إلى تجنب الصراعات بين القوى الأوروبية المتنافسة من خلال تنظيم تقسيم موارد إفريقيا، وقد أضفى المؤتمر طابعًا رسميًا على استعباد شعوب إفريقيا، مما جعل القارة أشبه بأرض مشاع تُستغل لصالح الدول الأوروبية، حتى اليوم، تظل آثار هذا التقسيم الاستعماري مؤثرة بشكل كبير على سياسات إفريقيا المعاصرة، حيث تستمر الدول التي كانت تحت السيطرة الفرنسية في استخدام فرنك CFA، مما يُعزز التبعية الاقتصادية لفرنسا.

٢- الهيمنة الفرنسية على المستعمرات

من المثير للاستغراب أن العملات في منطقة الفرنك الإفريقي غير قابلة للتحويل المتبادل؛ فلا يمكن تبادل فرنك غرب إفريقيا بفرنك وسط إفريقيا، والعكس صحيح، ومع ذلك لا يوجد تفسير رسمي لهذا الوضع، ولكن يمكن الافتراض أنه عند تأسيس هذه العملات، كانت احتمالية قابلية التحويل ضئيلة، نظراً لأن الدول المعنية كانت تقتصر على تصدير المواد الخام وكانت تفتقر إلى توفر احتياطيات نقدية كبيرة، ومع ذلك، من غير الواضح لماذا لا تزال هذه العملات غير قابلة للتحويل بعد مرور ستة عقود؟، خاصة في ظل التحسن الكبير في الوضع المالي للدول المعنية، والتي أصبحت تمتلك احتياطيات نقدية.

أدى عدم قابلية التحويل المتبادل إلى تأثيرات محددة؛ فمواطنو غرب إفريقيا لا يمكنهم تحويل أرباحهم إلى

فرنك وسط إفريقيا، ولا يمكنهم نقل رأس المال بحرية بين المنطقتين، بالإضافة إلى ذلك، الأرصدة المستحقة بفرنك غرب إفريقيا التي تحتفظ بها البنوك المركزية لدول وسط إفريقيا لا يمكن تحويلها ضمن هذه الدول، بعبارة أخرى، فرنك غرب إفريقيا ليس له قيمة في وسط إفريقيا، وفرنك وسط إفريقيا ليس له قيمة في غرب إفريقيا.

لا يوجد سبب مقنع للاعتقاد بأن الحكومة الفرنسية كانت تسعى لتحقيق أي مستوى من التكامل الاقتصادي بين دول غرب ووسط إفريقيا، وبالتالي، لم يكن هناك حافز للسماح للدول الإفريقية بتحويل عملاتها أو دمج حسابات ميزان مدفوعاتها، في وقت إنشاء الفرنك الإفريقي، كان السكان المحليون يُعتبرون رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية، وليسوا مواطنين في دول محددة، ولم يكن لديهم الحق في المطالبة بأي حقوق ملكية أو سياسية، كان فرنك CFA مصمماً أساساً لحماية وتعزيز مصالح فرنسا كقوة استعمارية، وكانت التساؤلات حول تعزيز التجارة الحرة في مناطق الفرنك الإفريقي أو نمو الاقتصاد في الدول الإفريقية المشاركة غير ذات جدوى، وهو ما يتضح من النظر في نشأة الفرنك الإفريقي.

لقد مكن الفرنك الإفريقي فرنسا من إدارة تلك الأراضي بشكل أفضل، لأنها كانت قادرة على إدراجها ضمن هيكل متجانس بوحدة حسابية واحدة، ثم أثرت الصدمات الخارجية على جميع المناطق بالتساوي، وقد سهّل هذا على فرنسا مقارنة سعر وقيمة الموارد الأولية، التي تم شحنها من إفريقيا الاستوائية الفرنسية- الوسطي- إلى تلك التي تم شحنها من غرب إفريقيا، ولأن الحكومة الفرنسية كانت السلطة الإدارية والقضائية والسياسية الوحيدة في جميع الأقاليم، فقد تمكنت من ضمان تدفق الموارد الطبيعية والبشر بحرية داخل الهيكل المتجانس، مما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات بشكل كبير، وتجنب قضايا مثل قابلية تحويل العملة الثلاثية، بسبب السعر الثابت للفرنك الفرنسي الذي تم تحديده في ديسمبر ١٩٤٥، ضمنت فرنسا أيضًا أن سعر صرف العملة المستخدمة في هذه الأراضي المستعمرة لن يتأثر بالتغيرات الدورية لأسعار صادراتها الأولية أو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٣- قمع التطور الاقتصادي المحلي بعد الاستقلال

نتيجة لهذا النظام النقدي، كانت المجتمعات الإفريقية التي تستخدم فرنك CFA تعتبر مجتمعات طرفية، مهمتها الرئيسية هي دعم الاقتصاد الفرنسي، فقد حُكم على المزارعين الأفارقة بعائدات منخفضة للغاية، حتى عندما ارتفع الطلب العالمي على منتجاتهم، كما كانت هناك قيود صارمة على تغيير قيمة العملة، مما حال دون جعل المنتجات الإفريقية قادرة على المنافسة في السوق الدولية، بالإضافة إلى ذلك، كان على هذه الدول استيراد منتجات مُصنّعة بأسعار باهظة من فرنسا، مما جعلها تعتمد بشكل كامل على الواردات الفرنسية.

تجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية الداخلية للمستهلكين في هذه المناطق الطرفية نادرًا ما كانت ميزة، واضطرت المناطق إلى تصدير المواد الخام بسعر زهيد إلى فرنسا واستيراد المنتجات المصنعة باهظة الثمن من فرنسا، ما دفع الحكومة الفرنسية بصياغة وفرض السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وهكذا، كانت الأولوية دائمًا في مناطق الفرنك الإفريقي، هي إبقاء التضخم منخفضًا بدلاً من تحفيز النمو الاقتصادي.

بعد مغادرة الفرنسيين رسميًا، حرصوا على بقاء دول الفرنك الإفريقي هي ذات المجتمعات الطرفية التي تم إعادة توظيفها لتعزيز مصالح فرنسا فقط؛ «الدولة الأساسية أو المدينة الكبرى»، كما تم انشاء جميع البنى التحتية التي بنتها فرنسا في تلك الدول لتسهيل عملية استخراج الموارد في مناطق تواجدها من قبل فرنسا.

يعد فرنك CFA أحد تلك البنى التحتية، وأصبحت البنية التحتية الآن في عهدة الزعماء الأفارقة، لكن بعض القادة السياسيين كانوا مجرد أمناء في أغلب الأحيان على المصالح الفرنسية، على الرغم من أن الفرنك الإفريقي نجا من الاضطرابات التي أعقبت "استقلال" تلك الدول أو بشكل أكثر دقة، النهاية الرسمية للاستعمار الفرنسي، إلا أن العملة استمرت في خدمة غرضها الأصلي المتمثل في تعزيز مصالح فرنسا، حتى عندما تكون هذه المصالح غير متوافقة مع مصالح دول الفرنك الإفريقي.

عزز فرنك CFA التبعية الاقتصادية لصالح الأطراف المستفيدة مثل الشركات الفرنسية الكبرى والنخب المحلية التي تدير البنوك التجارية، بينما فرض قيودًا على المصدرين والمنتجين المحليين الباحثين عن تنافسية في السوق الدولية، وبالتالي فإن العملة والفوائد المرتبطة بها تشكل حصان طروادة الذي

أهدته فرنسا، ويدعمه عدد قليل من النخب الإفريقية المكلفة بالحفاظ على النظام.

بعد النهاية الرسمية للاستعمار الفرنسي المشار إليه بالاستقلال، أعيد تقسيم الفرنك فعليا إلى اتحادين منفصلين: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا المعروف بالمختصر الفرنسي (UEMOA) الذي يضم ثماني دول؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (المعروفة باسمها المختصر الفرنسي CEMAC)، وفي ضوء إمكانات الدول المؤسسة، فإن اتحاد العملة الموحدة من شأنه أن يمنح مزايا كبيرة لهذه الدول في شكل تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بتبادل العملات، فضلا عن تكاليف الصادرات؛ وزيادة الاستثمارات عبر الحدود؛ وتجنب المضاربة التنافسية وتخفيض قيمة العملة.

جدول ١: تطور تكافؤ (تعادل) عملة الفرنك سيفا CFA

التاريخ	العملية	التكافؤ/الربط
26/12/1945	إنشاء الفرنك السيفا (CFA)	1 FCFA = 1.70 FF
17/10/1948	تخفيض الفرنك الفرنسي (FF)	1 FCFA = 2.00 FF
1/1/1960	تقديم جديد للفرنك الفرنسي (FF)	1 FCFA = 0.02 FF
12/1/1994	تخفيض الفرنك السيفا (CFA)	1 FCFA = 0.01 FF
1/1/1999	ربط الفرنك السيفا باليورو	**655.957 FCFA =1euro**

Source: History of the CFA Franc https://www.bceao.int/fr/content/histoire-du-franc-cfa

٤- المبادئ المنظمة لعملة الفرنك

الاتفاقيتان الموقعتان في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ بين فرنسا والدول الأعضاء في منطقة الفرنك الإفريقي، لعبتا دورًا محوريًا في تحديد سعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي، وكان سعر صرف الفرنك الإفريقي في كلتا المنطقتين مرتبطا بالفرنك الفرنسي، مما يوفر قدرا أكبر من اليقين للمصدرين والمستوردين الفرنسيين، وتمكين الحكومة الفرنسية من الحفاظ على معدلات التضخم وأسعار الفائدة منخفضة، يأتي ذلك بالرغم أن اتفاق بريتون وودز كان ملزماً للدول المستقلة بربط أسعار صرف عملاتها بقيمة الدولار الأمريكي، وهذا يعني ضمنا أن دول مناطق الفرنك الإفريقي لم تكن في الواقع جزءا من النظام النقدي الذي يحكم تدفقات الأموال عبر الحدود بين الدول المستقلة، فضلاً عن نص المادة العاشرة على تعيين عضويين فرنسيين في مجلس إدارة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا ووسط إفريقيا وعلى هذا الأساس وفق المادة ٨١ من النظام الأساسي للبنك فإن هذين العضوين من بين ١٦ عضو للمجلس لهم حق النقض على أي تصويت تتخذه إدارة المجلس.

نصت الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا ومناطق الفرنك الإفريقي على أنه يتعين على الخزانة الفرنسية أن تضمن قابلية التحويل غير المحدودة للفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، وسمح قرار المجلس الأوروبي رقم ٦٨٣ الصادر في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ بمواصلة الترتيبات بين فرنسا ودول الفرنك الإفريقي، ومنذ ذلك الحين، تم ربط الفرنك الإفريقي لكلا المنطقتين باليورو مع سعر صرف ثابت، حيث تضمن الخزانة الفرنسية إمكانية تحويل الفرنك الإفريقي إلى اليورو في بورصة باريس، كما أقر قرار المجلس الأوروبي تحركات رأس المال الحرة مع فرنسا وداخل كل منطقة فرنك أفريقي، ولكن ليس بين منطقتي فرنك الاتحاد المالي الإفريقي، وقد ضمن الترتيب الذي أقره المجلس الأوروبي أن يظل فرنك الاتحاد المالي الإفريقي سائلاً دائمًا من حيث التبادل مع اليورو.

وهذا في الواقع هو التنازل الأكثر أهمية من جانب الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحقيق «قابلية التحويل غير المحدودة»، ومن المؤكد أن دول الفرنك الإفريقي لم تكن لتتمكن

أبدًا من تحقيق قابلية تحويل غير محدودة إلى أي عملة رئيسية مستخدمة في السوق الدولية، فعملات أكبر الاقتصادات في إفريقيا مثل النايرا النيجيرية، والسيدي الغاني، والتبريد الكيني، والبير الإثيوبي تكاد تكون غير قابلة للتحويل في السوق الدولية، يكاد يكون من المستحيل تحويلها إلى أي عملة رئيسية حيث لا ينظر إليها على أنها مخزن موثوق للقيمة حتى من قبل الدول الإفريقية الأخرى.

على الرغم من قابلية تحويل فرنك CFA غير المحدودة إلى اليورو، فإن المستثمرين الأجانب غالبًا ما يواجهون صعوبة في شراء وبيع فرنك CFA ولا يمكن تداولها بسهولة في أسواق الصرف الأجنبي بسبب الطلب المنخفض للغاية على العملة، ويتم تداولها بكميات منخفضة لدرجة أن العملة بالكاد تكون متاحة في أسواق الصرف الأجنبي خارج غرب ووسط إفريقيا، وبالتالي، لا يتم تحويلها إلى عطاءات قانونية أخرى إلا بكميات صغيرة جدًا.

ويترتب على ذلك أن الفرنك الإفريقي لا يستفيد فعليًا من ضمان قابلية التحويل غير المحدودة، إنها بالكاد العملة المتفق عليها لدفع ثمن السلع ذات المصادر العالمية، حتى تلك القادمة من غرب ووسط إفريقيا، إنها عملة صعبة بالاسم فقط، ومن ثم، على الرغم من القول أعلاه بأن ضمان التحويل غير المحدود للفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي (وبالتالي اليورو) هو في الواقع التنازل الأكثر أهمية من جانب الحكومة الفرنسية، فإنه ليس أكثر من مجرد إعطاء فرشاة أسنان ذهبية لطائر.

هناك قاعدة مهمة أخرى وضعتها اتفاقيات التعاون النقدي وهي مركزية احتياطيات النقد الأجنبي، وهذا هو أكبر تنازل قدمته دول منطقة الفرنك الإفريقي، أو بالأحرى فُرض عليها، تطلبت القاعدة من كل بنك مركزي إيداع جميع صافي احتياطيات النقد الأجنبي لجميع الدول في المنطقة في حساب العمليات في الخزانة الفرنسية، وفي عام ١٩٧٣، تم تعديل الاتفاقيات، وأصبح مطلوباً من البنوك المركزية إيداع ٦٥٪ من صافي احتياطياتها من النقد الأجنبي، وفي عام ٢٠٠٥، انخفضت النسبة إلى ٥٠٪، ومن غير المؤكد ما الذي تستفيد منه دول منطقة الفرنك الإفريقي من إيداع ٥٠٪ من صافي احتياطياتها من النقد الأجنبي في حساب العمليات في الخزانة الفرنسية، وعلاوة على ذلك، يتعين عليها تحويل احتياطياتها الأجنبية إلى اليورو، مما يضطرها إلى ضمان بقاء اليورو العملة الاحتياطية الوحيدة في تلك المناطق.

ألزمت الاتفاقيات دول منطقة الفرنك الإفريقي – دول الساحل- بالتأكد من أن الأموال المتداولة في اقتصاداتها أقل بنسبة ٢٠٪ على الأقل من احتياطياتها من النقد الأجنبي، ويمكن تفسير هذا الإلتزام من خلال النظر إلى أن أكبر الاقتصادات في كلتا المنطقتين بإعتبارها دول منتجة للنفط، فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة، فإن نسبة الأموال المتداولة إلى احتياطيات النقد الأجنبي تقترب من ١٠٠٪. ومن ثم فإن دول المنطقتين قد تتمكن من إدارة شؤونها بشكل جماعي من دون الضمانة الفرنسية بعدم قابلية التحويل غير المحدودة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة.

المحور الثاني: التحديات الاقتصادية الناتجة عن التبعية النقدية في دول الساحل

تظهر منطقة الساحل تناقضا صارخا بين ثروة الإمكانات، والتحديات العديدة الناتجة عن التبعية النقدية التي يواجهها سكانها، رغم أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والذهب والفوسفات والمعادن، ولديها بعض من أكبر طبقات المياه الجوفية في القارة، فضلا عن المياه السطحية مثل نهر النيجر.

تكتسب الهشاشة أهمية بالغة بشكل خاص في المناطق الطرفية وعبر الحدود، حيث تتمتع الحكومات بنفوذ أقل، وحيث تكون الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات تغطية ضئيلة أو معدومة، ويشكل الضغط على الموارد الطبيعية مصدراً متكرراً للصراع بين المزارعين ورعاة الماشية، على الرغم من التوسع الحضري السريع، يعيش ٦٤٪ من سكان منطقة الساحل في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل أساسي على الدخل الزراعي والحيواني.

تتميز الاقتصادات في دول الساحل بسوق عمل غير رسمي إلى حد كبير، وقواعد ضريبية ضيقة، وتصنيع متخلف، وقطاع زراعي مهيمن مع القليل من التركيز على أنشطة التصنيع، لقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الساحل أربع مرات بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٠، ويمكن تفسير هذه الزيادة نتيجة الاعتماد على صادرات المواد الاولية مثل النفط الغاز والذهب واليورانيوم.
تواجه الحكومات في هذه الدول قيودا تمويلية أكثر

صرامة، والتي تفاقمت بسبب تصاعد تكاليف الأمن وارتفاع الديون، وقد فرض الإنفاق الأمني عبئا متزايدا ولا يمكن تجنبه على الميزانيات، حيث وصل إلى ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ ويمتص ٢٥٪ من الإيرادات المالية قبل المنح في المتوسط. إن زيادة الإنفاق الأمني أمر ضروري لضمان الاستقرار، لكنه يزاحم الإنفاق ذي الأولوية الأخرى، بما في ذلك توفير الخدمات العامة الأساسية.

يتزايد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد منذ عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يصل في المتوسط إلى ما يقرب من ٥١٪ في عام ٢٠٢٣. ومع احتمال أن تظل الظروف المالية ضيقة على المدى القريب، فإن المجال محدود للحكومات لاقتراض المزيد، ولتلبية الاحتياجات الملحة، ينبغي على دول الساحل التركيز على المنح، والتمويل الميسر للغاية، وتعبئة الإيرادات المحلية، وجهود تنمية القطاع الخاص.

وقد انخفض دعم المانحين لهذه الدول بما يقرب من ٢٠ ٪على مدى العقد الماضي ليصل إلى حوالي ٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن اللافت للنظر أنه تم توفير أقل من نصف بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل منح لدعم الميزانية في عام ٢٠٢٢، وهي ضرورية لمعالجة أولويات التمويل بطريقة مرنة.
ويمكن من خلال النقاط التالية التي سنقوم بشرحها باستفاضة التعرف على التحديات الناتجة عن التبعية النقدية لدول الساحل:

١- الاحتياطي الأجنبي

يقصد بالاحتياطي الأجنبي الأصول المالية التي تحتفظ بها الدول في بنوكها المركزية وتكون عادة بعملات أجنبية مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، والين الياباني، يشمل الاحتياطي الأجنبي أيضًا الذهب وحقوق السحب الخاصة (SDRs) وأحيانًا أصول أخرى مثل السندات الأجنبية، ويستخدم في السياسة النقدية في اغراض استقرار العملة المحلية، تغطية الواردات، دعم الثقة في الاقتصاد، الاستجابة للأزمات الاقتصادية، تسديد الديون الخارجية.

يعكس هذا الاحتياطي قدرة دول الساحل الإفريقي على السيطرة على سياساتها النقدية، عندما يكون الاحتياطي الأجنبي منخفضاً، تعتمد هذه الدول بشكل أكبر على الدعم المالي الخارجي، مما يزيد من تبعيتها النقدية لدول أو مؤسسات أجنبية. هذا الاعتماد يمكن أن يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة ويجعلها عرضة للضغوط الخارجية.
يوضح الشكل البياني التغيرات في الاحتياطيات الأجنبية في دول منطقة الساحل: بوركينا فاسو، مالي، النيجر، وتشاد بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣، يعكس هذا التباين تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك القروض الميسرة الدولية التي استفادت منها الدول

شكل رقم (١) حجم الاحتياطي الأجنبي بالدولار الأمريكي

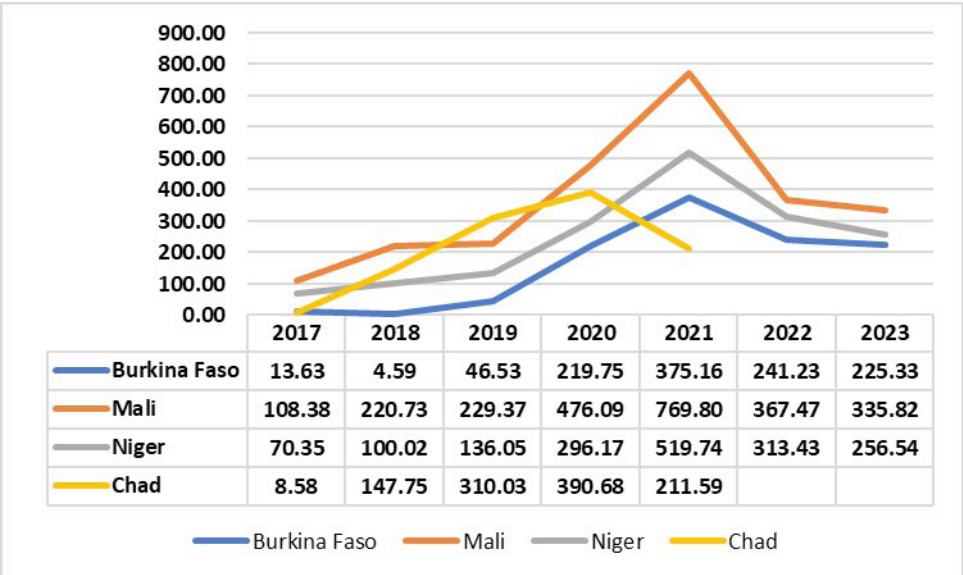

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Burkina Faso	13.63	4.59	46.53	219.75	375.16	241.23	225.33
Mali	108.38	220.73	229.37	476.09	769.80	367.47	335.82
Niger	70.35	100.02	136.05	296.17	519.74	313.43	256.54
Chad	8.58	147.75	310.03	390.68	211.59		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

خلال جائحة كورونا في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢) والذي يشير إلى انخفاض أسعار الفائدة لأغراض القروض الدولية في منطقة الاتحاد الأوربي، حيث بلغت أقل من ١٪ خلال العامين (٢٠٢٠- ٢٠٢١)، وهو ما حفز تلك الدول على التوسع في الاقتراض. حيث شهدت بوركينا فاسو ارتفاعاً في احتياطياتها من ٤٦,٥٣ مليون دولار في ٢٠١٩ إلى ٢١٩,٧٥ مليون دولار في ٢٠٢٠، ثم إلى ٣٧٥,١٦ مليون دولار في ٢٠٢١. هذا الارتفاع الكبير يشير إلى أن بوركينا فاسو استفادت بشكل كبير من القروض الميسرة الدولية التي قدمت خلال الجائحة لتعزيز احتياطياتها الأجنبية، مما ساعد في تعزيز الاستقرار المالي على المدى القصير.

سجلت مالي ارتفاعاً هائلاً في احتياطياتها من ٢٢٩,٣٧ مليون دولار في ٢٠١٩ إلى ٧٦٩,٨٠ مليون دولار في ٢٠٢١، الزيادة الكبيرة يمكن أن تُعزى إلى تدفقات كبيرة من القروض الميسرة التي استُخدمت لدعم الاقتصاد، وتخفيف الضغوط المالية الناتجة عن الجائحة، ما أدى إلى تضخم مؤقت في الاحتياطيات، أما احتياطيات النيجر ارتفعت من ١٣٦,٠٥ مليون دولار في ٢٠١٩ إلى ٢٩٦,١٧ مليون دولار في ٢٠٢٠، وصولاً إلى ٥١٩,٧٤ مليون دولار في ٢٠٢١، مثل باقي الدول، يشير هذا الارتفاع إلى استفادة النيجر من المساعدات المالية الدولية خلال الجائحة، مما ساهم في زيادة احتياطياتها بشكل كبير، في حين أن تشاد شهدت ارتفاعاً في احتياطياتها من ٣١٠,٠٣ مليون دولار في ٢٠١٩ إلى ٣٩٠,٦٨ مليون دولار في ٢٠٢٠.

شكل رقم (٢) أسعار الفائدة في الاتحاد الأوربي – القروض الدولية لأكثر من ٥ أعوام

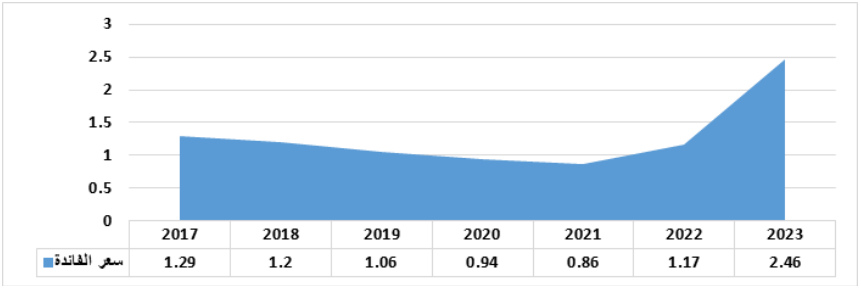

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

٢- حجم الدين العام

يشير إلى القيمة الإجمالية لجميع الالتزامات المالية التي تتحملها الحكومة، سواء كانت ديونًا محلية أو خارجية، يتضمن ذلك القروض والسندات وغيرها من أدوات الاقتراض التي تستخدمها الحكومة لتمويل العجز في ميزانيتها أو لتمويل مشاريع تنموية، تعبر نسبة حجم الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدولة عن مقياس مهم لتحديد مدى قدرة الدولة على سداد ديونها، إذا كانت النسبة مرتفعة، فقد يشير ذلك إلى أن الدولة تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية.

أدي ارتفاع حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الساحل إلى تقييد الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسات النقدية، مما يزيد من التبعية المالية ويؤثر على استقرار الاقتصاد، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي، تحتاج هذه الدول إلى إدارة فعالة للدين العام وتطوير سياسات نقدية توازن بين التزاماتها المالية واحتياجاتها التنموية.

يوضح الشكل تطور إجمالي الدين العام في دول الساحل الإفريقي خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، نلاحظ من هذا الرسم البياني أن الدين العام قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا في كل الدول خلال هذه الفترة، مما يعكس زيادة في الاعتماد على القروض والمساعدات الدولية لتمويل الاحتياجات المالية لهذه الدول.

شهدت بوركينا فاسو زيادة مستمرة في الدين العام من حوالي ٤,٦٧ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى حوالي ٩,٤٧ مليار دولار في ٢٠٢١، هذه الزيادة الكبيرة تشير إلى تزايد الضغوط المالية والاقتصادية على الدولة، كما ارتفع الدين العام في مالي من ٥,٥٢ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى ٩,٧٨ مليار دولار في ٢٠٢١، مما يظهر اتجاهًا مماثلًا لبوركينا فاسو، الدين العام أيضًا في النيجر ارتفع من ٤,٠٨ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى ٧,٦٥ مليار دولار في ٢٠٢١، مما يعكس زيادة في الاعتماد على القروض، وشهدت تشاد أقل معدل زيادة في الدين العام مقارنة بالدول الأخرى، حيث ارتفع من ٤,٨٧ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى ٦,٥٩ مليار دولار في ٢٠٢١.

شكل رقم (٣) إجمالي الدين العام خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) بالدولار الأمريكي

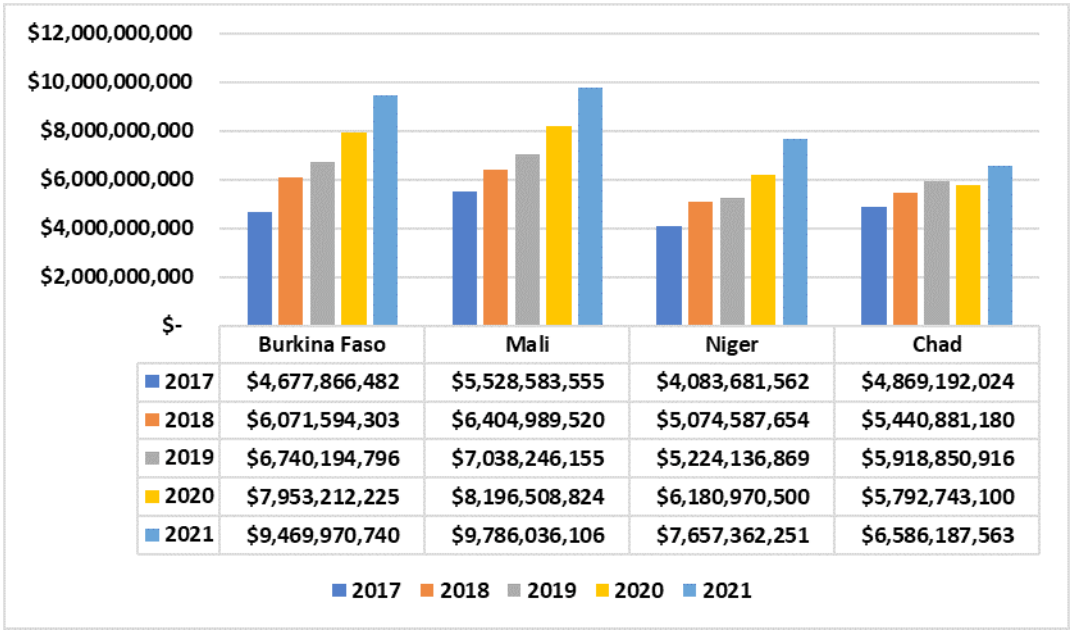

	Burkina Faso	Mali	Niger	Chad
2017	$4,677,866,482	$5,528,583,555	$4,083,681,562	$4,869,192,024
2018	$6,071,594,303	$6,404,989,520	$5,074,587,654	$5,440,881,180
2019	$6,740,194,796	$7,038,246,155	$5,224,136,869	$5,918,850,916
2020	$7,953,212,225	$8,196,508,824	$6,180,970,500	$5,792,743,100
2021	$9,469,970,740	$9,786,036,106	$7,657,362,251	$6,586,187,563

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

شكل رقم (٤) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) بالدولار الأمريكي

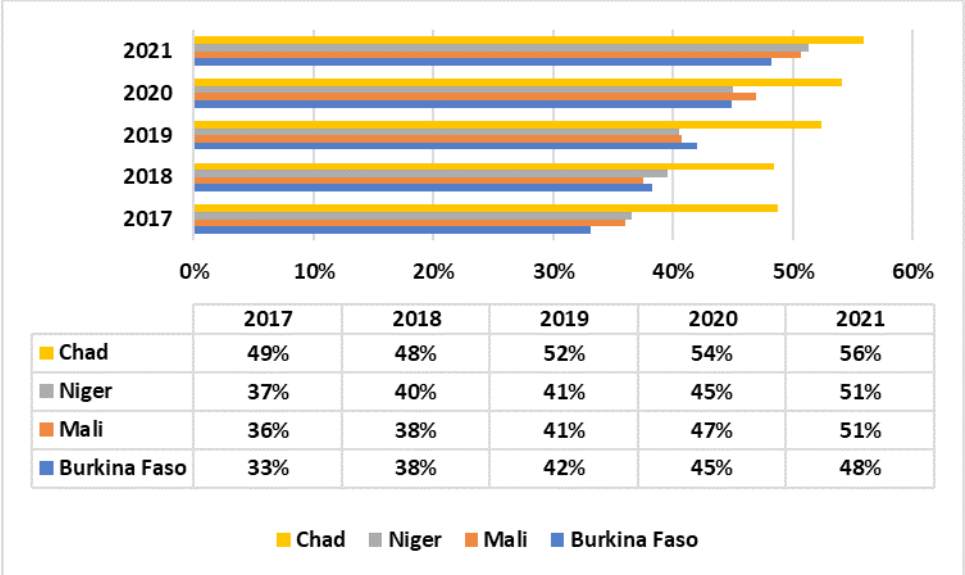

	2017	2018	2019	2020	2021
Chad	49%	48%	52%	54%	56%
Niger	37%	40%	41%	45%	51%
Mali	36%	38%	41%	47%	51%
Burkina Faso	33%	38%	42%	45%	48%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

تعتبر تشاد الأعلى في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت النسبة من ٤٩٪ في ٢٠١٧ إلى ٥٦٪ في ٢٠٢١. هذه الزيادة تعكس ضعف الأداء الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الديون، وحافظت النيجر على نسب تتراوح بين ٣٧٪ و٥١٪، مما يشير إلى استقرار نسبي في مستوى الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه كان هناك ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة، وشهدت مالي زيادة من ٣٦٪ في ٢٠١٧ إلى ٥١٪ في ٢٠٢١، مما يعكس نمواً في الدين لكن مع استقرار نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، أما بوركينا فاسو شهدت ارتفاعًا من ٣٣٪ في ٢٠١٧ إلى ٤٨٪ في ٢٠٢١، مما يعكس وضعًا مشابهًا لمتوسط الدول الأخرى.

بالنظر إلى الرسمين البيانيين معًا، يمكن ملاحظة علاقة واضحة بين زيادة الدين العام ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، الدول التي شهدت زيادات كبيرة في الدين العام كمالي وبوركينا فاسو، شهدت أيضًا زيادات ملحوظة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعكس أن النمو في الدين لم يكن مصحوبًا بنمو كافٍ في الناتج المحلي الإجمالي لتعويض الزيادة في الالتزامات المالية.

٣- التضخم وعرض النقود

العلاقة بين عرض النقد والتضخم في دول الساحل تبدو واضحة في بعض الحالات، حيث أدت زيادة عرض النقد إلى ارتفاع معدلات التضخم، ولكن التبعية النقدية والقيود المفروضة من السياسات النقدية الأوروبية تجعل من الصعب على هذه الدول تبني سياسات نقدية تلائم احتياجاتها الخاصة.

شكل رقم (٥) معدل التضخم خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

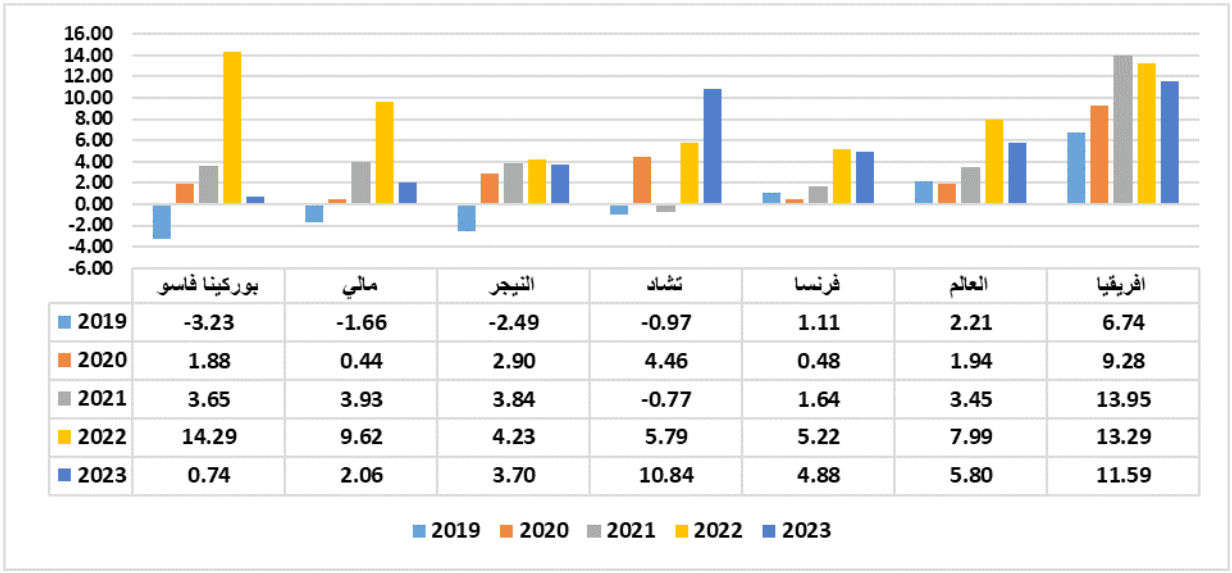

	بوركينا فاسو	مالي	النيجر	تشاد	فرنسا	العالم	افريقيا
2019	-3.23	-1.66	-2.49	-0.97	1.11	2.21	6.74
2020	1.88	0.44	2.90	4.46	0.48	1.94	9.28
2021	3.65	3.93	3.84	-0.77	1.64	3.45	13.95
2022	14.29	9.62	4.23	5.79	5.22	7.99	13.29
2023	0.74	2.06	3.70	10.84	4.88	5.80	11.59

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٦) معدل النمو في عرض النقد المحلي خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

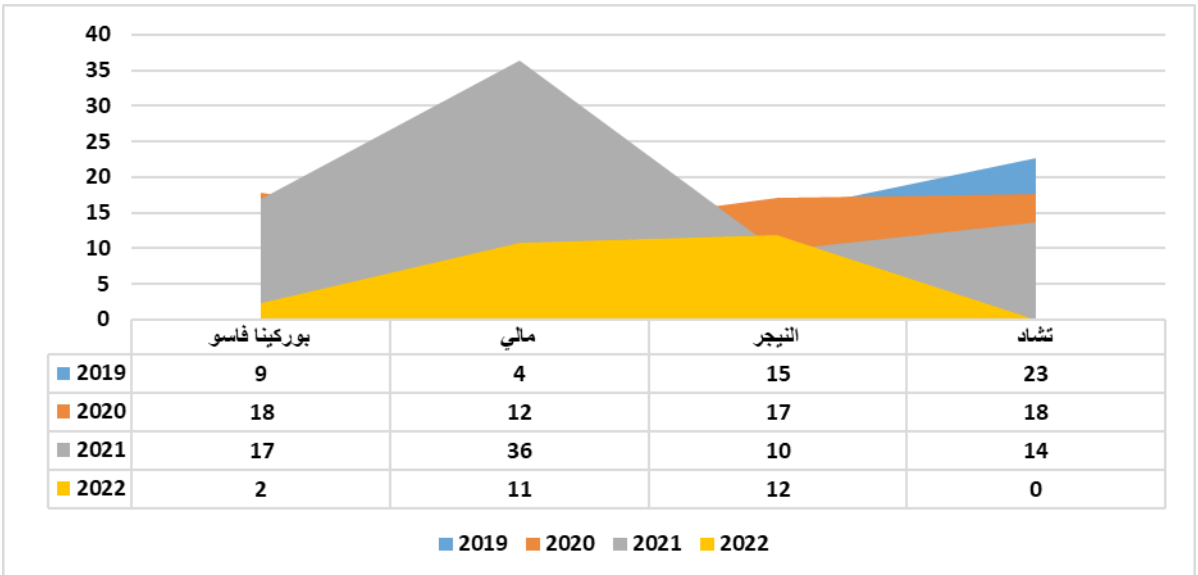

	بوركينا فاسو	مالي	النيجر	تشاد
2019	9	4	15	23
2020	18	12	17	18
2021	17	36	10	14
2022	2	11	12	0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

شهدت بعض الدول مثل مالي وبوركينا فاسو تقلبات في معدلات التضخم بين السنوات ٢٠١٩ و٢٠٢٣، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢، مما يشير إلى ضغوط تضخمية متزايدة.

يمكن ملاحظة العلاقة المحتملة بين زيادة عرض النقد وارتفاع التضخم، حيث أن الزيادة في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد غالبًا ما تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، في مالي، نرى أن التضخم ارتفع بشكل كبير في ٢٠٢١ رغم انخفاض معدل نمو عرض النقد في ٢٠٢٢، قد يشير هذا إلى تأثيرات خارجية أو ضغوط تضخمية ناشئة عن عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية أو نقص السلع. نلاحظ أن معدلات نمو عرض النقد كانت مرتفعة بشكل خاص في بوركينا فاسو والنيجر في السنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢١، مما يعكس زيادة في كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد.

ومن المعروف أنه في حال ارتفاع التضخم، قد تتبنى السلطات النقدية سياسات تقييدية مثل رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، هذه السياسات تهدف إلى تقليل كمية النقد المتاحة، وبالتالي تقليل الطلب الكلي، وبما أن دول الساحل تعتمد غالباً على عملات مرتبطة باليورو، فإن السياسة النقدية قد تكون محدودة بالتبعية للبنك المركزي الأوروبي، هذه التبعية تحد من قدرة هذه الدول على الاستجابة بمرونة للتغيرات الاقتصادية الداخلية، أى قدرة الدول على تعديل سياساتها النقدية والاقتصادية بسرعة وفعالية لمواجهة تحديات أو تغييرات معينة تحدث داخل اقتصادها.

٤- تحديات القطاع المصرفي

أثرت التبعية النقدية بشكل كبير على استقرار وتطور القطاع المصرفي، فقد واجهت دول الساحل عدة تحديات في قطاعها المصرفي تعكس التحديات الاقتصادية العامة، من أبرز هذه التحديات، يعاني القطاع المصرفي من انخفاض نسبة التغطية المالية بين السكان، حيث يعيش جزء كبير من السكان في مناطق نائية يصعب الوصول إليها من قبل المصارف، هذا النقص في الشمول المالي يحد من قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية مثل الحسابات البنكية، القروض، والادخار.

شكل رقم (٧) فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ

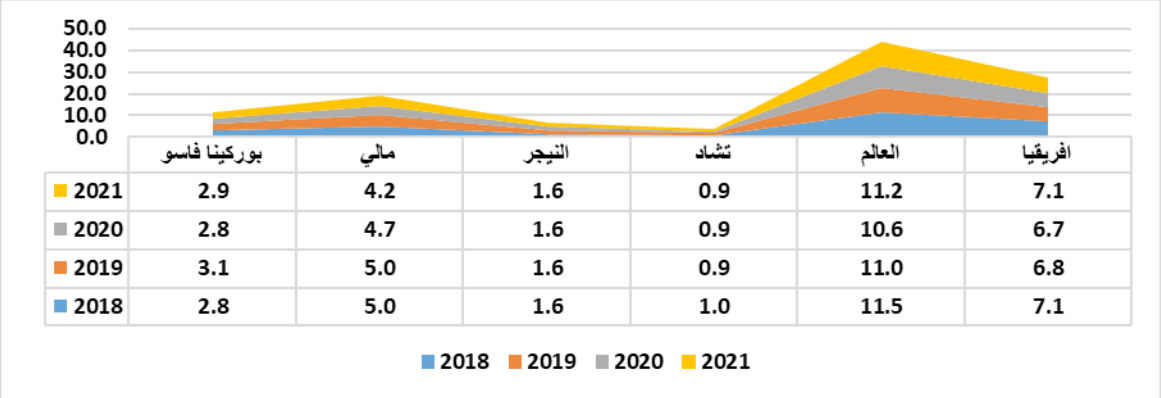

	بوركينا فاسو	مالي	النيجر	تشاد	العالم	افريقيا
2021	2.9	4.2	1.6	0.9	11.2	7.1
2020	2.8	4.7	1.6	0.9	10.6	6.7
2019	3.1	5.0	1.6	0.9	11.0	6.8
2018	2.8	5.0	1.6	1.0	11.5	7.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

تعاني دول الساحل من ضعف كبير في عدد فروع البنوك التجارية مقارنة بالعالم وإفريقيا، مما يعكس ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية ويقلل من كفاءة النظام المالي في دعم الأنشطة الاقتصادية، هذا النقص يحد من قدرة السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي والائتمان.

يعكس انخفاض مستويات الإيداع في دول الساحل محدودية الثقة في النظام المصرفي، وانخفاض مستوى الشمول المالي. هذا الضعف يؤثر على قدرة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال آليات مثل سعر الفائدة، نظرًا لضعف قاعدة الودائع.

انخفاض عدد ماكينات الصراف الآلي في دول الساحل يؤكد ضعف البنية التحتية الرقمية المصرفية، مما يعيق الوصول السريع إلى النقد والتحكم في التداول النقدي، هذا النقص يضعف من قدرة السياسة النقدية على السيطرة على الكتلة النقدية والتحكم في التضخم.

شكل رقم (٨) الايداع فى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ

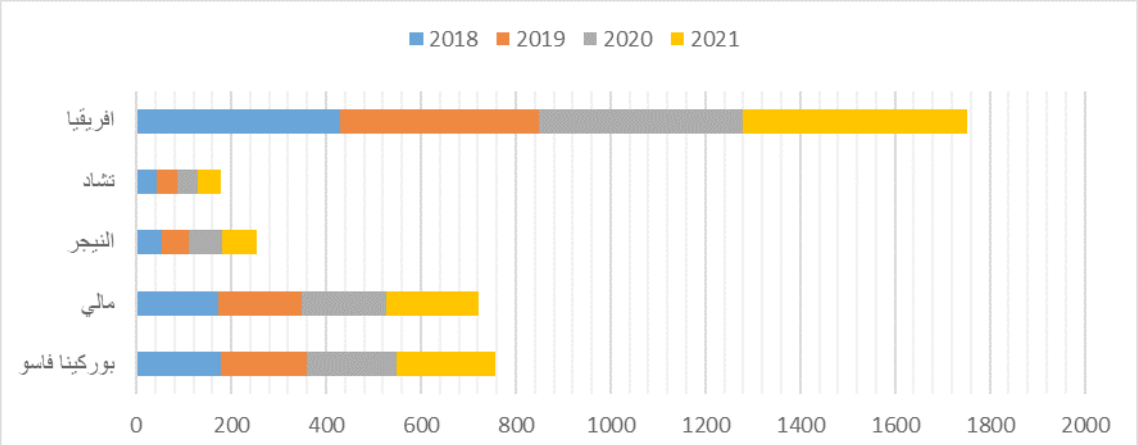

	بوركينا فاسو	مالي	النيجر	تشاد	افريقيا
2018	178	174	53	42	430
2019	182	175	58	44	420
2020	189	179	69	43	429
2021	208	195	73	49	472

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

شكل رقم (٩) ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ

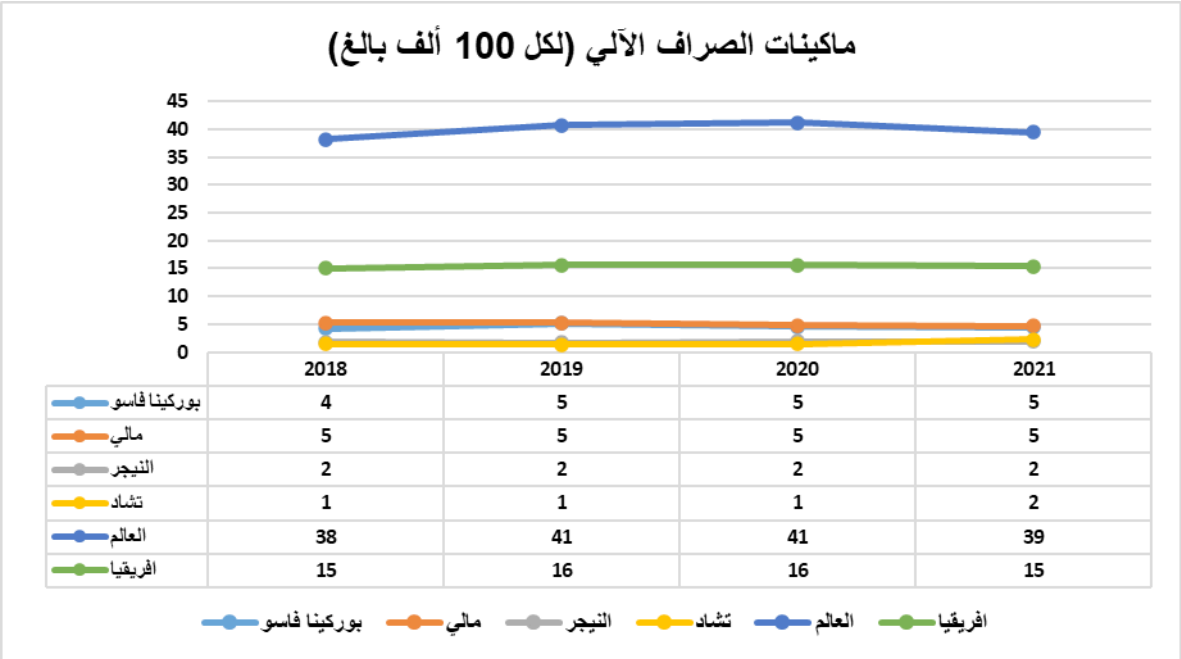

	2018	2019	2020	2021
بوركينا فاسو	4	5	5	5
مالي	5	5	5	5
النيجر	2	2	2	2
تشاد	1	1	1	2
العالم	38	41	41	39
افريقيا	15	16	16	15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال ما تم عرضة يتضح أن البنية التحتية المصرفية الضعيفة في دول الساحل الإفريقي تحد بشكل كبير من فعالية السياسة النقدية، حيث تقلل من قدرة البنك المركزي لغرب أو وسط افريقيا على التحكم في السيولة النقدية، أسعار الفائدة، ومستوى التضخم، هذا الضعف يجعل من الصعب تطبيق السياسات النقدية التقليدية بفاعلية، مما يتطلب حلولاً مبتكرة لتعزيز الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المصرفية.

المحور الثالث: مواقف دول الساحل تجاه الفرنك الإفريقي وإصلاحات محتملة

بدأت مواقف دول الساحل تتباين بشأن استخدام الفرنك الإفريقي، بينما يرى البعض أن هذه العملة توفر استقراراً نقدياً ضرورياً، يرى آخرون أن الاعتماد عليها يحد من السيادة الاقتصادية ويعوق القدرة على تنفيذ سياسات نقدية مستقلة تتناسب مع احتياجاتهم الاقتصادية الفريدة.

في سبتمبر ٢٠٢٣، وقعت بوركينا فاسو ومالي والنيجر على ميثاق إنشاء تحالف دول الساحل (AES) وأعلنت هذه الدول الثلاث انسحابها من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في ٢٨ يناير ٢٠٢٤، حيث أعلن الجنرال تياني، رئيس المجلس العسكري النيجري، في ١١ فبراير ٢٠٢٤، عن إطلاق تفكير من قبل AES بشأن مغادرة منطقة الفرنك وإنشاء عملة مشتركة، لاستعادة "سيادتهم الكاملة" والتوقف عن كونهم "البقرة الحلوب" " لفرنسا، إذا كانت أسباب مغادرة منطقة الفرنك سياسية قبل كل شيء، فإن هذا الخروج سيكون له عواقب اقتصادية ومالية كبيرة.

هذه ليست المرة الأولى التي يغادر فيها بلد ما منطقة الفرنك الإفريقي – فقد فعلتها غينيا في عام ١٩٦٠، وموريتانيا ومدغشقر في عام ١٩٧٣، أو حتى مالي بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٤، ومع ذلك فإن خصوصية هذا الإعلان تكمن في الرغبة في إنشاء عملة مشتركة بين ثلاث دول، متجانسة نسبيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو الهياكل الاقتصادية، القاسم المشترك بينهم هو النمو الديموغرافي السريع للغاية، وبعض العزلة، وأهمية زراعة الحبوب وتربية الماشية، ولكن أيضًا إنتاج التعدين، وخاصة الذهب، ويضاف إليها القطن لبوركينا فاسو ومالي، واليورانيوم والنفط للنيجر، وأخيرا، بالنسبة لهذه الدول الثلاثة، يلعب الدخل الناتج عن الهجرة المتدفق إلى الدول الساحلية دورا مهما للغاية.

في ٦ يوليو ٢٠٢٤، في نيامي، وقع زعماء مالي وبوركينافاسو والنيجر على القانون التأسيسي لأتحاد دول الساحل، وأكدوا في الوقت نفسه خروج الدول الثلاث من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقرر اتحاد دول الساحل الجديد، إنشاء بنك استثماري، وصندوق لتحقيق الاستقرار، وتبني الاتحاد الكونفدرالي عملة مشتركة، وبالرغم من ذلك إلا أن التحديات التي تواجه دول تحالف الساحل، في سعيها لإنشاء عملة موحدة خاصة بها، يتعين عليها أولاً الخروج من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA) وفقدان الامتيازات الاقتصادية التي تستفيد منها حالياً، مما قد يعرض اقتصاداتها لمخاطر كبيرة، بالرغم من الرمزية السياسية للفرنك الإفريقي كتركة استعمارية، إلا أن استقرار العملة الجديدة يتطلب احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة، والتي تفتقر إليها هذه الدول، إلى جانب البنية التحتية اللازمة لسك العملة وضمان استقرارها، وعلى الرغم من هذه التحديات الاقتصادية والفنية، يستمر قادة تحالف الساحل في السعي لتحقيق هذا الطموح، إلا أن هذا الطموح يطرح تساؤلات حول الاستقرار النقدي على المدى الطويل، وجاذبية العملة الجديدة للمستثمرين، ومدى قدرة الدول على مواجهة تبعات القرار على سكانها في ظل الآتي:

١- صعوبات في التمويل

الهياكل الاقتصادية لدول الساحل متشابهة إلى حد ما، لذا لا ينبغي لها أن تحجب أداء الاقتصاد الكلي المتناقض، وهو ما يتطلب بذل الجهود لتحقيق التقارب، حيث بلغ عجز الميزانية في عام ٢٠٢٢، ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو، و٤,٨٪ في مالي، و٦,٨٪ في النيجر، بينما يصل عجز الحساب الجاري إلى ٦,٢٪، على التوالي، وبالنسبة للنيجر هناك احتمالات للتعافي بفضل صادرات النفط التي تصل إلى ٩٠ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٢٤.

مع الأخذ في الاعتبار صعوبات التمويل التي تواجهها الدول وأهمية الاحتياجات الحالية (تدريب الشباب، وضعف البنية التحتية، والحاجة إلى مكافحة انعدام الأمن، وإرضاء النخب المحلية، القديمة أو الجديدة، وما إلى ذلك)، فإن دول AES سيتم دفعها لممارسة ضغوط قوية على البنك المركزي الجديد لتمويل إنفاقهم من خلال خلق النقد، مع ارتفاع التضخم نتيجة لذلك، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الضغط من أجل انخفاض سريع إلى حد ما في قيمة العملة الجديدة.

٢- عدم الاستقرار و مخاطر سعر الصرف

في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، أصبحت الاحتياطيات التي يشكلها المصرف المركزي لدول غرب إفريقيا سلبية بالنسبة لبوركينا فاسو ومالي، وإيجابية قليلاً بالنسبة للنيجر، كما أنها محفوظة في البنوك التجارية التي قد تتأثر بشكل سلبي بسبب زيادة مخاطر أسعار الصرف، وهذا يزيد من خطر نقص العملة في حال

خروجها من فرنك الإفريقي، ويمكن التخفيف من هذا الخطر عبر صادرات النفط الجديدة من النيجر، التي من المتوقع أن تصل إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميًا، وربما من خلال السيطرة بشكل وثيق على صادرات الذهب من مالي وبوركينا فاسو، وفقا لتقرير بنك غرب إفريقيا.

ومن ثم، فمن المرجح أن يؤدي النقص في العملات الأجنبية إلى انخفاض قيمة العملة المشتركة في المستقبل، على غرار ما لوحظ في الاقتصادات المماثلة في غرب إفريقيا، وهكذا، على مدى ١٢ شهرًا حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، ارتفع الفرنك الإفريقي بنسبة ٧٥,٨٪ مقارنة بالعملات الأخرى في المنطقة (+٩٦,٦٪ مقارنة بالنيرا النيجيري، +٤٨,٨٪ مقارنة بالسيدي الغاني، +٦,٧٪ مقارنة بالفرنك الغيني، ومع ذلك، بالمقارنة مع دول مثل غانا أو بنين حيث تؤثر أهمية خدمة الديون، وخاصة في شكل سندات اليورو، بشكل كبير على ميزان المدفوعات، فإن بلدان AES تستفيد من ديون أكثر اعتدالا وأكثر تيسيرية.

لذا فإن الدول التي ستخرج من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا سوف تصبح أكثر اعتماداً على التمويل العام الدولي، حيث يصبح اللجوء إلى سوق سندات اليورو أمراً غير وارد بالنسبة لمثل هذه الدول المحفوفة بالمخاطر، كما أن تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين انقطع التعاون العسكري بينهما، لا يبشر بالخير فيما يتصل بموقف إيجابي من جانب مؤسسات بريتون وودز.

٣- الأنظمة المصرفية المحلية تحت الحصار

ستواجه بوركينا فاسو ومالي والنيجر تحديات رئيسية إذا قررت الخروج من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، هذه التحديات منها أن الاتحاد يفرض قيودًا على كمية القروض التي يمكن للدول والبنوك تقديمها، بهدف الحد من التضخم (زيادة الأسعار) والتحكم في كمية الأموال المتداولة، الدول الأعضاء ملزمة بالحفاظ على احتياطيات نقدية كافية لدعم قيمة عملتها مقابل اليورو، وعلى الرغم من القيود المفروضة، تمكنت الدول الأعضاء من توسيع سوق الأوراق المالية العامة، أي بيع سندات حكومية لجمع الأموال. هذه السوق مهمة للدول لأنها تقدم قروضًا بفوائد منخفضة نسبيًا. إذا خرجت الدول من الاتحاد، فقد تفقد القدرة على الوصول إلى هذه السوق، مما سيضر باقتصاداتها.

حاليًا، تشكل السندات الحكومية التي تباع في المزادات أكثر من ٢٠٪ من إجمالي ديون الدول الثلاث (AES)، مما يوفر لها تمويلاً مهمًا بأسعار فائدة معتدلة، إذا أنشأت هذه الدول عملتها الخاصة وخرجت من الاتحاد، سيواجه النظام المصرفي تحديات في الحصول على التمويل الكافي، البنوك ستضطر إلى البحث عن تمويل في سوق مصرفية ضيقة، ما قد يجعل توفير القروض للشركات أكثر صعوبة، أي أنها إذا قررت الخروج من الاتحاد، قد تتأثر قدرتها على الاقتراض والتمويل بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى تضييق السيولة وتقليل قدرة البنوك على تقديم القروض للشركات، مما يعيق النمو الاقتصادي.

٤- مستقبل التجارة مع منطقة غرب إفريقيا

بعض المنتجات الغذائية، ولا سيما اللحوم والخضروات التي توفرها دول الساحل لبقية غرب إفريقيا، معرضة لخطر أن تصبح أكثر تكلفة إذا غادرت هذه الدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشكل دائم، لأن المنظمة الإقليمية لن تمنح بعد الآن الامتيازات الجمركية التي تضمنها لهذه الدول، والدول الثلاث غير ساحلية وليس لديها منفذ على البحر، مما يجعلها تعتمد على جيرانها الساحليين، ولا سيما توغو وبنين وغانا ونيجيريا، في التجارة الدولية، وسيتعين عليها أن تتحمل تكاليف أعلى - من حيث الرسوم الجمركية والضرائب - إذا توقفت عن العضوية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

لا يزال مستقبل مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP) المشترك بين نيجيريا والنيجر والجزائر غير مؤكد في ظل هذا التمزق، وسينقل خط أنابيب الغاز الذي يبلغ طوله ٤٠٠٠ كيلومتر، والذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٣٠، ما يصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا من نيجيريا إلى الجزائر، عبر النيجر، حيث سيربط خطوط أنابيب الغاز الحالية بأوروبا عبر عبور البحر الأبيض المتوسط.

وبحسب نظام المعلومات التجارية التابع للإيكواس (ECOTIS)، بلغت صادرات مالي في عام ٢٠٢٢، ٣,٩١ مليار دولار، مقابل واردات بقيمة ٦,٤٥ مليار دولار، في حين بلغت صادرات بوركينا فاسو ٤,٥٥ مليار دولار، مقابل واردات بقيمة ٥,٦٣ مليار دولار، وسجلت النيجر ٤٤٦,١٤ مليون دولار صادرات و٣,٧٩ مليار دولار واردات.

يتجلى مما سبق ذكره أن التبعية النقدية للفرنك الإفريقي (FCFA) ليست مجرد مسألة اقتصادية بحتة، بل هي امتداد معاصر لعلاقات استعمارية قديمة تسعى فرنسا من خلالها إلى الحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي، هذه التبعية تعيق دول الساحل من تحقيق استقلالها الاقتصادي الحقيقي وتحد من قدرتها على صياغة سياسات نقدية ومالية تخدم مصالحها الوطنية، ومع ذلك، تبرز أمام هذه الدول فرصة حقيقية للتحرر من عباءة الاستعمار النقدي، عبر تبني سياسات جريئة وإيجاد شراكات دولية جديدة تعزز من استقلاليتها.

في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، يظهر أمام دول الساحل مسارًا معقدًا ولكنه ضروري، يتطلب مواجهة التحديات الداخلية من فقر وأمية وضعف أمني، جنبًا إلى جنب مع التحديات الخارجية المتمثلة في النفوذ الفرنسي المتجذر، إن تبني نهج متكامل يجمع بين الإصلاحات النقدية وبناء مؤسسات قوية قادر على دفع دول الساحل نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي حقيقي.

وبينما تتجه هذه الدول نحو مستقبل مجهول، تبقى قدرتها على تحدي القوى التقليدية وتحقيق سيادة اقتصادية متكاملة مرتبطة بإرادة سياسية قوية واستعداد لمواجهة التحديات، إن التحول من التبعية إلى الاستقلال النقدي ليس خيارًا سهلاً، ولكنه السبيل الوحيد لبناء اقتصاديات قوية ومستقلة قادرة على الوقوف في وجه الضغوط الخارجية وضمان مستقبل أكثر إشراقًا لشعوب الساحل.

التوصيات:

١- مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية السابقة وصياغتها بما يتلائم مع تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقة فى دول الساحل.

٢- إطلاق عملة إقليمية مشتركة لدول الساحل تكون مستقلة عن الفرنك الإفريقي، مع دعم من المؤسسات المالية المحلية والدولية لضمان استقرارها.

٣- إنشاء حوافز مالية للمستثمرين المحليين والأجانب مع توفير الحماية الأمنية اللازمة لهم، بما في ذلك إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات، لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والصناعة والخدمات

٤- إصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات الحكومية بشكل فعال، مع التركيز على تحسين تحصيل الضرائب وتقليل التهرب الضريبي، لدعم المشاريع التنموية والاستثمار في القطاعات الحيوية

٥- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال الإصلاحات المؤسسية وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، مما يسهم في جذب الاستثمارات وضمان بيئة عمل آمنة.

٦- تفاوض على إعادة هيكلة الديون الخارجية وتخفيف أعباء الديون الحالية، مع التركيز على التفاوض بشأن شروط أفضل مع الدائنين الدوليين لتخفيف الضغوط المالية.

٧- إنشاء منطقة تجارية حرة إقليمية تضم دول الساحل، مع تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء لتعزيز التجارة البينية وتطوير الصناعات المحلية.

٨- استغلال وسائل الإعلام والصحافة كأداة للتوعية بأهمية الاستقلال النقدي والسياسات المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في السياسات الحكومية.

٩- مطالبة دولية بتمويل إنشاء المزيد من المدارس والمؤسسات التعليمية لتحسين الوصول إلى التعليم وتعزيز التنمية البشرية.

١٠- التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية فى تعزيز مكافحة الفساد بشتى صوره والتدريب.

١١- إنشاء أجهزة محاسبية على كفاءة عالية من المراقبة المالية لكافة المؤسسات المحلية.

١٢- التعاقد مع مراكز الأبحاث الإقليمية فى الشأن الاقتصادي والدولي لعمل مزيد من الدراسات التى توضح فرص الاستثمار والترويج لها.

١٣- مخاطبة رؤساء دول الجوار لعمل مؤتمر إقليمي سياسي واقتصادي مع دعوة المنظمات الدولية.

١٤- إتاحة الفرصة لوسائل الإعلام الدولية بالتواجد الفعلي داخل منطقة الساحل مع توفير الحماية الأمنية المناسبة وعقد اتفاق بالتركيز على ايضاح حقيقة ما خلفه الاستعمار الفرنسي من فقر وجهل.

١٥- الاستثمار في برامج تعليمية دولية متقدمة لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، تحسين جودة التعليم والتدريب الفني والتقني يمكن أن يعزز الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة.

١٦- تنفيذ استراتيجيات للتخطيط السكاني والإقليمي لتلبية احتياجات المدن المتزايدة من الخدمات والبنية التحتية.

١٧- التعاقد مع خبراء معنيين في الشؤون الاقتصاد والعلاقات الدولية لوضع الخطط الاستراتيجية الأولى للتطوير.

خاتمة:

إن ربط الفرنك الإفريقي بسلة من العملات، مثل الدولار واليوان، يمكن أن يعزز استقرار العملة ويقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف، هذا الربط مفيد للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ككل وليس دول الساحل الناطقة بالفرنسية فقط، بسبب تنوع العملات ومواردها، بينما قد يكون مؤشر مرجح للواردات أكثر ملاءمة له، ومع ذلك، قد تؤدي الانخفاضات الكبيرة في قيمة سلة العملات إلى تأثيرات سلبية أكبر على الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير السلع الأولية، مثل كثير من دول الفرنك الإفريقي.

بشكل عام، يجب على صناع السياسات من منطقة الفرنك الإفريقي تحليل الخيارات المختلفة لتحديد خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل من شأنها زيادة النمو وتؤدي إلى تنمية عادلة للبلدان التي تمر بمراحل مختلفة. ويتعين على الزعماء الأفارقة والأوروبيين أن يكونوا حازمين ومسؤولين أمام مجموعات المصالح المختلفة في مختلف أنحاء القارتين.

أي إعادة هيكلة للفرنك الإفريقي سوف تخلف تأثيرات جذرية على الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمار العام وتوفير المنافع العامة، وسياسات الاستثمار الجذابة، ومساعدات التنمية، وتعبئة الموارد، وتشير الأبحاث إلى أن دول مجموعة CFA في غرب إفريقيا قد تكون جاهزة لتبني نظام عملة موحدة، نظراً لتوافق أسعار صرفها الحقيقية. رغم ذلك، في حين تدرس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إطلاق عملة جديدة باسم "الإيكو" لتشمل دولها الأعضاء، جدير بالذكر أن ألويسيوس أوتشي أوردو، نائب الرئيس السابق لبنك التنمية الإفريقي، يرى أن هذه المبادرة قد تكون "باهظة الثمن وغير ملائمة" في الوقت الحالي.

قائمة المراجع

1- Anghie, A. (2004). Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511614262

2- Baran, P. A., & Hobsbawm, E. J. (1961). The Stages of Economic Growth. Kyklos, 14, 235-236. https://doi.org/10.1111/j.1467-6435.1961.tb02455.x

3- Bradol, J. H. (2023, August 9). The Sahel beyond the conflict: Real change begins when local populations are heard. Equal Times. https://www.equaltimes.org/the-sahel-beyond-the-conflict-real

4- Brou, D., & Ruta, M. (2011). Economic Integration, Political Integration or Both? Journal of the European Economic Association, 9, 1143-1167. https://doi.org/10.1111/j.1542-4774.2011.01037.x

5- Brossier, J., & Bouet, A. (2024). Une monnaie commune au Sahel : derrière la logique politique, un risque économique. The Conversation. https://theconversation.com/une-monnaie-commune-au-sahel-derriere-la-logique-politique-un-risque-economique-227246

6- Conklin, A. L. (1996). A Mission to Civilize: The Republican Idea of Empire in France and West Africa 1895-1930. Stanford University Press.

7- Craven, M. (2015). Between Law and History: The Berlin Conference of 1884-1885 and the Logic of Free Trade. London Review of International Law, 31, 31-59. https://doi.org/10.1093/lril/lrv002

8- Crowe, S. E. (1942). The Berlin West African Conference 1884-1885. Longmans Green & Co.

9- Deng, A. A. (1982). Le Role du Système Bancaire dans la Mise en Valeur de l'Afrique de l'Ouest. Nouvelles Editions Africaines.

10- Evans, M. (2002). European Atrocity, African Catastrophe: Leopold II, the Congo Free State and Its Aftermath. Routledge.

11- Foulk, D. A. (2022). Free French Francs? Wartime Monetary Sovereignty (1940-1944). French History, 36, 230-250. https://doi.org/10.1093/fh/crab044

12- Frank, A. G. (1996). The Development of Underdevelopment. Monthly Review, 18, 17-31. https://doi.org/10.14452/MR-018-04-1966-08_3

13- Frankel, J. (2008). The Estimated Effects of the Euro on Trade: Why Are They below Those from Historical Monetary Unions among Smaller Countries? National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 14542. https://doi.org/10.3386/w14542

14- Gamble, H. (2017). Contesting French West Africa: Battles over Schools and the Colonial Order, 1900-1950. University of Nebraska Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt1s475q2

15- Godeau, R. (1995). Le Franc CFA: Pourquoi la Devaluation de 1994 a Tout Change. Sepia.

16- Hallet, M. (2008). The Role of the Euro in Sub-Saharan Africa and in the CFA Franc Zone. European Commission Economic Papers, 347. https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication13478_en.pdf

17- Herath, D. (2008). Development Discourse of the Globalists and Dependency Theorists: Do the Globalisation Theorists Rephrase and Reward the Central Concepts of the Dependency School? Third World Quarterly, 29, 819-834. https://doi.org/10.1080/01436590802052961

18- International Monetary Fund. (n.d.). The fabric of reform. International Monetary Fund. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fabric/backgrnd.htm

19- International Monetary Fund. (2023, November 16). The Sahel and the Central African Republic face complex challenges to sustainable development. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/11/16/cf-the-sahel-car-face-complex-challenges-to-sustainable-development

20- Jones, D. (1957). The Economic Monetary Agreement, the European Payments Union, and Convertibility. The Journal of Finance, 12, 333-347. https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1957.tb04142.x

21- Kay, C. (2005). Andre Gunder Frank: From the 'Development of Underdevelopment' to the 'World System'. Development and Change, 36, 1177-1183. https://doi.org/10.1111/j.0012-155X.2005.00455.x
22- Mantunhu, J. (2011). A Critique of Modernization and Dependency Theories in Africa: Critical Assessment. Journal of History and Culture, 3, 65-72.
23- Nana, C. (2024) Currency Relations between the Global South and the Global North: The Case of the CFA France. Beijing Law Review, 15, 35-53. doi: 10.4236/blr.2024.151002.
24- Ngouana, C. A. L. (2012). Exchange Rate Volatility under Peg: Do Trade Patterns Matter? IMF Working Paper No. 12/73. https://doi.org/10.5089/9781475502251.001
25- Pakenham, T. (1991). The Scramble for Africa: 1876-1912. AbeBooks.
26- Pigeaud, F., & Sylla, N. S. (2020). Africa's Last Colonial Currency: The CFA Franc Story. Pluto Press. https://doi.org/10.2307/j.ctv1g6q8w3
27- Rostow, W. W. (2008). The Five Stages of Growth. In M. A. Seligson & P.-S. J. T. (Eds.), Development and Under-Development: The Political Economy of Global Inequality (pp. 173-180). Lynne Rienner Publishers.
28- Rostow, W. W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge University Press.
29- Signe, L. (2019). How the France-Backed African CFA Franc Works as an Enabler and Barrier to Development. Brookings. https://www.brookings.edu/articles/how-the-france-backed-african-cfa-franc-works-as-an-enabler-and-barrier-to-development/
30- Stengers, J. (1969). The Congo Free State and the Belgian Congo before 1914. In Colonialism in Africa 1870-1960 (pp. 261-292). Cambridge University Press.
31- Sylla, N. S. (2017). The CFA Franc: French Monetary Imperialism in Africa. LSE. https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2017/07/12/the-cfa-franc-french-monetary-imperialism-in-africa/#:~:text=Ndongo%20Samba%20Sylla%20argues%20that,today%20is%20a%20colonial%20relic
32- Sylla, N. S. (2020). Moving Forward to African Monetary Integration. Africa Development, 45, 39-58. https://doi.org/10.57054/ad.v45i2.642
33- Taylor, I. (2019). France a Fric: The CFA Zone in Africa and Neocolonialism. Third World Quarterly, 40, 1064-1088. https://doi.org/10.1080/01436597.2019.1585183
34- Wilson, J. (2020). The CFA Franc Reforms Are More Symbolic than Transformative. LSE. https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2020/03/19/cfa-franc-reforms-monetary-policy-symbolic-colonialism/
35- Zafar, A. (2021). CFA Franc Zone: Economic Development and the Post-COVID Recovery. Brookings. https://www.brookings.edu/articles/cfa-franc-zone-economic-development-and-the-post-covid-recovery/
36- Zerbo, J. K. (1956-1957). 'L'Economie de Traite en Afrique Noire ou le Pillage Organise (XVe-XXe Siècle). Presence Africaine, 11, 7-31. https://doi.org/10.3917/presa.011.0007

أثـر السياسـات الاسـتعمارية الفرنسـية علـى النظـام الإداري الحكومي الحالي في دول الساحل «بوركينا فاسو نموذجا»

السيد/ سياكا كوليبالي

محامي ومحلل سياسي – (بوركينا فاسو)

«لعبـت القواعـد العسـكرية ومسـاعدات الجيـوش الأفريقية دورًا رئيسـيًا في السياسـة الاستعمارية الجديـدة لفرنسـا، فمـن خـلال آليـة «فرانـس-افريك Françafrique» اسـتطاعت فرنسـا السـيطرة الوثيقـة على النظـام السياسـي والإدارة العامة والجيش والشركات في البلدان الأفريقية.»

مقدمة:

منذ عام ٢٠٢٠، تعمل مالي وبوركينا فاسو والنيجر على استعادة سيادتها الحقيقية، في ذات الوقت الذي تواجه فيه هذه البلدان الثلاثة موجات من الهجمات الإرهابية التي تتسبب في أضرارا مادية وبشرية جسيمة لممتلكاتها وشعوبها.

ولكن في ظل هذه المحاولات الجادة من قبل نظم الحكم الجديدة التي تقود تلك الدول تظهر تساؤلات حول إرث الاستعمار الفرنسي وأثره على الشعوب والمؤسسات في دول الساحل، ومن أجل مناقشة هذه القضايا التي تعد أساسية لتقدم الدول المعنية، نظم المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) (ACRESS)، بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث النظم المتقدمة (The International Research Institute for Advanced Systems) (IRIAS) في موسكو، ندوة تحت عنوان « أثر النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل » وذلك في يوم الأحد ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤. شارك في الندوة العديد من الخبراء والباحثين من دول مختلفة حيث تم التطرق إلى جوانب مختلفة لمشكلة الإرث الاستعماري وأثره.

وفي هذه الورقة نتناول تأثير السياسات الاستعمارية الفرنسية على النظام الإداري والحكم في دول الساحل، فمن خلال مراجعة عامة حول الاستعمار، سيتم استعراض خطواته وتأثيراته في افريقيا ودول الساحل. حيث تمثل دراسة أثر الاستعمار على النظام الحالي في دول الساحل، بما في ذلك بوركينا فاسو، جوهر وأساس الفكر الذي يقود إلى استكشاف آفاق وشروط التعاون بين روسيا وبلدان البريكس وتحالف دول الساحل.

أولا: مقدمة عامة حول الاستعمار

الاستعمار هو الاحتلال القسري لإقليم ما لأغراض استراتيجية أو اقتصادية أو ثقافية. وهو يختلف عن الأنواع الأخرى من العلاقات الدولية التي يمكن أن تكون مبنية على الدبلوماسية أو التجارة أو الثقافة. يستند الاستعمار دائمًا إلى مشروع إمبريالي. فالإمبريالية هي التوسع الإقليمي لمملكة أو دولة من خلال ضم أراض أو دول خارج حدودها المعترف بها دوليا. لقد ظهرت النسخة الحديثة من الإمبريالية ابتداءً من القرن السادس عشر في أوروبا الغربية، بعد ظهور الدولة الحديثة في بروسيا وفرنسا.

فبعد الحروب الإمبريالية المتعددة التي دارت رحاها داخل أوروبا، لأغراض الهيمنة بين الدول والممالك المختلفة بها، بدأت تلك الدول في غزو أراضٍ أخرى تقع خارج حدود القارة العجوز. وقد أثر هذا التوسع الأوروبي على جميع القارات الأخرى في العالم: أمريكا وآسيا وافريقيا وأوقيانوسيا. حيث بدأ التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن السادس عشر مع إسبانيا والبرتغال، ثم تبعتهما بريطانيا وفرنسا، وألمانيا، وهولندا.

ثانياً: الظاهرة الاستعمارية في أفريقيا ومنطقة الساحل

على عكس أمريكا التي كانت مستعمرة استيطان (كندا، الولايات المتحدة) أو مستعمرة استغلال مثل (البرازيل، الأرجنتين، إلخ)، كانت أفريقيا، مثلها مثل آسيا (الهند، الصين) مكانًا للاستعمار الوحشي والاستغلال معا. فقد كانت المستعمرات التي تم الاستيطان بها قليلة وهي جنوب أفريقيا، وأنجولا، والجزائر. بينما نظمت إنجلترا في مستعمراتها، مثل زيمبابوي أو كينيا، وجودًا للسكان البيض في قرى أو أحياء محدودة. على العكس من ذلك، لم تقم فرنسا بجلب مجموعات كبيرة من رعاياها للاستيطان في مستعمراتها في افريقيا، باستثناء الجزائر.

كان المؤرخون الغربيون يطرحون دائما فكرة المهمة الحضارية للاستعمار تحت شعارات دينية وأنهم قدموا لبلادنا بهدف تطوير الشعوب البربرية (Charles Larue, ٢٠١٤)، بينما كان المبرر الحقيقي للاستعمار، ولا سيما في أفريقيا، اقتصادي بهدف استغلال الموارد الطبيعية للقارة الأفريقية لتغذية التجارة والصناعة في أوروبا.

لقد كان جهاز الاستعمار الفرنسي يتكون من عدة كيانات:

(١) مراكز تجارية كانت تقوم بجمع منتجات مثل الذهب، والنفط، والقهوة، والخشب، والتوابل، وتصدرها إلى فرنسا.

(٢) إدارة مكلفة بعدد من المهام هي: تقسيم الأراضي (غرب أفريقيا الفرنسية) (AOF) ، وتنصيب مديرين مدعومين بمساعدين لهم (وكلاء الاستعمار والزعماء التقليديين)، وجمع الضرائب، وإقامة العدالة، وتجنيد الرجال للقتال مع الجيش الفرنسي عندما تحتاج فرنسا لدعم ومساندة الشعوب المستعمرة (خاصة ما حدث

خلال الحرب العالمية الثانية).

(٣) وحدات وبعثات عسكرية تتكون من عدد قليل من الضباط والجنود الفرنسيين وقوات أفريقية مجندة محليًا. كان هذا هو الحال خاصة وحدة القائد فوليه-شانوين (Colonne Voulet-Chanoine) القاتل، والتي كانت تضم ثمانية (٨) جنود فرنسيين وألف وثلاثمائة (١٣٠٠) جندي أفريقي.

(٤) بعثات كاثوليكية للتبشير بهدف تحويل الأفارقة إلى أعتناق المسيحية. وقد شكلت هذه البعثات حاجزا ضد تزايد التوتر الاجتماعي الناجم عن وحشية الاستعمار.

مكنت هذه الأدوات سالفة الذكر فرنسا من إدارة واستغلال ثروات دول الساحل بينما منعت هذه الدول من ممارسة سيادتها الحقيقية.

تم تنفيذ كل هذه السياسات في ظل نظام حكم وإدارة يستخدم العنف الشديد ضد السكان الأفارقة. فقد تم إجبار الأفارقة، وباستخدام المعاملة القاسية، على العمل في المزارع لزراعتها، وبناء البنى التحتية (الطرق، والسكك الحديدية)، ونقل البضائع المختلفة من محاصيل وغيرها، ودفع الضرائب، وغير ذلك. كما تم نقل كميات هائلة من المواد الخام من إفريقيا إلى فرنسا. ايضا كانت كل من مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر مستعمرات لإنتاج القطن وتوفير الأيدي العاملة لمستعمرات فرنسية أخرى مثل ساحل العاج أو الجابون، كل ذلك مجتمعا جعل فرنسا قوة اقتصادية وجيوسياسية عالمية.

ثالثاً: آثار الاستعمار على دول الساحل

كان للاستعمار الفرنسي تأثيرات سلبية كبيرة على أنظمة الحكم في الدول الأفريقية بوجه عام ودول الساحل بوجه خاص، حتى بعد استقلالها. فعلى مدار ما يقرب من ستمائة (٦٠٠) عام من الهيمنة، شكلت السيطرة الفرنسية المجتمعات الأفريقية وتلك الموجودة في الساحل لتكون مخصصة لاستغلال لا نهائي. حيث تم تشكيل العقليات الإفريقية بطريقة تجعل المواطنين كتلاً مستعبدة وغير قادرة على تحقيق استقلالها، خصوصاً من خلال نظام التعليم المتبع والدين المسيحي. ويمكن فهم الأدوات والتقنيات التي تم استخدامها في تشكيل عقلية المواطن الإفريقي في الدول الفرانكفونية بالرجوع إلى نظرية «الهبيتوس» لبيير بورديو (١٩٧٢) la théorie de l'habitus de Pierre Bourdieu (١٩٧٢).

لا يفهم شركاء أفريقيا الجدد في كثير من الأحيان الكيفية أو الطريقة التي تدير بها حكومات الدول الأفريقية الحكم في أفريقيا، والتي تعاني من الكثير من التناقضات، لأن تلك الحكومات هي نتاج مباشر لتشكيل العقلية الأفريقية وفقا للطريقة الفرنسية سالفة الذكر.

لقد درس المستعمر بعناية المجتمعات الأفريقية من خلال أبحاث أنثروبولوجية وسياسية واجتماعية وغيّروا معايير النظم الاجتماعية بها وكذلك نظم القيم في تلك المجتمعات. حيث تم اختيار الضعفاء وتنصيبهم في مناصب الزعامات التقليدية، والإدارة العامة، ونظام الحكم، استمر ذلك على مدى عقود متتالية، بينما تم استبعاد وإقصاء الأشخاص أصحاب الإرادة الحرة أو منعهم من المشاركة في حكم الدول. وقد استمر هذا التأثير حتى وقتنا الحالي فبالرغم من أننا نعيش زمن الصحوة بإتجاه تحقيق السيادة الوطنية نواجه صعوبة في العثور على أشخاص أقوياء بما يكفي يمكنهم تطبيق السياسات الملائمة وتنمية الدولة.

«عند الاستقلال في عام ١٩٦٠، قامت فرنسا تحت رئاسة شارل ديجول Charles de Gaulle بإنشاء نظام «افريقيا - فرنسا» Françafrique ، وهو نظام علاقات مزدوجة، من أجل الاستمرار في السيطرة واستغلال مستعمراتها السابقة في إفريقيا، بما في ذلك دول الساحل. هذا النظام الذي كان يقوده جاك فوكار Jacques Foccart ، المستشار المقرب من الجنرال ديجول، والخلايا الأفريقية في الإليزيه (نسبة إلى الرئاسة الفرنسية)، يحتفظ هذا النظام بشبكات سرية تتكون من رجال أعمال، وعناصر استخباراتية، وصحفيين، وأكاديميين فرنسيين، وشركاء ومعاونين أفارقة (خدم محليين) مكلفين بالإشراف على الدول الأفريقية واختيار الرؤساء وأعضاء الحكومات بها، والقضاء على المعارضين، وبدء الحروب الأهلية (مثل حرب بيافرا Biafra)، بالاضافة إلى إدارة نشاط العديد من الشركات التجارية والصناعية.»

لعبت القواعد العسكرية ومساعدات الجيوش الأفريقية دورًا رئيسيًا في تلك السياسة الاستعمارية الجديدة لفرنسا. فمن خلال آلية «فرانس_افريك Françafrique »، استطاعت فرنسا السيطرة

الوثيقة على النظام السياسي والإدارة العامة والجيش والشركات في البلدان الأفريقية. حيث يتواجد «المتعاونون» مع الفرنسيون على كل المستويات سواء في الجيوش أو الإدارات العامة في الدول الفرانكفونية في منطقة الساحل، ويحرصون على حماية مصالح فرنسا في سير عمل هذه الدول.

فمنذ القرن السادس عشر حتى عام ٢٠٢٠، كانت فرنسا تمتلك إمبراطورية استعمارية حقيقية في دول الساحل، حفظت لها مكانتها بين القوى العالمية الكبرى. كما اتجهت دول الساحل الإفريقي الناطقة بالفرنسية إلى تطبيق النموذج الفرنسي للخدمة المدنية في الإدارة العامة للبلاد وفي تنظيمها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو نموذج ثقيل للغاية وغير منتج ويؤدي إلى إعادة إنتاج عدم المساواة والفقر والبطالة بين الشباب.

لقد خلقت السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلدان الساحل اقتصادات بدائية تعتمد على العملة الاستعمارية (الفرنك الأفريقي) francs CFA والمساعدات الدولية المستمرة أو الدائمة. كما أن الإيرادات من المواد الخام تُدفع بعملة الفرنك الأفريقي غير القابلة للتحويل المباشر، ايضا يتم إيداع الاحتياطيات المالية لهذه البلدان في بنك فرنسا، بالاضافة إلى ذلك توفر المدارس تعليمًا نظريًا للغاية لا يتكيف بشكل جيد مع احتياجات التنمية في دول منطقة الساحل. ليس هذا فحسب بل تم تشكيل الأنظمة السياسية للسماح لفرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، بالهيمنة على بلدان الساحل، حيث تختار فرنسا القادة السياسيين وتفرض القرارات على الحكومات.

يذكر أنه قد تم فرض الأنظمة السياسية الحالية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ومنطقة الساحل في قمة بول (La Baule) ( ) التي عقدت في يونيو ١٩٩٠ في فرنسا من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران François Mitterrand، الذي قال آنذاك « إن التعددية الحزبية، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، هذا هو الطريق» (*).

أدى فرض نظام التعددية الحزبية وفقا للمفهوم الغربي، مع وجود أسس اجتماعية وثقافية إفريقية في مجتمعاتنا مغايرة لتلك المتواجدة في الدول الغربية، إلى ظهور إضطراب سياسي في البلاد فقدت بسببه الشعوب الثقة في الحكومات والنظم السياسية الحاكمة، مما أسفر عن أزمات اجتماعية وسياسية متكررة، كما هو الحال في بوركينا فاسو.

لقد كانت مؤسسات وأجهزة دول الساحل، عند بداية الإرهاب في عام ٢٠١٢، غير قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الآفة، مما تسبب في سقوط العديد من القتلى بين العسكريين والمدنيين. هذا العجز في المؤسسات المنتخبة أدى في النهاية إلى حدوث الانقلابات العسكرية في مالي (٢٠٢٠)، وبوركينا فاسو (٢٠٢٢)، والنيجر (٢٠٢٣).

خلاصة القول: حولت السياسة الاستعمارية الفرنسية دول الساحل إلى دولاً فاشلة (هشة) تعاني من الفقر المزمن (بنسبة تصل إلى ٤٩٪) والإرهاب. ونتيجة لهذا الوضع ظهرت قوى سيادية ووطنية في بلدان الساحل، خرقت اتفاقيات الاستعمار الجديد (Neocolonialism) والتي كانت تربط هذه البلدان بفرنسا، وطردت القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية من البلاد، وتخوض حاليا صراعاً كبيراً ضد الجماعات الإرهابية المسلحة.

رابعاً: دور روسيا ودول البريكس في تنمية دول الساحل

قامت السلطات الجديدة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر بتنويع شراكاتها من خلال توقيع اتفاقيات استراتيجية مع كل من: روسيا، والصين، وإيران، وكوريا الشمالية. لقد مكنت هذه الشراكات من رفع جاهزية وقدرات القوات المسلحة الوطنية في دول الساحل وعكست ميزان القوى في مواجهة الجماعات الإرهابية. تجري حاليًا عمليات إعادة تأسيس هياكل الدولة واجهزتها بهدف التخلص من آثار الاستعمار الفرنسي الجديد ، وإقامة أنظمة حكم تستند إلى القيم الخاصة بدول الساحل وتخدم مصالح شعوبها.
حاليا، تقدم روسيا دعماً كبيراً لمجموعة دول الساحل l'AES من خلال توفير المعدات والتدريبات العسكرية. ويبدو أن المساعدة التكتيكية والعملياتية ستكون مطلوبة لبعض الوقت خلال الفترة القادمة، حيث تتلقى الجماعات الإرهابية دعماً مباشراً من بعض القوى المعادية لروسيا في هجماتها على دول مجموعة دول الساحل l'AES. ويمكن لقوات هذه الدول (دول الساحل) أن تستفيد بالمزيد من الخدمات العسكرية المقدمة من روسيا.

بالإضافة إلى المساعدات العسكرية لمواجهة انعدام الأمن، يمكن لروسيا ومجموعة البريكس مساعدة دول

الساحل في بناء دول قوية تضمن حماية متعددة الأوجه لشعوب مجموعة دول الساحل AES. إن النمو والعدالة الاقتصادية والاجتماعية هما الحل النهائي لجميع مشاكل وأزمات بلدان الساحل. ينبغي على روسيا ومجموعة البريكس تقديم المساعدات في تمويل الاقتصادات إلى جانب المساعدة في الإدارة الاقتصادية الفعالة. ولكن يجب أن تكون هذه المساعدات مختلفة عن تلك المقدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية الحالية والدول الغربية.

من جانبهم، ينبغي على روسيا ودول البريكس أن تسارع إلى سد فجوة معرفتها بالواقع الاجتماعي والأنثروبولوجي لدول الساحل، وذلك من أجل إقامة علاقات مثمرة مع هذه الدول. حتى فيما يتعلق بنجاح روسيا في دعم دول الساحل في مواجهة إنعدام الأمن فإنه يعتمد ايضا على المعرفة الجيدة بطبيعة الحياة والمجتمع في هذه الدول.

- خاتمة:

لقد أتخذت بوركينا فاسو ومجموعة دول الساحل AES خطوات أولية نحو استقلالها الحقيقي، وتصحيح الآثار السلبية الهائلة للاحتلال والاستعمار الفرنسي القديم والجديد. وتعد روسيا ودول البريكس بالتأكيد شركاء مثاليين لدعم دول الساحل، بشرط أن يقوموا بتحسين تدخلاتهم بشكل أفضل خلال الفترة القادمة.

(*) قمة بول تشير إلى اجتماع عُقد في مدينة لابول (La Baule) الفرنسية في يونيو 1990، حيث دعا الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران François Mitterrand إلى اجتماع لقادة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. خلال هذا الاجتماع، أعلن ميتران أن المساعدات الفرنسية للدول الأفريقية ستكون مشروطة بالتقدم نحو التعددية الحزبية والديمقراطية الغربية.
بمعنى آخر، كانت قمة بولو لحظة مفصلية في العلاقات الفرنسية-الأفريقية، حيث ضغطت فرنسا على الدول الأفريقية المستقلة حديثاً لتبني أنظمة سياسية أكثر انفتاحًا وديمقراطية مقابل الاستمرار في الحصول على الدعم والمساعدات الفرنسية.

أثـر السياسـات الاسـتعمارية الفرنسـية علـى النظـام الإداري في دول الساحل .... نموذج بحيرة تشاد

دكتور/ أحمد يعقوب دابيو

خبير فض النزاعات

رئيس مركز الدراسات للتنمية والوقاية

من التطرف CEDPE – (تشاد)

«ساهم غياب المؤسسات الإدارية والتعليمية القوية والملائمة للواقع المحلي في زيادة هشاشة المنطقة وتأثرها بالعوامل الخارجية والاضطرابات الداخلية. ويبدو أن الثغرات في الحكم المحلي ونظام التعليم قد ساعدا في تعزيز وجود الجماعات المتطرفة »

مقدمة:

أود أولاً أن أعرب عن امتناني وتهنئتي للمركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS) في القاهرة ، والمعهد الدولي لبحوث النظم المتقدمة (IRIAS) في موسكو اللذين نظما هذه الندوة حول موضوع ذي أهمية كبيرة ألا وهو « تأثير النفوذ الغربي على الاقتصاد والتنمية في دول الساحل". والشكر موصول للمشاركين في هذه الندوة، خاصة للباحثين الذين ساهموا بدراسات وتحليلات جادة وذات صلة بموضوع الندوة.

نشير هنا إلى أن هذه الندوة تأتي في وقت لا تزال فيه أفريقيا تكافح من أجل التعافي من آثار الاستعمار، هذا المرض السرطاني الذي أصاب كافة الأجهزة العصبية في الجسم الأفريقي.

إن مناقشة هذا الموضوع باستفاضة في بضع ساعات أو أيام قليلة أمر صعب بلا شك. ولكن بشكل عام، لا يمكن للاستعمار مهما كان أن يكون مفيدًا للشعب المستعمَر.

حتى اذا كان لبعض القوى الاستعمارية آثار ملحوظة على التعليم في بعض البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، إلا أن الاستعمار الفرنسي كان على النقيض من ذلك فلم يكن له دور أي تأثير إيجابي بل فرض ودعم الأنظمة الموالية له وما يؤكد ذلك تصريح لويس دي جيرينجود، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق «لا يزال بوسع فرنسا، بخمسمائة رجل، أن تغير مسار التاريخ في أفريقيا» (١).

ينشر الغرب معلومات مفادها أنه بفضل المساعدات الفنية والمالية التي قدمتها الدول الغربية، تمكنت برامج التنمية من تحسين البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والتعليم والصحة. وقد ساعد ذلك، بحسب الغرب، على تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر في بعض الحالات. وبالرغم من ذلك، فإن الشعور المناهض للغرب الذي يتطور في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وبشكل أكثر تحديدا في منطقة الساحل، يعكس بلا شك التأثير السلبي للتعاون غير المثمر، كما يراه الشباب. إن المشاعر المعادية للغرب التي تتطور في دول منطقة الساحل الخمس (G٥) تتهم الدول الغربية باستغلال الموارد الطبيعية لدول الساحل ووضعها تحت التبعية الاقتصادية من خلال المنح والقروض، بالاضافة إلى اعتقاد الشباب أن برامج التنمية التي يفرضها الغرب ويمولها لا تأخذ في الاعتبار دائما الواقع المحلي.

تطور هذا الشعور بشكل ملحوظ بعد فشل التدخل العسكري الغربي ضد الإرهاب في منطقة الساحل. والخطأ الذي يرتكبه قادة الغرب هو التقليل من حجم هذا الشعور المتنامي لدى قاعدته الفكرية والشعبية، التي يصفها بأنها أقلية لا تذكر، وبالتالي يرفض منحها مساحات للنقاش والتفكير وإنشاء ما يشبه بقنوات الاتصال حول المواضيع الملحة. وفي الرابع من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، وخلال قمة حلف شمال الأطلسي في لندن، ندد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «بالغموض الذي يحيط بالحركات المناهضة لفرنسا، والتي يقودها في بعض الأحيان زعماء سياسيون»، متناسيا أن فرنسا وبدعم من الغرب هي التي زعزعت استقرار ليبيا وسمحت للإرهاب بالسيطرة على منطقة الساحل.

"فرنسا ليست هناك بأهداف إمبريالية استعمارية جديدة أو أهداف اقتصادية. نحن هنا من أجل الأمن الجماعي للمنطقة وأمننا. ويجب أن يكون هذا الإطار واضحا ومقبولا من الجميع.» ... الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

من الجدير بالذكر أنه في بحثها عن منطقة غنية وتحت التأثير السلبي للكساد الكبير في القرن التاسع عشر الذي ضرب بقسوة جميع البلدان ذات الاقتصادات الهشة، أصبحت القوى الغربية مهتمة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن أجل زيادة موارد اقتصاداتها وتنمية مجتمعاتها، فقد اندفعت الدول الأوروبية للبحث عن مساحات جديدة خارج حدود أوروربا للتوسع وتوفير مزيد من الموارد الطبيعية . وبذلك كان الاستعمار أحد أشكال هذا التوسع، وكان المبرر الأكثر أمانًا في عملية الاستيلاء على أراضي الغير.

بعد انتهاء مرحلة الاستعمار جاءت مرحلة إنهاء الاستعمار نتيجة الضغوط التي مارستها حركات التحرر الافريقية، كان ذلك في ستينيات القرن الماضي، فقد كانت الدول الاستعمارية مضطرة إلى التعامل مع الدول التي احتلتها في السابق، وذلك للتوافق مع الظروف الدولية الجديدة التي فرضها الواقع آنذاك (٢).

هل مارست فرنسا سياسة حمائية لعرقلة التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل؟ نموذج تشاد:

أ. بعد الاستقلال بفترة قليلة ، واجهت تشاد صعوبات عندما أرادت توقيع عقود مع شركات أجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث قامت فرنسا بعرقلة السياسة الاقتصادية التشادية للتنمية بطريقة أو بأخرى.

ووفقًا للنهج الجيو-اقتصادي(٣)، لم تعد العلاقات بين الدول تتمثل فقط في الدفاع عن المصالح السياسية، بل تشمل أيضًا المصالح الاقتصادية التي أصبحت تشكل الأساس المنطقي الجديد للمواجهات بين الدول. وهذه هي الأطروحة التي دافع عنها إدوارد لوتواك Edward Luttwak، حيث يعطي الأولوية للسلاح الاقتصادي كأداة للقوة والتمكين على الساحة الدولية (٤)

والأمثلة التالية تظهر بوضوح صراع القوى الذي حدث بين البلدين في إطار تنمية تشاد:

ففي عام ١٩٦٤، حاول تومبالباي (Tombalbaye)، الرئيس التشادي آنذاك، إدخال شركة يابانية إلى تشاد بهدف إنشاء مصنع للنسيج. وبمجرد أن أبلغ الوزير التشادي سيلينجار Selingar السيد/ أنطوين، مدير بنك باريس، بأن حكومته ستوقع اتفاقًا مع مجموعة يابانية لإنشاء مصنع نسيج بطاقة إنتاجية تبلغ ١٦ مليون متر مربع، أي ما يعادل مرة ونصف ضعف انتاج مشروع الشركة الفرنسية-الألمانية، طلب وزير التعاون الفرنسي من السفير الفرنسي في تشاد إبلاغ الرئيس تومبالباي بإنهاء مشروع السكك الحديدية الكاميرونية بشكل نهائي، وإخباره بأنه ، سيتم إلغاء جميع الشروط المسبقة لإبرام الاتفاق مع تشاد.

ووفقا للرؤية الفرنسية لم يكن هناك خيار سوى التوقيع مع الشركة الفرنسية-الألمانية، وبالتالي لم يتم إجراء أي مفاوضات مع الشركة اليابانية.

يجب القول بأن تومبالباي كان يحتاج جدًا إلى مشروع السكك الحديدية كاميرون/ تشاد الذي يهدف إلى فك عزلة بلاده. ووفقًا لتوجيهات وزارة التعاون الفرنسية، قد سعى السفير الفرنسي في فورت لامي Fort-Lamy إلى الضغط على الرئيس تومبالباي الذي استقبله في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤. وأبلغ السفير الفرنسي تومبالباي بإلغاء المشروع الكاميروني بشكل نهائي.

مشيدًا بنجاح مهمته مع تومبالباي ، كتب السفير الفرنسي في تقريره الموجه إلى وزارة الخارجية الفرنسية قائلا : « لقد أبلغته بأنه من المناسب أن توقع تشاد مع المجموعة الفرنسية-الألمانية. وبالتالي فإن أي مفاوضات مع اليابانيين تكون غير واردة » (٥).

وأمام السفير الفرنسي، قال الرئيس تومبالباي Tombalbaye : « كان بإمكاني التوقيع - العام الماضي - لكنني لست بمفردي بعد الآن، فهناك المكتب السياسي الوطني، ولجنة الاقتراض».

وفي باريس(العاصمة الفرنسية)، قامت وزارة التعاون الفرنسي بالاتصال بالوزير المفوض في سفارة اليابان ولفت انتباهه إلى الوضع الذي نتج عن عرض الشركة اليابانية، حيث تم إبلاغه بأن فرنسا ترى أن هذا العرض من الشركة اليابانية غير مناسب، لأنه جاء في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بين الحكومة التشادية والشركة الفرنسية-الألمانية على وشك الانتهاء.
وبالتالي، قالت وزارة التعاون الفرنسي « نأمل، أن تحاول حكومة طوكيو تثبيط مجموعة الصناعيين اليابانيين». وأشار السيد/ كيتاهارا M. Kitahara إلى أنه ليس على علم بالموضوع لكنه سيبلغ حكومته على الفور بالموقف الفرنسي (٦).
وفي نهاية المطاف، تمكنت فرنسا من تقويض مشروع النسيج التشادي الياباني. ومن المفارقات أن مشروع السكك الحديدية لم يتم تنفيذه حتى يومنا هذا. والأمر المؤكد هو أن الحكومة التشادية لم تكن على علم بالاتصالات الفرنسية اليابانية وكيف تم ثني المصنعون اليابانيين.

فمن خلال ممارسة مثل هذه الضغوط على تشاد واليابان، وقع الاختيار في النهاية على المصنعين الذين اختارتهم فرنسا، وتم توقيع بروتوكول الاتفاق على إنشاء مصنع النسيج في تشاد في باريس، في ٦ يناير ١٩٦٥.

إن سياسة فرنسا الحمائية ليست جديدة، لقد عبر عنها جول فيري Jules Ferry أثناء غزو تونكين Tonkin قائلا: «إن السياسة الاستعمارية هي ابنة السياسة الصناعية [...] لم يكن بإمكان أوروبا أن تسعى خارج حدودها بحثا عن أسواق لمنتجاتها. ولكن الجميع يريد أن يغزل، ويصنع، ويقطر، ويصنع

السكر ويصدره». ومع ظهور قوى صناعية جديدة - مثل الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا - أصبحت الحاجة ملحة لهذه التوسعات في الخارج.

• **يمكن ذكر مثال آخر**، هذه المرة مع شركة سودانية للغزل تسمى : « The Textile Manufactory Company » يقع مقرها في الخرطوم. لقد اهتمت الشركة بسوق القطن التشادي، علمًا بأن تشاد أنتجت في عامي (١٩٦٤ و١٩٦٥) ما مجموعه ٢٠٦,٠٠٠ طن من القطن. فقد اقترحت الشركة السودنية على السلطات التشادية إنشاء مصنع لتصنيع النسيج في فورت لامي ، مع استثمار يقدر بحوالي ١٠٠ مليون فرنك أفريقي CFA.. والسودان بلد عربي مسلم، وبالنسبة لفرنسا، فإن إدخال الشركات السودانية إلى تشاد يمثل تهديدًا للثقافة الفرنسية في تشاد على المدى الطويل، وبالتالي، تم منع شركة « The Textile Manufactory » من قبل فرنسا، على الرغم من أن نطاق الإنتاج الذي كانت تنوي الشركة القيام به، باستخدام القطن المحلي، يشمل: القطن القابل للامتصاص، والأقمشة من ٥ إلى ١٠ ياردات، وأقمشة T.O.B، وأقمشة للملابس والمناشف.

ب. المنافسة الفرنسية الأوروبية في تشاد:

امتدت السياسة الحمائية الفرنسية حتى ضد بعض الدول الأوروبية. فعندما أبلغ تومبالباي شركة DINKERMANN ERATEC في ١٤ مايو ١٩٦٦، بعد اقتراحاتها المقدمة في ١٤ مارس ١٩٦٦ لإنشاء سلسلة فنادق، بأن «مشاريعها قد حظيت باهتمام بالغ» وأنه يقترح دراستها في فورت لامي مع ممثلي الشركة المتوقع حضورهم نهاية مايو ١٩٦٦، لم تتأخر فرنسا في التعبير عن معارضتها (٧).

وهكذا، خلال لقائه مع تومبالباي في ٣٠ مارس ١٩٦٦ أثناء إقامته في فورت لامي ، ذكر جاك فوكارت Jacques Foccart ، الأمين العام للمجتمع والشؤون الإفريقية والمدغشقرية، العواقب السلبية التي قد تترتب على إبرام عقد لبناء سلسلة الفنادق، والذي قد يشكل عبئًا ثقيلًا جديدًا على ميزانية الدولة.
كان تومبالباي يميل إلى المشروع، لكن فوكارت ذكر أن UDETA قد قامت بدراسات قد تكون مفيدة لتشاد وتناسب احتياجات البلاد الحقيقية.

وبالمثل، قال السفير الفرنسي خلال الاجتماع أن إنشاء بعض الفنادق خارج فورت لامي ، والتي كانت مدرجة ضمن مشروع ERATEC، بدت وكأنها تلبي اعتبارات متعلقة بالهيبة فقط، وأن إقامتها سيؤدي إلى عجز مالي لا محالة.
نتيجة لهذه الضغوط الفرنسية، تخلى تومبالباي عن بناء فندق جديد في فورت لامي ، واعتبر أن الافتتاح الوشيك لفندق «La Tchadienne» سيكون كافيًا لتلبية الاحتياجات الجديدة للعاصمة، وفقًا لما ذكره السفير الفرنسي في تقريره (٨).

وفيما يتعلق ببناء المساكن الجاهزة، وبناء قصر جديد، واستئناف عملية تعبيد طريق بين فورت-أرشامبو وجيلنديج Fort-Archambault-Guilendeng, ، قام السفير الفرنسي - بناءً على تعليمات من حكومته - بتذكير تومبالباي في ٤ مارس ١٩٦٧ بالقلق الذي قد تسببه أي مبادرة تشادية لفرنسا في ظل الظروف الحالية ، والتي قد تؤدي إلى تفاقم ديون الدولة، مما قد يثير مخاوف معينة في باريس، مثل العقد مع الشركة الإيطالية إيركوم Ircom (٩).

وخلال مقابلة في ٢٦ مايو ١٩٦٧ مع السفير الفرنسي ، أنكر تومبالباي مشروع الاتفاق مع الشركة الألمانية Ferrostaal ، واتهم وزيره ديجيمباي Diguimbaye بتوقيع الاتفاقيات دون علمه (١٠).

بالاضافة إلى ما سبق، وخلال اجتماعه مع تومبالباي في ٨ يوليو ١٩٦٧، أبلغ السفير الفرنسي السيد دي كومين M. De Commines تومبالباي بقرار الحكومة الفرنسية تأجيل سداد الخزينة التشادية للقرض البالغ ٥٠٠ مليون فرنك أفريقي ، الذي تم منحه في ١٠ مارس ١٩٦٧ مؤقتًا. كما استغل الفرصة للتعبير لتومبالباي عن بعض المخاوف بشأن الزيارة الأخيرة لممثلي شركة KRUPP إلى فورت لامي ، حيث كان يُقال إنهم جاءوا للتفاوض على بيع شاحنات وقوارب مبردة لتشاد بقيمة مئات الملايين. وأجابه تومبالباي أنه استقبل بالفعل هؤلاء المبعوثين، لكنه تحجج أمامهم بالوضع المالي لتأجيل مناقشة اقتراحاتهم بهذا الشأن إلى وقت لاحق (١١).

تُظهر هذه الأمثلة أن الدول التي تم إنهاء الاستعمار فيها ونالت استقلالها السياسي كانت ضحية لسياسة فرنسا الحمائية، التي حالت دون أي تنمية. وهذا ما يبرر صعود التطرف، الذي ساعد فيه ايضا وسهله غياب الهياكل الإدارية والتعليمية. لقد وجد الإرهابيون المنطقة في الساحل الافريقي أرضًا خصبة للاستقرار

فيها.

ولنأخذ حالة حوض بحيرة تشاد، والتي ينتمي إليها اثنان من البلدان في مجموعة دول الساحل الخمس هما: النيجر وتشاد. ففي هذين البلدين، من الجدير بالذكر أن السياسة الاستعمارية الفرنسية أثرت بشكل عميق على النظامين الإداري والتعليمي. فقد كان الهيكل الإداري الذي فرضه المستعمرون مصممًا في كثير من الأحيان لخدمة مصالح القوى الاستعمارية، دون مراعاة الهياكل الموجودة مسبقًا أو احتياجات السكان المحليين في المستعمرات.

لقد أنشأ الفرنسيون نظامًا إداريًا مركزيًا واستبداديًا وسلطوي، واتبع نظام التفرقة من خلال تهميش بعض المجتمعات والجماعات والمناطق لصالح مناطق او جماعات أخرى. وبالتالي يمكن أن يكون هذا النهج قد ولد توترات وإحباطات بين الفئات المحرومة، الأمرالذي خلق بيئة خصبة لتعزيز وجود الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام Boko Haram.

فيما يتعلق بالنظام التعليمي، غالبًا ما عززت السياسات الاستعمارية التعليم الذي يخدم مصالح فرنسا، متجاهلة اللغات والثقافات المحلية. وقد أدى ذلك إلى فجوة بين المناهج التعليمية والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، وكذلك إلى عدم تمكن العديد من المواطنين من الحصول على التعليم.

ففي حالة بحيرة تشاد تحديدًا، ساهم غياب المؤسسات الإدارية والتعليمية القوية والملائمة للواقع المحلي في زيادة هشاشة المنطقة وتأثرها بالعوامل الخارجية والاضطرابات الداخلية. ويبدو أن الثغرات في الحكم المحلي ونظام التعليم قد ساعدا في تعزيز وجود الجماعات المتطرفة مستغلة في ذلك الإحباطات والفجوة الكبيرة بين ما تقدمه مؤسسات الدولة واحتياجات المواطنيين كثغرات لتجنيد أعضاء جدد وزرع الارهاب في المنطقة.

فقد أجريت دراسة في محافظة البحيرة في تشاد ، شملت ٤١٤٢ فردًا من المرتدين عن جماعة بوكو حرام (بحيرة تشاد)، وكشفت أن أسباب انخراطهم في الجماعة مرتبط بشكل مباشر بالتخلف في المنطقة المهملة منذ فترة طويلة، دون إدارة أو بنية تحتية تعليمية. ومن ضمن الأسباب ايضا: الفقر المدقع، بطالة الشباب، الظلم الاجتماعي، والإقصاء والتهميش(١٢).

إن تفاقم الشعور بالتخلي والإهمال الذي تزيده غياب الخدمات الحكومية والخدمات العامة الأساسية (مثل: الحصول على بطاقة هوية): فقد كان ٩٧٪ من هؤلاء المستجيبين (المرتدين) ليس لديهم وثيقة هوية. كما كان مستوى التعليم بين هؤلاء المرتدين عن بوكو حرام مثير للقلق، حيث تُظهر الإحصائيات استبعادًا واضحًا لهؤلاء من النظام التعليمي. فأكثر من ٩٦٪ أميون (لا يجيدون القراءة والكتابة)، فمن بين ٤١٤٢ شخصًا، كان هناك مواطن واحد فقط حاصل على الشهادة الثانوية. كما كان أكثر من ٣٦٪ منهم يعانون من أمراض.

خاتمة:

كما قلت في بداية هذه الورقة ، فإن الموضوع ذو أهمية كبيرة لدرجة أنه من الصعب معالجته في غضون ساعات قليلة. لا شك أن إرث الاستعمار لا يزال يثقل كاهل دول الساحل وأفريقيا بشكل عام، مما يعيق في بعض الأحيان تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

حافظت سياسات ما بعد الاستعمار التي اتبعتها فرنسا والقوى الغربية الأخرى في بعض الأحيان على علاقات استعمارية جديدة حدت من سيادة الدول الأفريقية وعززت المواقف التي تم فيها دعم القادة المحليين لخدمة المصالح الأجنبية على حساب شعوبهم.

ومن المشجع أن نلاحظ أن المجتمع المدني والمراكز البحثية والفكرية الأفريقية تشارك بشكل متزايد في نقاشات نقدية حول هذه القضايا، وتسعى إلى تعزيز شراكات أكثر توازنًا لتنمية القارة الأفريقية.

ومن الضروري بالفعل أن تُعطي الدول الأفريقية الأولوية لمصالحها الخاصة في علاقاتها الدولية، مع السعي إلى تحقيق تعاون مثمر لجميع الاطراف في تعاملاتها مع مختلف الفاعلين على الساحة الدولية.

إن التعاون مع الصين وروسيا وغيرهما من الفاعلين الدوليين يوفر فرصًا مثيرة للاهتمام لأفريقيا، لكن من الضروري أن تكون هذه الشراكات قائمة على مبادئ الشفافية والاحترام، والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

فمن خلال تعزيز القدرات المحلية، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ستتمكن أفريقيا في نهاية المطاف من أن تصبح محركًا لتنميتها الذاتية.

قائمة المراجع

1- Patrick Schmol, La guerre demain, les risques de conflit mondial dans les années 80, Editions Réseaux 1983, Paris, P 88, dans « France- Tchad, un partenariat inégalé, Ahmat Yacoub Dabio, Amazon.

2- D'ailleurs, le jour même de la cérémonie de l'indépendance au Tchad, il était facile de constater que les deux parties ne parlaient pas le même langage. Pendant que le président tchadien, dans ses discours, exprimait sa joie pour l'indépendance, les deux émissaires français, Foyer et Malraux parlaient l'un et l'autre d'une « République de la Communauté » et d'une « communauté rénovée ». Ahmat Yacoub Dabio, « Les Relations Franco-Tchadiennes », bibliothèque du CEDPE

3- La géoéconomie est l'analyse des stratégies d'ordre économique notamment commercial-visant à protéger et renforcer son potentiel économique et social (selon Pascal Lorot).

4- Antoine Gazano, les relations internationales, Edition Gualino, Paris 2001, p23

5- DE L'AMBASSADEUR DE France AU TCHAD AU MINISTERE DE LA COOP. PARIS, LE 30 SEPTEMBRE 1964 N° 702/706. ARCHIVES MAE DAM1 TCHAD, SERIE 3387 CARTON 256 AE 1959-1969 VOL 14

6- Tél. de M. CABOUAT-DIPLOMATIE PARIS, DAAM A L'AMBASSADEUR DE France A FL, REF : TOKYO N° 944/45 DU 9 OCTOBRE 1964. ARCHIVES MAE DAM1 TCHAD, SERIE 3387 CARTON 256 AE 1959-1969 VOL. 14

7- LETTRE DE M. DE COMMINES AMBASSADEUR DE FRANCE A FL DU 16 MAI 1966 NR 327-328 AU SECRETARIAT D'ETAT AUX AE CHARGE DE LA COOP. PARIS, ARCHIVES MAE CARTON 52121 SERIE 3386 DAM1 TCHAD, RFT 1964-1969 VOL.13

8- NOTE DE M. DE COMMINES AMBASSADEUR DE FRANCE A FL DU 31 MARS 1966 N° 195/200 A M. LE SEAE CHARGE DE LA COOPERATION, PARIS. ARCHIVES MAE CARTON 52121 SERIE 3386 DAM1 TCHAD, RFT 1964-1969 VOL. 13

9- 113 NOTE DE M. DE COMMINES AMBASSADEUR DE FRANCE A FL DU 07MARS 1967 N° 108/111 A M. LE SEAE CHARGE DE LA COOPERATION, PARIS. ARCHIVES MAE CARTON 52121 SERIE 3386 DAM1 TCHAD, RFT 1964-1969 VOL. 13

10- 114 TEL. DE M. DE COMMINES AMBASSADEUR DE FRANCE A FL DU 26 mai 1967 NR 278/80 A M. BOURGES SEAE

11- TEL. DE M. DE COMMINES AMBASSADEUR DE FRANCE A FL DU 10 JUILLET 1967 N0S 335/339 A M. SEAE

12- Effectuée par le CEDPE en septembre 2019.

اثـر السياسـات الاسـتعمارية الفرنسـية علـى النظـام الإداري والحكومـي فـي منطقـة السـاحل الافريقـي ..... (تشاد نموذجا)

دكتور/ إسماعيل محمد طاهر

باحـث فـي الشـأن الأفريقـي – جامعـة انجمينـا – (تشاد)

«هـذا الفشـل فـي النظـم الإدارية في تشـاد والسـاحل الافريقي كان هـو المبـرر الاساسـي لـكل الذيـن كانـوا ومـا زالـوا يخرجـون علـى السـلطة عبـر فوهـات البنـادق سـواء كان ذلـك علـى شـكل انقلابـات عسـكرية او فـي صـورة حـركات مسـلحة، فضـلا عـن ظهـور الكثيـر مـن الحـركات المدنيـة التـي تنظـم الاحتجاجـات والاضرابـات والمظاهـرات، وكلا الفريقيـن كانـا ومـا زالا يرفعـان شـعار التغييـر بحكـم ان الأنظمـة القائمـة فشلت في تسيير شئون الدول وإدارتها»

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من اهم المناطق في القارة الافريقية على مر التاريخ القديم والوسيط والحديث، وذلك على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعود هذه الاهمية في المقام الاول إلى الموقع الجغرافي الواسع الممتد على مسافة ٥٩٠٠ كلم، وهو موقع يتميز في جغرافيته بتنوع وثراء كبير من حيث المناخ والغطاء النباتي والمسطحات المائية والثروة الحيوانية والتضاريس مما اكسب الإقليم ثروة طبيعية هائلة ومنطقة جذب شديدة الاستقطاب لكثير من المجموعات البشرية التي قدمت اليه من كل الاتجهات والقارات مما ترتب عليه ظهور تركيبة سكانية متعددة الاعراق والمشارب، وتولد عن ذلك تكون خصوصية للإقليم في ثقافته وحضارته وموروثه الفكري والعقائدي على امتداده ابتداء من سواحل البحر الاحمر والقرن الافريقي شرقا ومرورا بحوض بحيرة تشاد وانتهاءا بالساحل الغربي للقارة على ضفاف الاطلسي.

هذا الموقع بثرواته الطبيعية والبشرية وتاريخه الحضاري استهدف من قبل الحركات الكشفية الاولى للقوى الاستعمارية الحديثة وتم التغلغل فيه ودراسته ومعرفة مكامن الضعف والقوة فيه بصورة مدروسة ومخطط لها، وكان هذا الاستهداف مدفوع بعدة مبررات ملحة بالنسبة للقوى الاستعمارية، حيث ان منطقة الساحل كانت منذ القدم نظرا لموقعها الجغرافي قد استلهمت الكثير من انماط القوة الدفاعية سواءا على المستوى الامني أوالعسكري أوالفكري من جيرانها خاصة مصر واثيوبيا القريبتين من الشرق بحضاراته وتجاربه الكثيرة، بالاضافة إلى ملاصقة إقليم الساحل لمنطقة شمال افريقيا المفتوحة على القارة الاوربية عبر البحر الابيض، هذا فضلا عن الهجرات التي استقبلتها المنطقة من شعوب من خارج القارة مما حمل اليها الدين الاسلامي والمسيحي وحتى اليهودي فضلا عن وجود الوثنية والاحيائية في كثير من مناطقه، كل هذا الزخم الذي احدثه المكان والزمان خلق في المنطقة هيبة سياسية تمثلت على شكل ممالك وسلطنات لديها وضعها الإداري والعسكري والاقتصادي والفكري والمجتمعي، مما جعل القوى الاستعمارية بعد دخولها في الإقليم عبر ترسانتها العسكرية ومجموعات العملاء تقدم على استخدام القوة الحاسمة في تعاملها مع انسان الساحل الافريقي الذي كان مختلفا في افقه السياسي والمجتمعي عن انسان المناطق الاستوائية الواقعة في جنوبه.

وعليه بدأت فرنسا ومثيلاتها من الدول الغربية التي استعمرت القارة في المقام الاول بعمل وحشي يعد إلى يومنا هذا اكبر جريمة في حق البشرية وذلك عبر القضاء على الممالك والسلطنات التي كانت تمتد على طول الإقليم، فقد قامت فرنسا ومعاونيها بتدمير او نقل كل ما انتجته المنطقة فكريا ومعرفيا من مؤلفات ومخطوطات كان يُستند عليها في الإدارة والقضاء وشئون الحكم والسلطة، فضلا عن التصفية الجسدية التي تعرض لها انسان الساحل الافريقي افرادا وجماعات وخير دليل على ذلك ما حدث في تشاد على سبيل المثال وليس الحصر بمنطقة ابشة عاصمة سلطنة دار وداي حيث قتلت فرنسا ما لايقل عن ٤٠٠ عالم من علماء الدين والادب والفلك وشئون الحكم والسياسة.

-أولا: الوضع الإداري في الساحل وتشاد قبيل وإبان الاستعمار:

من اجل فهم الموقف الإداري بمنطقة الدراسة لابد من القول بان ما ينطبق على الموقف الإداري في الممالك التشادية ربما يمكن تعميمه على اغلب الممالك والسلطنات والدارات على امتداد إقليم الساحل الافريقي، حيث انه كان هناك دائما حاكم يحكم دولة مقسمه إلى ولايات يحكمها حكام ممثلين من قبل الملك مباشرة ويحكمون بإسمه ويساعدونه في ادارة شئون الحكم فيها بواسطة مجموعة من الموظفين وهم القاضي والمفتي واميين سر الوالي ورئيس الخدمة واميين بيت المال وقائد الجيش، علما بان هذا النظام كان يعتمد في تشاد وفي اغلب دول الساحل الشريعة الاسلامية في قوانينها وضوابطها ولا يتجرأ الملك او احد معاونيه على اعلان خروجه او تحديه لقواعد الاسلام، ومن الضروري التوقف ايضا على اثار تقادم الفترة الزمنية لهذه الكيانات السياسية والإدارية حيث ان الممالك استمرت عدة قرون ودب فيها ما يعرف بصفات (شيخوخة الدولة) اذا اخذنا الامر من زاوية مراحل تطور الدول واعمارها، وعليه كان لزاما ذكر بعض النقاط المهمة التي تبرر سقوط هذه الكيانات الموجودة في منطقة فيها كل معايير القوة التي تقررها الجغرافية السياسية لمكان ما، ونستطيع ان نحصر هذه النقاط على النحو التالي:

• كثرة الصراعات على الحكم بين افراد العائلات الحاكمة في الممالك الثلاثة التي قامت جمهورية تشاد

على انقاضها وهي كانم- وداي – باقرمي.
• انتشار النزعة القبلية والاثنية في النسيج الاجتماعي لسكان الممالك التشادية.
• التنافس على الاراضي الزراعية والرعوية وتكوين تحالفات سياسية ضد الملوك والعائلات الحاكمة بمبرر احتكار الفئة الاخيرة لكثير من خيرات المنطقة او فرض الضرائب المنهكة على سكانها.
• عدم السيطرة على الاوضاع في كافة الاصعدة بالمناطق البعيدة عن عواصم الممالك مما ادى إلى ظهور ولاءات لكيانات خارج حدودها.
• المركزية الشديدة للادارة وارتباط كل شيئ فيها بالملك او السلطان او ممثليه او عقدائه المبتعثين إلى اقاليم بعيده عن مركز الحكم وغالبا ما يكون فيها مجموعة قبلية بعينها او نظام حياة مختلف عنما هو متعارف عليه بالمركز.

هذه النقاط وغيرها سهلت على القوة الاستعمارية ان تخترق وتتغلغل وتسيطر ثم تستعمر منطقة الساحل الافريقي عامة وتشاد خاصة، ولكن ليس من الانصاف ان نسلم بان كل ما كان موجود قبيل فترة الاستعمار سيئ ومخل حيث انه مع تواجد ماذكر من نقاط تعيب الوضع السياسي والإداري الا انه كانت الحياة اليومية لسكان الإقليم خاصة في علاقتهم كشعوب طبيعية وعليه لابد ان نذكر ان الخلل كان يدب في العلاقة بين الشعوب والحكام وليس الشعوب ضد بعضها البعض.

عندما وصل الاستعمار الفرنسي إلى منطقة الساحل الافريقي التي ينتمي اليها تشاد عمل على ثلاثة مستويات اساسية تمكنه من السيطرة على الاراضي وشعوبها وثرواتهم واستعمارهم على نحو يمكنها من احكام قبضتها على كل ذلك، ويمكن ان نصنف هذا المستويات على النحو التالي:

١- زعزعة الاستقرار السياسي:

استغل الاستعمار الفرنسي العلاقات المتوترة داخل الاسر الحاكمة واستطاع ان يضربها ببعضها وذلك بالاعتماد على مسالة الصراع على الحكم، حيث قامت بتجميع وتمويل المجموعات المناوئة للحكم في الممالك التشادية وجندت لها القبائل الممتعضة او التي لديها وزن سياسي او جغرافي، هذا فضلا عن وقوف القوى الاستعمارية الغاشمة امام جميع حركات المقاومة القائمة المحلية او التي لها امتداد وعلاقات مع حركات المقاومة التي ظهرت في الساحل الافريقي والتي كان لرجال الدين وبعض القبائل الكبيرة دور مهم في اندلاعها.

٢- تغيير النظام الإداري:

اعتمدت فرنسا في جميع مستعمراتها في الساحل الافريقي عامة وفي تشاد خاصة نظام الحكم المباشر، وهو نظام حكم مزج بين فرض الهيمنة العسكرية وتيسير شئون الإدارة والقضاء، يشرف فيه الحاكم الفرنسي على جميع تفاصيل الحكم والإدارة، وهمش فيه دور الزعامات المحليه بل وصل الامر إلى حل بعض المنظومات التقليدية التي تنظم الكثير من انماط الحياة وخلق زعامات تقليدية عميلة.
جميع السلطات في منطقة النفوذ الفرنسي بالساحل كانت تبدأ بالتدرج من التبعية لرئيس الجمهورية الفرنسية وتندرج هبوطا إلى وزير المستعمرات ثم حكام الاقاليم إلى ان ينتهي الامر ليكون بين ايدي صغار الإداريين، ولابد من التنويه بان نظام الحكم المباشر لفرنسا في مستعمراتها قد مر بمرحلتين اساسيتين: المرحلة الاولى بدأت منذ بداية الاستعمار إلى عام ١٩٤٦ وكانت مهمته متمثلة في تنفيذ سياسة فرنسا اعتمادا على الشعوب الافريقية، والثانية بدأت من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٠ حيث طبقت فيه فرنسا دستور ١٩٤٦ الذي ينص على ان جمهورية فرنسا وحدة لا تتجزأ وتسري قوانينها على كل ممتلكاتها فيما وراء البحار.

٣- السيطرة على النظام التعليمي:

من الضروري جدا التطرق إلى نظام التعليم الذي انتهجته السلطات الاستعمارية في مستعمراتها سواءا في الساحل الافريقي ككل او في تشاد كجزء من هذا الكل، حيث عمدت فرنسا في المقام الاول إلى خلق التعليم غير منصف في المجتمعات الافريقية التي سيطرت عليها، حيث ركزت في المقام الاول على تعليم المتعاونين معها في المجتمع، ثم تعليم أبناء الزعامات التقليدية الموالية لها، ثم تركيز العملية التعليمة في المناطق التي يوجد فيها تباين ثقافي او عرقي بالاعتماد على سياسة وضع الحدود الذهنية بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي او بالاعتماد على التفريق بين ثقافتي الغابة والصحراء في إقليم الساحل الافريقي، هذا فضلا عن تكوين معاهد لتخريج صغار الموظفين البيروقراطيين الذين تم تغذيتهم بقدر كبير جدا بالنصوص والقوانين والمناهج التي غرست فيهم روح تنفيذ الأوامر ومنعتهم من التفكير والتجديد والابتكار.

ثانيا: أثر السياسات الاستعمارية على النظم الإدارية:

ونتيجة لما سبق، واذا استثنينا غينيا كوناكري، فان البقية من الدول الافريقية الموجودة في الساحل الافريقي قد نالت استقلالاً شكليا عن فرنسا، واستمرت إلى فترة قريبة في اتباع نفس النمط الموروث عن الاستعمار في التعليم وفي تسيير الشئون الإدارية للدول، خاصة أن أغلب الدول الافريقية قد بدأت استقلالها بعهود من النظم الديكتاتورية التي رسخت فلسفة الحزب الواحد، واعتمدت نظام المركزية الشديدة ومنعت بطريقة أو بأخرى اضافة اي تجديد في النظم الإدارية الموروثة عن الاستعمار ولم تعمل على تغيير سياسة التعليم في معاهدها العليا وجامعاتها، ترتب على ذلك مع مرور الوقت وزيادة اعداد السكان وزيادة متطلبات الدولة على صعيد القضاء والتنمية والتخطيط، وفي ظل الجمود الإداري ومركزيته الشديدة، ظهور شلل في كثير من المرافق الإدارية خاصة المتعلقة بالخدمات الصحية والعمرانية والأمنية والتعليمية والقضائية، مما تولد عنه ايضا ظهور قدر كبير جدا من الفساد الإداري والمالي وهدر قدرات وثروات الدولة في تشاد وايضا في الكثير من دول الساحل الاخرى.

هذا الفشل في النظم الإدارية في تشاد والساحل الافريقي كان هو المبرر الاساسي لكل الذين كانوا وما زالوا يخرجون على السلطة عبر فوهات البنادق سواء كان ذلك على شكل انقلابات عسكرية او في صورة حركات مسلحة، فضلا عن ظهور الكثير من الحركات المدنية التي تنظم الاحتجاجات والاضرابات والمظاهرات، وكلا الفريقين كانا وما زالا يرفعان شعار التغيير بحكم ان الأنظمة القائمة فشلت في تسيير شئون الدول وإدارتها.

١- الوضع الإداري بعد انتهاء حقبة الحزب الواحد:

شهدت دول الساحل الافريقي في اغلبها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ضعفا شديدا فيما يتعلق بسيادتها وفيما يتعلق ايضا بوحدتها واستقرارها السياسي، واصبحت الكثير من الدول غارقة في الانقلابات العسكرية او المواجهات مع الحركات السياسية المسلحة المدعومة في الكثير من الاحيان من قبل الدول الاستعمارية القديمة، وترتب على ذلك ان دخلت دول الساحل بما فيها جمهورية تشاد في اللعبة الدولية الجديدة التي اجبرت الدول والشعوب على تبني نمط الديمقراطية الغربية وفتح الباب أمام التعددية الحزبية وحرية العمل المدني والاعلامي بكل مستوياته، مما ترتب عليه تكوين شبكات معقدة ومتناقضة في هذه الدول الافريقية من أجل التمسك أو الوصول إلى السلطة، نتج عن ذلك اشتعال النزاعات القبلية والعقائدية واللغوية والمناطقية في الإقليم، وكان لكل ذلك اثر مباشر على أداء الدوائر الحكومية الإدارية.

تعاملت الأنظمة في إقليم الساحل عامة وفي تشاد خاصة مع إدارات الدولة ومؤسساتها العليا باعتبار أنها وسيلة لشراء الولاء السياسي والاستقطاب الحزبي، وانتشرت ظاهرة تنصيب شخصيات ليس لها دراية بالمناصب التي يُعينون فيها سواء من حيث الخبرة أو من حيث المعرفة بمهام وواجبات الوظيفة التي يعين بها الشخص، وانتشر بالتزامن مع هذه الظاهرة إدماج قدر كبير من الموظفين وتعينهم في مناصب المسئولية من غير وضع اعتبار للأسبقية او الخبرة بل كان ذلك بحسب الولاء السياسي أو المحاباة القبلية او المناطقية في الغالب.

نتج عن ذلك فساد إداري ومالي لم يسبق له مثيل، خاصة في ظل استخراج النفط في تشاد واستغلال عوائده، مع غياب شبه تام للرقابة في مجالات التسليح والأجور واستمرار استقطاب الولاء السياسي ودعم البرامج التابعة لذلك الولاء، مما ادى إلى ضعف قطاع الاقتصاد الاولي المتمثل في الزراعة والرعي والصيد وهشاشة مؤسسات الدولة ونظمها. أضف إلى ذك أن تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية مع الوضع في الاعتبار الجودة المتواضعة للنفط التشادي، فضلا عن الشروط الصعبة التي يفرضها البنك الدولي على الدول الافريقية عند الاقتراض أو التمويل كل ذلك أضعف من قدرة الجهاز الإداري للدولة.

وهنا نشير إلى نقطة هامة حيث عملت التنظيمات السياسية والمدنية على استغلال هذا الوضع الفاسد في أجهزة الدولة وإداراتها المختلفة كأداة ضغط وانتقاد لاذع للنظام، خاصة وأن الفساد المستشري في أروقة الدولة صاحبه ظواهر أخرى مثل انتهاك الحريات الاساسية في بعض الاحيان والإفلات من العدالة وعدم تطبيقها فضلا عن المشكلات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل بسبب ظهور الحركات الارهابية خاصة في حوض بحيرة تشاد ومن أخطرها حركة بوكو حرام.

ثالثا: المحاولات الوطنية لتصحيح المسار الإداري الحكومي:

قبل الحديث عن المساعي التي قامت بها السلطات التشادية كواحدة من دول الساحل الافريقي لإصلاح الجهاز الإداري الحكومي للدولة لابد من الإشارة إلى أن هذه المساعي إلى تصحيح الأخطاء الفادحة التي أدخلت الإدارة الوطنية في أزمة تحولت فيما بعد إلى واحدة من أهم المواضيع التي تم استغلالها سياسيا، كما لم تكن تلك الإصلاحات دوما من منطلق ضرورة اصلاح القطاع الإداري العام ولكن في كثير من الاحيان كانت بضغط من قبل الدول والمنظمات المانحة، فقد كان اجباري على الدولة التشادية أن تقوم ببعض الإجراءات التصحيحية من أجل أن تتعامل معها تلك الكيانات والهيئات الدولية، **لذا قامت الحكومة في السنوات العشر الأخيرة بمجموعة من الخطوات الهامة منها:**

١- تطهير القطاع العام من حملة الشهادات المزورة وإزاحتهم عن مناصب المسئولية.
٢- القيام باحصاء عام لموظفي الدولة ومعرفة عدد الموظفين الفعليين للتخفيف من عبء الأجور والمستحقات التي تنهك الخزينة العامة للدولة.
٣- تأسيس مفتشية عامة للدولة تتبع لرئاسة الجمهورية لمراجعة الملفات المالية ومدى تنفيذ المشاريع والعطاءات والمناقصات.
٤- مراجعة الدين العام.

بالرغم من هذا الجهد الكبير الذي قامت به الدولة إلا ان الوضع الإداري لم يتحسن كثيرا وذلك بسبب غياب المحاسبة الدقيقة والصارمة وخلط ماهو إداري بماهو سياسي، خاصة في ظل الاحتقان الكبير الذي يخيم على الوسط السياسي والمدني فضلا عن ارهاصات القضايا الإقليمية مثل الوضع في ليبيا وبحيرة تشاد وما تبع ذلك من أحداث السودان والنيجر وافريقيا الوسطى وما لها من تاثير مباشر على اتخاذ القرار الإداري والاقتصادي للبلاد بسبب التداخل مع محيطها المجاور لها، وعليه فإنه من الممكن القول بأن هناك مساعي لتصحيح المسار الإداري ولكنها ليس على المستوى المطلوب.

رابعا: أثر التبعية للمستعمر القديم على النظام الإداري للدولة:

كما جاء أعلاه في هذه الورقة فقد ورثت تشاد عن الاستعمار الفرنسي ظاهرتيين لهما اشد التاثير على النظام الإداري في البلاد وهما:

١- طرق تكوين وتنشئة الإداريين والموظفين عبر مدارسها التقليدية التي مازالت تنتج إلى يومنا هذا أكبر نسبة من الشباب المؤهلين ليصبحوا موظفين بالدولة، مثل المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة الوطنية للقضاء ومدارس أخرى للمعلمين والجمركين والشرطة والعاملين في قطاع الصحة والزراعة والاشغال العامة. بالرغم من محاولات بعض الحكومات إحداث مجموعة من التغييرات في تلك المؤسسات التعليمية حيث تبنت الأسس الحديثة لبناء دولة حديثة تلبي احتياجات العصر ولو بقدر يسير.

٢- خلف الاستعمار نظام سلم وظيفي إداري عقيم يرسخ المركزية داخل إدارات الدولة وذلك عبر التقليل من فرصة توزيع المهام والفرص واعطاء الطواقم الإدارية في مختلف الاجهزة من اضفاء ديناميكيات مستحدثة تتماشى مع التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة والسكان ومتطلبات حياة الالفية الثالثة. وهنا ايضا لايمكن التقليل من شأن الاصلاحات الإدارية والتغيرات التي نتجت عنها، الا انه ليس من الانصاف القول بان التسلسل الهرمي والإداري وقنوات الاجراءات التي تمر عبرها المعاملات الخاصة والعامة مرضي عنها من قبل الواقع المعاش اليوم.

ونتج عن هاتين المشكلتين مجموعة من الاثار السلبية على المستويات التالية:

١/ على المستوى الإداري:

ساعد الوضع الإداري القائم على تفشي روح الفردية والاستفراد بالقرار الإداري فضلا عن خلق عتمة تمنع القدر اليسير من الشفافية والمسائلة داخل الاجهزة الإدارية، وترتب على ذلك وجود الفساد المالي والإداري بصورة متجذرة ومتفشية في كل الجسم الإداري كما يحلوا للتشاديين توصيفه عندما يقولون بان الفساد ينتشر في الإدارة (من الغفير للوزير).

٢/ على المستوى الاقتصادي:

أدى اقحام الإجهزة الإدارية بقدر كبير من المستجدين من الاشخاص الذين يفتقرون لمعايير الخبرة والكفاءة والتاهيل، إلى ادخل الفساد في المؤسسات المسئولة عن القطاع الاقتصادي بكل فئاته، وتولد عن ذلك إهمال القطاعات الحيوية التي من المفترض ان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في المستقبل مثل مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة المتجددة فضلا عن دواوين الجمارك والضرائب وغيرهم باعتبار

انها من المفترض ايضا أن يكون لها القدر الاكبر من الاهتمام والتطوير، ولكن منذ ان استخرج النفط فقد اهُملت اغلب القطاعات وسلمت بطريقة او باخرى لايادي سجلت تراجع في الاحصاءات والبيانات اكثر من تسجيلها للنمو، وهذا الوضع جعل الكثير من الداعمين والمانحيين والمقرضيين يتحاشون التعامل مع البلاد في كثير من الاحيان مما كان سبباً في تسجيل عجز شبه مستمر في الميزانية وتاثير سلبي على برامج وخطط التنمية.

٣/ على المستوى المجتمعي:

دب بين المواطنين في البلاد قنوط ويأس كبيرين في الإدارة الوطنية وذلك بسبب تعطل المعاملات الإدارية والقضائية وفشل القطاعات الخدمية في توفير ادنى مستويات الخدمة (الرديئة) في كافة القطاعات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات والبنية التحتية والامن والطاقة، بالاضافة إلى ظهور تنشئة سلبية متمثلة في تكوين صورة نمطية لدى النشأ بان المال العام مستباح وان الوظيفة العامة اداة مستباحة ولا ضير في اتخاذها كوسيلة للاغتناء وجمع الثروة.

- رابعا: مؤشرات ما بعد الفترة الانتقالية:

دخلت البلاد بعد ان فقدت الرئيس السابق المارشال ادريس ديبي في مرحلة جديدة تمثلت في مجموعة من العمليات مثل تعيين مجلس وطني وصياغة دستور جديد واجراء انتخابات رئاسية، كل ذلك من اجل الانتقال من الوضع الانتقالي إلى الوضع الدستوري، وبتتبع الخطوات التي قامت بها السلطات الجديدة نستطيع الوقوف على بعض النقاط التي عملت على تصحيح النظام الإداري وذلك ابتداءا من التحقق من الموظفين الفعليين في اماكن تعينهم ومراجعة الترقيات والتعينات والتحويلات لكل الموظفين، بالاضافة إلى ادخال دماء جديدة حتى ولو باعداد اقل من التي كان يأملها المواطنين، بالاضافة إلى المحاولات الحثيثة من اجل استرجاع ثقة الشركاء والمانحين الدولين والإقليمين واستقطاب المستثمرين.

من المبكر الحكم على الفترة الراهنة باعتبار ان السلطة الحالية تقلدت الأمور حديثا وورثت قدر كبير من القضايا والمشكلات على مستوى الإدارة واشياء اخرى كثيرة، **ولكن من الممكن ان يقدم لهم التوصيات التالية:**

• تغيير معايير الالتحاق بالوظيفة العامة والدوائر الحكومية وذلك عبر فرض معايير قائمة على الكفاءة والتأهيل والخبرة.

• الابتعاد عن التعينات السياسية في القطاع الإداري للدولة واحترام التدرج الوظيفي والإداري وفقا للنظم والنصوص التي تسيرها.

• تطوير النظام الإداري وادخال مناهج واساليب وتقنيات تخفف الأعباء والتكاليف وتسرع المعاملات الإدارية وتوثقها وتأرشفها. واعتماد برامج تدريب وتأهيل مستمرة بالاضافة إلى ترسيخ مفاهيم وأسس الحكم الرشيد في الوسط الإداري الحكومي.

• التكثيف من حملات التفتيش والمسائلة والتدقيق والمحاسبة وتطبيق العقوبات على كافة اشكال التجاوز أو الاستغلال السلبي للوظيفة الإدارية الحكومية.

الدور الروسي المأمول في تنمية دول الساحل في ظل المكاسب المتبادلة و التحديات الإقتصادية

الباحث / عمر البستنجي (الأردن)
باحث دكتوراه كلية الإقتصاد و العلوم السياسية
جامعة القاهرة

«تبرز الصين كشريك رئيسي لدول الساحل من حيث الصادرات والواردات. وهذا يشير إلى توافق كبير بين هذه البلدان والصين، حيث يتوقع العديد من الخبراء زيادة في حجم التجارة بين الصين ودول الساحل في المستقبل»

الملخص التنفيذي:

تتناول هذه الدراسة فرص الاستثمار المتاحة في دول الساحل الإفريقي بالتعاون مع روسيا، من خلال التركيز على قطاعات الزراعة، المعادن، الطاقة، ورأس المال البشري، حيث تزخر المنطقة بموارد طبيعية هائلة من معادن، نفط وغاز، بالإضافة إلى أراضٍ زراعية خصبة، مما يتيح للمستثمرين الروس فرصة الاستفادة من استثمارات استراتيجية في تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا في هذه القطاعات، ما يعزز الإنتاجية والأمن الغذائي.

كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية رأس المال البشري في دول الساحل التي تتميز بتركيبة سكانية شابة، حيث يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الروسية في التعليم والتدريب لتعزيز المهارات وتحسين الإنتاجية الاقتصادية، إلى جانب ذلك، تشدد الدراسة على الحاجة الملحة لتحسين قطاعات التعليم والصحة في المنطقة، والتي تعاني من ضعف كبير، إذ يمكن للشراكة مع روسيا أن تسهم في تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الفجوات التنموية.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة في المنطقة، تقترح الدراسة توسيع الشراكة الروسية مع دول الساحل لخلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار في الصناعات الناشئة وتطوير البنية التحتية، كما تقدم تحليلاً للعلاقات التجارية لدول الساحل الإفريقي، حيث تشير بيانات ٢٠٢٣ إلى أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة سويسرا، يمثل شريكاً تجارياً قوياً لدول المنطقة، وفي الوقت ذاته، تبرز الصين كشريك تجاري قوي، بينما يتراجع دور روسيا والولايات المتحدة، ومن المثير للاهتمام أن فرنسا، رغم العلاقات التاريخية القوية مع دول الساحل، لم تعد الشريك الاقتصادي الأبرز، على الرغم من النشاط المستمر لشركاتها في بعض القطاعات الاقتصادية، كما و تخلص الدراسة إلى أن دول الساحل الإفريقي تمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن تعزيزها من خلال شراكات استراتيجية مع روسيا، تهدف إلى دعم التنمية المستدامة في المنطقة عبر الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية.

المحاور الرئيسية

أولا: الفرص الإستثمارية المتاحة أمام الشريك الروسي في دول الساحل الإفريقي .

ثانيا: تنمية القطاعات الحيوية لدى دول الساحل في ظل الشراكة الروسية الإفريقية .

ثالثا: نظرة تحليلية على أهم الشركاء التجاريين لدول الساحل الإفريقي.

رابعا: التوصيات .

مقدمة

تعد دول الساحل الإفريقي واحدة من المناطق التي تمتلك إمكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية في ظل توفرها على موارد طبيعية غنية وتزايد التركيبة السكانية الشابة. ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات كبيرة تعيق استغلال تلك الإمكانيات بشكل فعّال، من بينها نقص البنية التحتية، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع معدلات البطالة، في ظل هذه التحديات، تبرز الشراكات مع روسيا كإحدى الوسائل الواعدة لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الحيوية، فمن خلال تعزيز الاستثمارات الروسية في الزراعة، الطاقة، والمعادن، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري، يمكن لهذه الشراكة أن تسهم في تحويل دول الساحل إلى مناطق ذات قدرة تنافسية عالية على المستوى العالمي، و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تلك الفرص الاستثمارية وتحديد مكامن القوة التي يمكن أن تسهم في دفع عجلة التنمية بالشراكة مع روسيا.

المحور الأول: الفرص الإستثمارية المتاحة أمام الشريك الروسي في دول الساحل الإفريقي

في العقدين الأخيرين بدأت الدولة الروسية في الظهور من جديد على الساحة الدولية كقطب رئيسي و محوري، و لم تعد العقلية الروسية تقتصر على التركيز على التفوق العسكري فحسب، و اقتصار مجهودها الإقتصادي على الاستثمار داخل الأراضي الروسية بل تجاوز ذلك لبناء شراكات حقيقية مع العديد من دول العالم لتحقيق المصالح المتبادلة، و هذا بدوره جعل روسيا تتمتع بسمعة استثمارية قوية جعلها محل ترحيب من قبل دول العالم النامي و المتقدم، خاصة في ظل الفكر الإستعماري الذي لا زال يسيطر على دول الغرب في تعاملها مع الدول النامية تحديدا، على عكس الفكر الروسي المعاصر الهادف لشراكات حقيقة ثنائية المصلحة، و في هذا المحور نسلط الضوء على أهم القطاعات الإستثمارية التي تحقق الفائدة القصوى للدولة الروسية و دول الساحل الإفريقي، من خلال تحليل وصفي لواقع هذه القطاعات و فرص الاستثمار فيها.

١. قطاع الزراعة

تمتاز دول الساحل الإفريقي محل الدراسة و هي بوركينا فاسو، النيجر، مالي، التشاد، و موريتانيا، بأنها من أكبر الدول من حيث المساحة داخل القارة الإفريقية، حيث تشكل بمجملها ما نسبته ١٧٪ من إجمالي مساحة القارة السمراء و بمساحة تقدر (٥,٦) مليون كلم مربع، حيث تتجاوز جميع هذه الدول بإستثناء دولة بوركينا فاسو متوسط مساحة الدول الإفريقية و البالغ (٥٥٩,٤٧١) كلم مربع، و الشكل رقم (١) يبين مساحة الدول محل الدراسة.

الشكل رقم (١) مساحة دول الساحل الإفريقي بالكيلومتر المربع

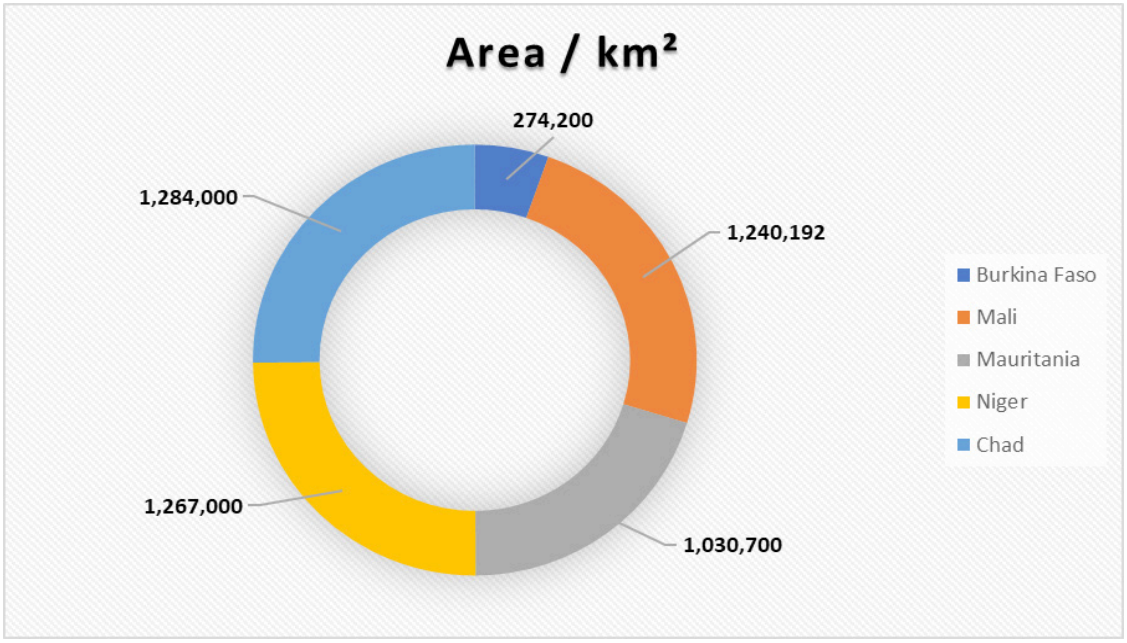

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية المعلنة لدول الساحل

تكمن أهمية دول الساحل الإفريقي في أنها تتمتع بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، فوفقا للشكل رقم (٢) فإن نسبة الأراضي الزراعية لهذه الدول مجتمعة تقدر (١,٩٢٥,١٤٠) كلم مربع و هو ما يعادل ١٩٪ من مساحة أوروبا، حيث كانت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في بوركينا فاسو هي الأعلى و التي تقدر ب (٤٧٪)، و كانت نسبة الأراضي الزراعية في مالي هي الأقل بين دول الساحل و بنسبة بلغت (٣٥٪).

الشكل رقم (٢) نسبة الأراضي الزراعية إلى إجمالي مساحة الدولة

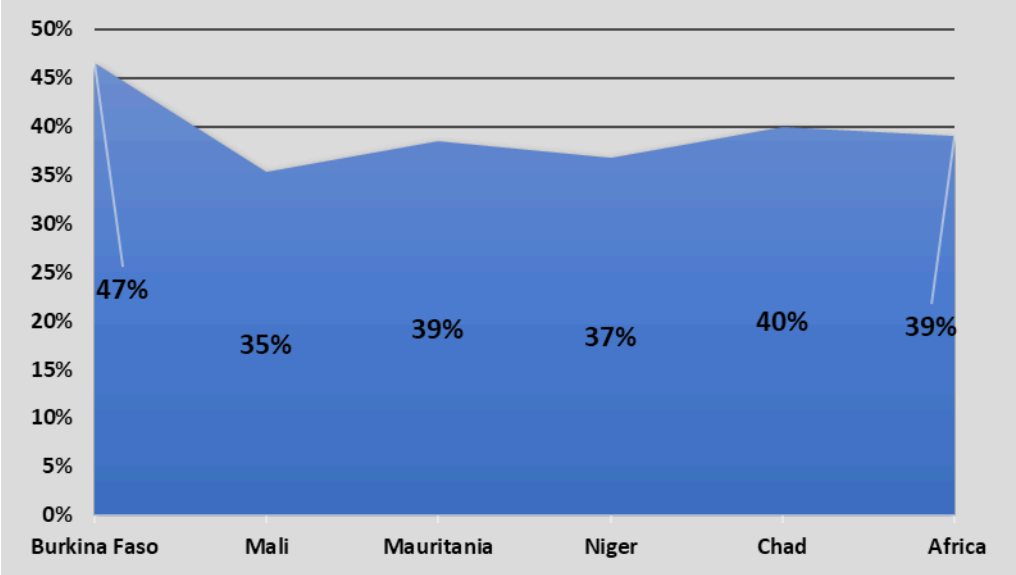

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

و مما يزيد من أهمية الأراضي الزراعية في دول الساحل هو تنوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في هذه الأراضي، و في هذا المحور سيتم التركيز على الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب و الذي يعتبر الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، حيث **تعتبر مساحات الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب في هذه الدول أعلى من متوسط الخاص بالقارة الإفريقية و الذي يقدر ب (٢,٤١٠,٥٨٧) هكتار للعام ٢٠٢٢**، و الشكل رقم (٣) يوضح حجم المساحات الصالحة لزراعة الحبوب في هذه الدول للفترة بين العام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢.

الشكل رقم (٣) مساحة الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب / هكتار

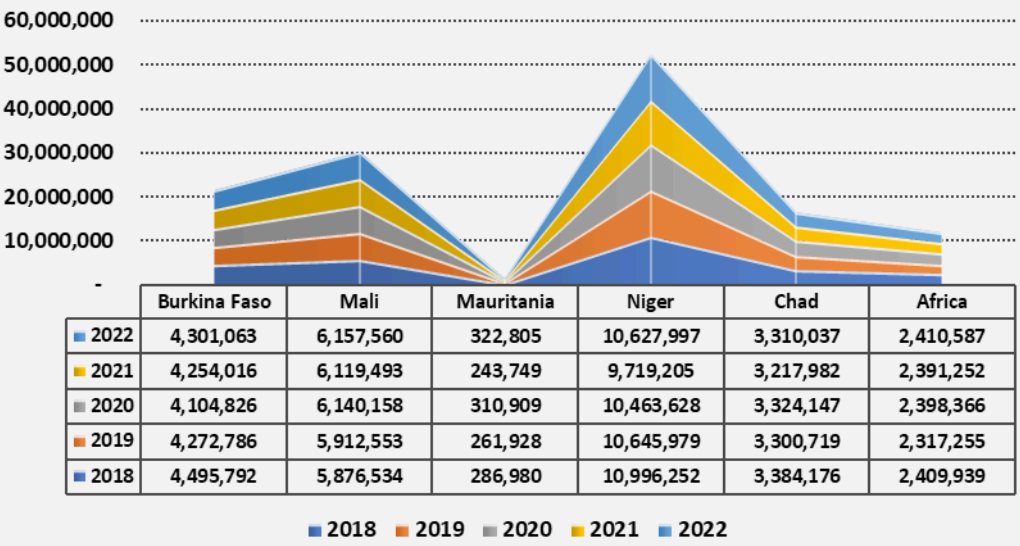

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad	Africa
2022	4,301,063	6,157,560	322,805	10,627,997	3,310,037	2,410,587
2021	4,254,016	6,119,493	243,749	9,719,205	3,217,982	2,391,252
2020	4,104,826	6,140,158	310,909	10,463,628	3,324,147	2,398,366
2019	4,272,786	5,912,553	261,928	10,645,979	3,300,719	2,317,255
2018	4,495,792	5,876,534	286,980	10,996,252	3,384,176	2,409,939

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

لكن المشكلة تكمن في انخفاض انتاجية الهكتار الواحد من الحبوب مقارنة مع المتوسط العالمي و الإفريقي، و تحديدا دولة النيجر و التي تمتلك المساحات الأكبر من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب حيث بلغت هذه المساحة في العام ٢٠٢٢ ما يقدر ب (١٠,٦٢٧,٩٩٧) هكتار، و الشكل رقم (٤) يوضح انتاجية الهكتار الواحد من الحبوب بالطن، و في العام ٢٠٢٢ بلغت انتاجية الهكتار في النيجر ما يقارب (٠,٥٥) طن، و السبب في هذا الانتاج المنخفض يعود الى استخدام الأساليب القديمة و التقليدية في الزراعة داخل دولة النيجر، و الحال أفضل قليلا في التشاد حيث بلغت انتاجية الهكتار لذات الفترة (٠,٨٩) طن، في حين كانت الانتاجية في مالي تقارب المتوسط في افريقيا، و بشكل عام يعود سبب انخفاض الإنتاجية الزراعية في افريقيا لعدم استخدام الطرق الحديثة بالزراعة و التي أثبتت كفاءتها في مضاعفة نسب الإنتاج في العديد من دول العالم.

الشكل رقم (٤) انتاجية الهكتار من الحبوب/ طن

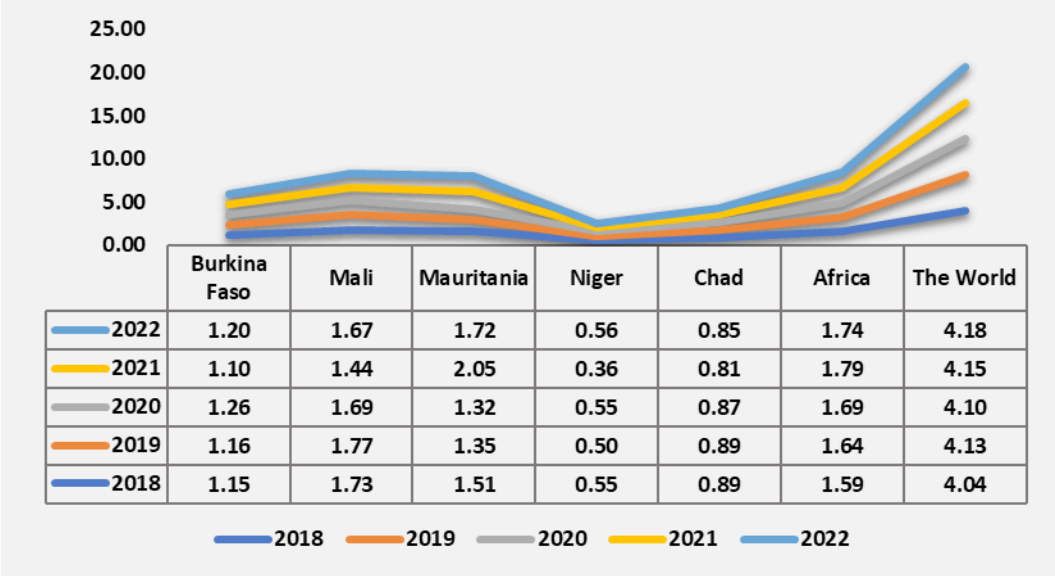

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad	Africa	The World
2022	1.20	1.67	1.72	0.56	0.85	1.74	4.18
2021	1.10	1.44	2.05	0.36	0.81	1.79	4.15
2020	1.26	1.69	1.32	0.55	0.87	1.69	4.10
2019	1.16	1.77	1.35	0.50	0.89	1.64	4.13
2018	1.15	1.73	1.51	0.55	0.89	1.59	4.04

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (٥) يوضح كمية الإنتاج للحبوب في هذه الدول في حال تم استغلال كفافة الأراضي المخصصة لهذا الغرض في ظل الانتاجية المقدرة وفقا للمذكور في الشكل رقم (٤)، و التي توضح بأن انتاج هذه الدول كان تقريبا أعلى من المتوسط الإفريقي لكافة السنوات المذكورة.

الشكل رقم (٥) اجمالي انتاج الحبوب في حالة الاستغلال الكامل/ طن متري

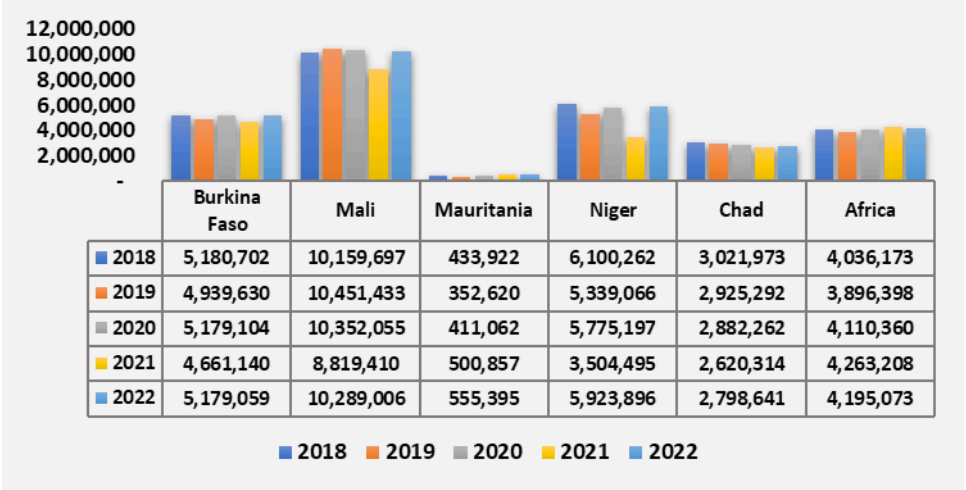

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad	Africa
2018	5,180,702	10,159,697	433,922	6,100,262	3,021,973	4,036,173
2019	4,939,630	10,451,433	352,620	5,339,066	2,925,292	3,896,398
2020	5,179,104	10,352,055	411,062	5,775,197	2,882,262	4,110,360
2021	4,661,140	8,819,410	500,857	3,504,495	2,620,314	4,263,208
2022	5,179,059	10,289,006	555,395	5,923,896	2,798,641	4,195,073

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يعتمد سكان هذه الدول بشكل كبير على الزراعة في تأمين سبل العيش، و يتضح ذلك من توجيه الجزء الأكبر من استهلاك المياه لصالح الزراعة و بنسب تفوق بشكل كبير المتوسط العالمي و الإفريقي في استهلاك المياه في الزراعة و الذي يقدر ب (٦٠٪) و (٧٠٪) على التوالي كما هو مبين بالشكل رقم (٦)، في حين تجاوز الاستهلاك الزراعي من الماء حاجز ال (٩٠٪) في كل من مالي و موريتانيا و النيجر، كما ظل أعلى من المستوى العالمي و الإفريقي في تشاد و بنسبة بلغت (٧٦٪)، و هذا يعزز من الإعتقاد بأنه في حال وجود استثمارات حقيقية فإن الزراعة في هذه الدول سوف تزدهر و تحوز حصة كبيرة من السلة الغذائية العالمية و في ذات الوقت سوف تجذب هذه الاستثمارات التكنولوجيا الحديثة و التي سوف تقلل من كميات المياه المستهلكة في القطاع الزراعي و بذلك نكون قد حققنا الأمن الغذائي و المائي في هذه الدول، مع العلم بأن هذه الدول تستهلك ما مجمله (١٠,٨٢) مليار متر مكعب من المياه سنويا.

الشكل رقم (٦) نسب استهلاك المياه العذبة بحسب نوع القطاع

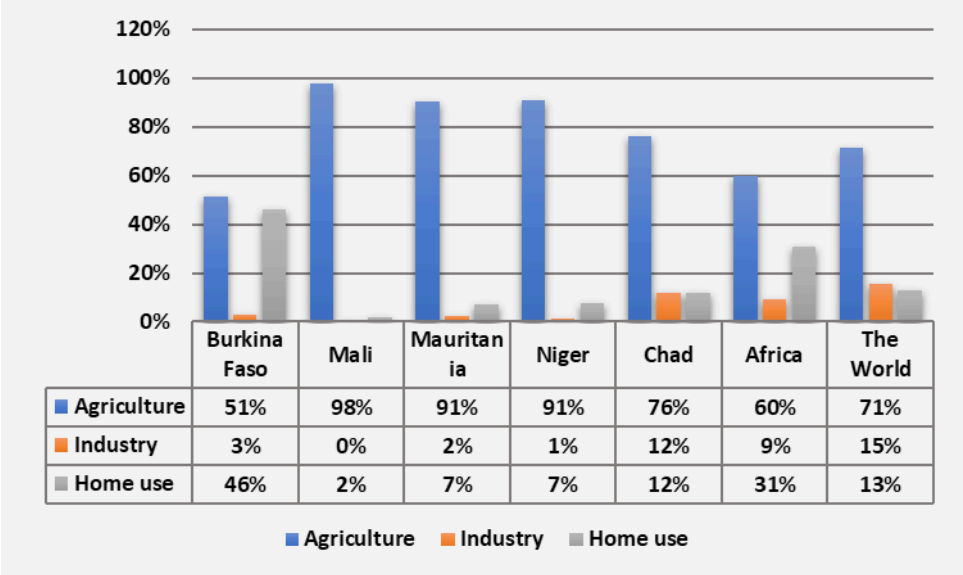

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad	Africa	The World
Agriculture	51%	98%	91%	91%	76%	60%	71%
Industry	3%	0%	2%	1%	12%	9%	15%
Home use	46%	2%	7%	7%	12%	31%	13%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

عند النظر في الشق الثاني من قطاع الزراعة والشق الخاص بالثروة الحيوانية، فإن دول الساحل الإفريقي تحظى بثروة حيوانية كبيرة، كما يعمل جزء كبير من السكان في مجال الزراعة عموما و تربية الحيوانات الداجنة بشكل خاص، و من خلال الشكل رقم (٧) و الذي يوضح مؤشر انتاج الماشية و الذي يصدره البنك الدولي، حيث يشمل هذا المؤشر إنتاج الثروة الحيوانية اللحوم والألبان من جميع المصادر، ومنتجات الألبان كالجبن، والبيض، وعسل النحل، والحرير الطبيعي، والصوف، والجلود، والشكل يظهر بأن هذه الدول تشهد نموا مضطردا في هذه الثروة قياسا على السنة المرجعية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) و التي يتم اعتبارها تساوي نسبة ١٠٠٪، فنجد بأن جميع دول الساحل حققت نموا ملحوظا بإستثناء دولة بوركينا فاسو و التي كانت تعاني من عجز يقدر بـ (٤٪) مقارنة بالسنة المرجعية، في حين حققت نموا بلغ (٤٥٪) في العام ٢٠٢٢، و كانت كل من تشاد و النيجر و مالي أعلى من المتوسط الإفريقي، بينما كانت موريتانيا مقاربة للمتوسط الإفريقي.

الشكل رقم (٧) مؤشر إنتاج الماشية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ = ١٠٠)

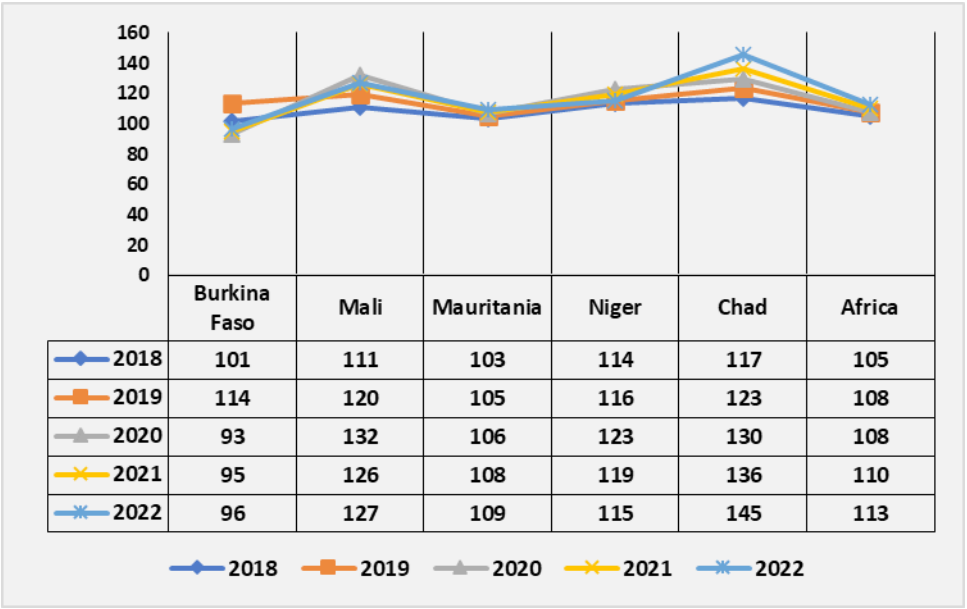

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad	Africa
2018	101	111	103	114	117	105
2019	114	120	105	116	123	108
2020	93	132	106	123	130	108
2021	95	126	108	119	136	110
2022	96	127	109	115	145	113

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

٢. قطاع المعادن

تزخر منطقة الساحل الإفريقي بكميات كبيرة من المعادن المختلفة و ذات القيمة الكبيرة، مثل الذهب و الفضة و الحديد و الرصاص و الزنك و اليورانيوم و غيرها، و هذا بدوره يحفز الدول الباحثة عن الإستثمارات المجدية من الناحية الإقتصادية و الإستراتيجية، و تاليا نوضح أهم المعادن الخاصة بكل دولة ضمن فترات زمنية مختلفة.

الجدول رقم (١) المعادن المستخرجة في دولة بوركينا فاسو خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)

المعدن	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018	2019
ذهب	طن	35.2	38.1	46.2	36	45
فضة	طن	12.4	22	6	1	1
رصاص	طن	2,500	-	-	-	-
مغنيسيوم	طن	50,000	-	-	-	-
زنك	طن	124,000	77,800	64,469	64,000	64,000
الاسمنت	طن متري	263,200	300,000	300,000	310,000	310,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

أ. بوركينا فاسو

من الجدول رقم (١) نلاحظ أن دولة بوركينا فاسو تحتوي على ثروات معدنية مهمة، فهي تعتبر من كبرى الدول التي تقوم بإستخراج معدن الذهب و الذي يعتبر من أكثر المعادن أهمية ليس فقط لقيمته المادية، و إنما لكونه بات يعتبر من أهم الملاذات الامنة التي تلجأ لها الدول لضبط سعر صرف عملاتها بعيدا عن تقلبات سعر صرف العملات السيادية كالدولار، اضافة إلى دخوله في الصناعات التكنولوجية و العسكرية ذات الأهمية الإستراتيجية، حيث بلغ انتاج بوركينا فاسو من الذهب ٤٥ طن في العام ٢٠٢٢، علاوة على الكميات الكبيرة من المعادن الأخرى كما هو موضح بالجدول رقم (١)، و التي تعد من أهم المعادن الداخلة في كافة أنواع الصناعة.

ب. مالي

الجدول رقم (٢) المعادن المستخرجة في دولة مالي خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)

المعدن	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018	2019
ذهب	طن	40.9	41.4	46.5	55	61
الاسمنت	طن متري	630,000	630,000	630,000	660,000	660,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

وفقا للبيانات المنشورة فإن مالي تعتبر أكثر الدول في الساحل الإفريقي استخراجا لمعدن الذهب، و هذا يتضح من الجدول رقم (٢) و الذي يبين الزيادة في الكميات المستخرجة بشكل مستمر حيث أن متوسط معدل النمو في الزيادة في استخراج الذهب بلغت (١١٪) للفترة المبينة للفترة من ٢٠١٥ – ٢٠١٩. و بالمقابل فإن دولة مالي تعتبر ثاني دولة من دول الساحل الإفريقي من حيث استخراج مادة الإسمنت و بكميات شبه ثابتة تتراوح بين (٦٣٠,٠٠٠ – ٦٦٠,٠٠٠) طن متري.

ج. موريتانيا

تعتبر موريتانيا من أكثر دول الساحل الإفريقي التي تمتلك ثروات في مجال المعادن، حيث تتميز في استخراج الحديد و تعتبر واحدة من كبرى الدول الإفريقية المصدرة للحديد، و كذلك تعتبر الدولة العربية الأولى في استخراج الحديد، اضافة إلى أنها أكبر الدول استخراجا لمادة الإسمنت في دول الساحل وفقا للجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) المعادن المستخرجة في دولة موريتانيا خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

المعدن	وحدة القياس	2017	2018	2019	2020	2021
ذهب	طن	9.1	9.235	14.484	19.725	8.1
نحاس	طن	28,791	28,137	29,620	28,491	18,845
حديد	طن متري	11,714,000	10,711,000	12,200,000	12,515,000	12,809,000
جبس	طن	200,000	200,000	250,000	200,000	200,000
الاسمنت	طن متري	850,000	1,023,000	1,000,000	970,000	998,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

د. النيجر

بالرغم من وجود الكثير من الثروات المعدنية في النيجر إلا أن أبرز ما يميزها عن بقية دول الساحل هو امتلاكها احتياطيات كبيرة من اليورانيوم و الذي يعد واحد من أكثر المعادن أهمية و ندرة حول العالم كونه يستخدم بشكل واسع في المفاعلات النووية، و تعتبر النيجر من أكبر ١٠ دول مصدرة لليورانيوم في العالم، و يتضح من الجدول رقم (٤) انخفاضا واضحا في كميات اليورانيوم التي تستخرجها دولة النيجر، و السبب في هذا الإنخفاض بسبب قيام شركة أورانو الفرنسية ايقاف العمل في منجم ايمورارين لأسباب لوجستية و سعرية، اضافة إلى ايقاف العمل في منجم أكوتا بسبب انخفاض مخزونه من اليورانيوم.

الجدول رقم (٤) المعادن المستخرجة في دولة النيجر خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

المعدن	وحدة القياس	2014	2015	2016	2017	2018
ذهب	طن	0.7	1.2	1	1	1
فضة	طن	0.07	0.12	0.12	0.12	0.12
فحم	طن	255,936	221,024	246,631	233,792	221,580
يورانيوم	طن	4,057	4,116	3,477	3,485	2,910
الاسمنت	طن متري	21,052	50,531	51,000	51,000	52,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

هـ. تشاد

الجدول رقم (٥) المعادن المستخرجة في دولة التشاد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)

المعدن	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018	2019
الاسمنت	طن متري	350,000	370,000	410,000	390,000	510,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

البيانات المذكورة في الجداول أعلاه لا تعني بالضرورة حصر الثروات الموجودة في دول الساحل في البيانات المنشورة فقط، و لكن هذه الدول تعج بالثروات المعدنية التي لم تكتشف بعد، و في حال توافر ارادة حقيقية مدعومة بإستثمارات كبيرة فإن هذه الدول ستكون جزء مهم في مستقبل البشرية على صعيد الصناعة.

٣. قطاع الطاقة

تعد الطاقة أحد العناصر الحيوية التي تشكل الأساس لنمو الاقتصاد العالمي واستدامته، حيث تعتمد القطاعات الاقتصادية كافة بشكل مباشر على مصادر الطاقة لتشغيل الصناعات، و نقل البضائع، وتحقيق التنمية المستدامة، و مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة أصبحت الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي، بحيث تسعى الدول إلى تأمين احتياجاتها من هذه المصادر لضمان استقرار اقتصاداتها وتعزيز نفوذها الجيوسياسي.

لكن من الناحية الاقتصادية، فإن هذا الصراع على مصادر الطاقة أدى إلى تقلبات في الأسعار العالمية، وخلق علاقات اقتصادية غير متوازنة بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات و معدلات التضخم، و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا دفع العديد من الدول إلى السعي نحو الطاقة المتجددة، و التي أضحت عاملاً محوريًا في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الابتكارات في الطاقة النظيفة أداة للتنافس والنفوذ الاقتصادي في المستقبل القريب، و في هذا الجانب سوف نستعرض مصادر الطاقة العاملة في دول الساحل الإفريقي، إضافة إلى الإكتشافات الجديدة من الطاقة.

أولا: الطاقة البترولية

فيما يلي الطاقة المستخرجة بالفعل لدول الساحل الإفريقي وفقا للبيانات المنشورة

أ. تشاد

تعد تشاد وجهة استثمارية واعدة في مجال الطاقة، حيث تنتج سنويًا حوالي ٤٣ مليون برميل من النفط، وبفضل هذا الإنتاج الكبير أصبحت تشاد لاعبًا مهمًا في سوق النفط الإقليمي، مما يفتح آفاقًا واسعة للاستثمار في مجالات استكشاف النفط و تطوير البنية التحتية للطاقة، وتكرير، و يعتبر قطاع الطاقة في تشاد غير مستغل بالكامل، مما يمنح المستثمرين فرصة لتحقيق عوائد عالية من خلال توجيه استثماراتهم نحو تحسين تقنيات الاستخراج وزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما أن تشاد تمتلك إمكانات كبيرة للتنويع في مصادر الطاقة المتجددة، مما يعزز من فرص الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

الجدول رقم (٦) كميات النفط المستخرجة في دولة التشاد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)

المعدن	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018	2019
نفط خام	برميل	35,920,000	42,159,000	46,310,000	46,200,000	42,500,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

ب. النيجر

رغم أن النيجر تنتج ما بين ٦ إلى ٧ ملايين برميل من النفط سنويًا، إلا أن هذه الكمية تشكل أساسًا مهمًا لتطوير قطاع الطاقة في البلاد، حيث يعتبر الاستثمار في قطاع الطاقة في النيجر فرصة مميزة نظرًا لوجود إمكانات كبيرة للنمو والتوسع، مما يساعد المستثمرين على تحقيق الاستفادة من التطوير التكنولوجي لتحسين كفاءة الاستخراج وزيادة الإنتاج، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية الحالية في مجالات النقل والتكرير، كما يمكن استغلال هذه الموارد المحدودة بطريقة استراتيجية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال تطوير صناعات محلية متصلة بقطاع النفط، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في النيجر.

الجدول رقم (٧) كميات النفط المستخرجة في دولة النيجر خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)

المعدن	وحدة القياس	2014	2015	2016	2017	2018
نفط خام	برميل	6,256,000	5,459,000	6,014,000	6,665,000	6,065,000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكي

- مصادر الطاقة المكتشفة حديثا في دول الساحل الإفريقي

أ. موريتانيا

تعد موريتانيا من الدول التي تمتلك إمكانات هائلة في قطاع الطاقة، حيث تجاوزت اكتشافات الغاز بها ٣ تريليون متر مكعب، بالإضافة إلى اكتشاف أكثر من ١,٧ مليار برميل من النفط، و تمثل هذه الأرقام الضخمة

فرصة فريدة لجذب الاستثمارات الدولية في هذا القطاع الاستراتيجي، خصوصًا في ظل التزايد العالمي في الطلب على الطاقة، كما و يعزز هذا الكم الهائل من الموارد فرص موريتانيا في أن تصبح بلدا محوريا في أسواق الطاقة العالمية، مما يسمح بتطوير مشاريع كبرى تشمل استغلال الغاز في إنتاج الطاقة النظيفة، وتوسيع الصناعات المرتبطة بتكرير وتصدير النفط، الاستثمار في موريتانيا يوفر للمستثمرين بيئة غنية بالنمو والتوسع، مع إمكانية تحقيق عوائد مجزية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي ستدفع البلاد نحو تحول اقتصادي يعتمد بشكل أكبر على استغلال مواردها الطبيعية بشكل فعال.

الجدول رقم (٨) كميات النفط و الغاز المكتشفة في دولة موريتانيا

Discovery Zone	Fuel description	Unit of Measurement	Estimated Quantity
BirAllah	Gas	million m^3	2,696,256
Banda	Gas	million m^3	28,317
Tortue	Gas	million m^3	319,524
BirAllah	crude oil	million bbl	182
Tortue	crude oil	million bbl	226
Orca	crude oil	million boe	1,300
Total Gas		**million m^3**	**3,044,097**
Total Crude Oil		**million bbl**	**1,708**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مرصد الطاقة العالمي (GEM)

ب. التشاد

رغم أن الاكتشافات النفطية الجديدة في تشاد، التي تبلغ ٢٧٠ مليون برميل، قد تبدو محدودة مقارنة بالاحتياطيات العالمية، إلا أنها تعادل إنتاج البلاد المعتاد لست سنوات، مما يعطي هذه الاكتشافات أهمية استراتيجية كبيرة، فهذه الكمية تشير إلى أن تشاد قد تكون على مشارف اكتشافات نفطية أكبر في المستقبل، وعلى الرغم من أن هذه الاكتشافات قد لا تبدو ضخمة في السياق الدولي، إلا أنها تسلط الضوء على الإمكانات غير المستغلة في البلاد، ما يفتح الباب أمام المزيد من عمليات الاستكشاف التي قد تكشف عن موارد أكبر، لذلك يمثل الاستثمار في هذه المرحلة فرصة لاستباق النمو المستقبلي لقطاع النفط في تشاد، مع إمكانية تحقيق اكتشافات جديدة تعزز مكانة البلاد كمنتج نفطي رئيسي في المنطقة.

الجدول رقم (٩) كميات النفط المكتشفة في دولة التشاد

Discovery Zone	Fuel description	Unit of Measurement	Estimated Quantity
Baobab	crude oil	million bbl	153.2
Oryx	crude oil	million bbl	37
Kome	crude oil	million bbl	32.44
Raphia	crude oil	million bbl	8.3
Lenea	crude oil	million bbl	7.5
Daniela	crude oil	million bbl	3.6
Prosopis	crude oil	million bbl	23.4
Miandoum	crude oil	million bbl	3
Badila	crude oil	million bbl	1.2
Total Crude Oil		**million bbl**	**270**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات مرصد الطاقة العالمي (GEM)

ثانيا: الطاقة المتجددة

تعتبر الطاقة المتجددة من أهم الملفات التي يتم مناقشتها عالميا منذ ما يقارب عقدين من الزمن، و هناك العديد من الدول التي قطعت شوطا طويلا في تطوير البنية التحتية للاستفادة من هذه المصادر كالصين و الولايات المتحدة و روسيا، و مع تطور أزمات المناخ الناتجة بشكل أساسي عن استخدام مصادر الطاقة

التقليدية كالنفط و الغاز، أصبحت فكرة تطوير و نشر تقنيات الطاقة الخضراء أمرا ملحا لدى دول العالم، و بالنسبة لافريقيا فإنها تعتبر من القارات التي دخلت مؤخرا في سباق تطوير البنى التحتية للاستثمار في الطاقة المتجددة عبر بوابة دولة جنوب افريقيا و جمهورية مصر العربية، أما بالنسبة لدول الساحل الافريقي فإنها لا تزال غير فاعلة في مجال الطاقة المتجددة بالرغم من امتلاكها لكافة الامكانيات الجغرافية و المناخية لأن تصبح مركز اقليمي و دولي في مجال الطاقة المتجددة، و هذا بدور يفتح الباب أمام المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع الحيوي و الواعد، و الشكل رقم(٨) يبين مدى تواضع كميات الطاقة المنتجة في هذه الدول مقارنة مع انتاج القارة الافريقية ككل.

الشكل رقم (٨) كميات الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة/ ميجا واط

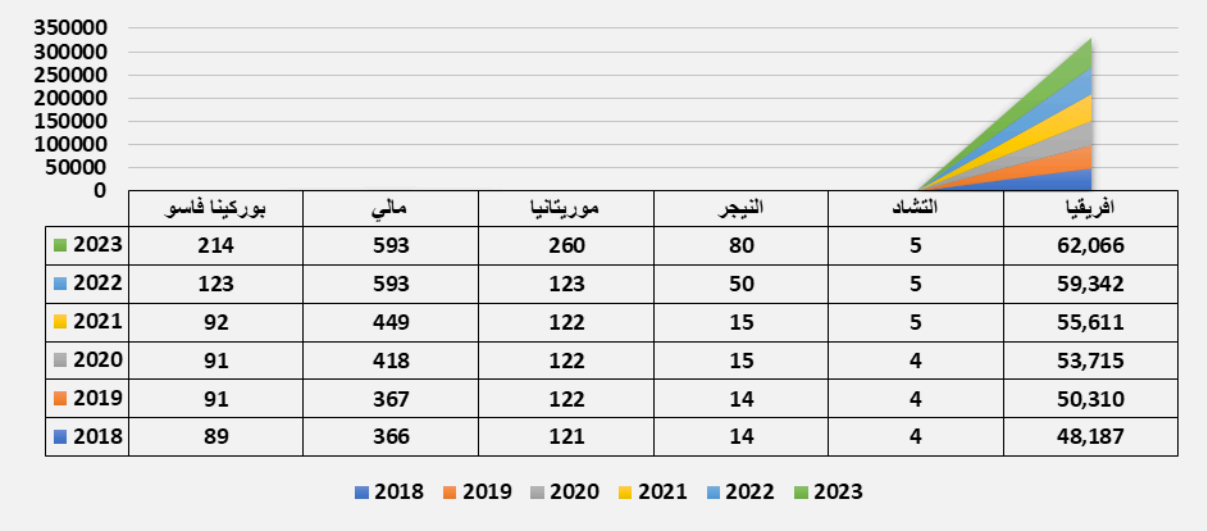

	بوركينا فاسو	مالي	موريتانيا	النيجر	التشاد	افريقيا
2023	214	593	260	80	5	62,066
2022	123	593	123	50	5	59,342
2021	92	449	122	15	5	55,611
2020	91	418	122	15	4	53,715
2019	91	367	122	14	4	50,310
2018	89	366	121	14	4	48,187

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)

الشكل رقم (٩) يوضح انتاج الطاقة من المصادر المتجددة في الدول الحدودية و شبه الحدودية لدول الساحل الإفريقي، حيث أن هذه الدول بدأت فعلا في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة و التقدم الذي حققته هذه الدول يعطي مؤشر قوي على أن الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لدى دول الساحل بالتأكيد سيكون مجدي و مربح للغاية، و اذا ما اتيح للشركات الدولية عموما و الروسية على وجه الخصوص بالاستثمار داخل دول الساحل في هذا القطاع فإنها ستجعل من دول الساحل مركزا دوليا للطاقة المتجددة، لما تمتلكه روسيا من تقدم في مجال تصنيع تقنيات الطاقة المتجددة.

الشكل رقم (٩) كميات الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في الدول الحدودية و شبه الحدودية/ ميجا واط

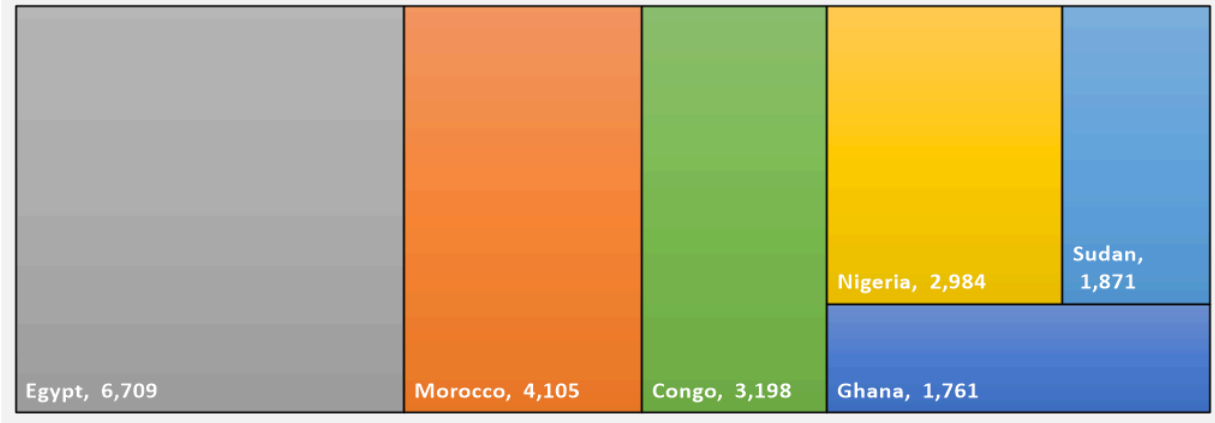

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)

٤ .الأسواق المحتملة و رأس المال البشري

تعد دول الساحل الإفريقي، بتركيبتها الديموغرافية الشابة، فرصة استثمارية واعدة في مجالات التنمية الاقتصادية، فالبنظر للشكل رقم (١٠) تشير الإحصائيات إلى أن الفئة العمرية ما دون ١٤ سنة تشكل نحو ٤٦٪ من إجمالي السكان في هذه الدول، مقارنة بالمتوسط العالمي و الإفريقي البالغ ٢٥٪ ، ٣٩٪ على التوالي، حيث أن هذه التركيبة السكانية الشابة تمثل مخزونًا هائلًا من الأيدي العاملة المستقبلية. إذا تم الاستثمار في تعليم وتدريب هذه الفئة، فإنها ستصبح قوة إنتاجية ضخمة قادرة على تلبية احتياجات أسواق العمل المتنوعة، مما يوفر بيئة جاذبة للمستثمرين الذين يبحثون عن قوى عاملة مدربة وفعالة.

من ناحية أخرى، يشكل هذا المجتمع الشاب أيضًا سوقًا استهلاكية ضخمة محتملة، ففي حال تحققت تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة في هذه الدول، فإن هذا الجيل القادم سيصبح محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المحلي والإقليمي، خاصة اذا صاحب ذلك تنمية اقتصادية حقيقية تزيد من الرشادة الإقتصادية لدى هؤلاء الشباب في هذه الدول الأمر الذي سينعكس على مستويات الدخل، و من المتوقع أن تشهد هذه الأسواق ارتفاعًا في الطلب على السلع والخدمات، مما يجعلها وجهة مغرية للمستثمرين والمنتجين على حد سواء، خاصة في قطاعات مثل التكنولوجيا، السلع الاستهلاكية، والبنية التحتية.

الشكل رقم (١٠) نسب السكان بحسب الشريحة العمرية - ٢٠٢٣

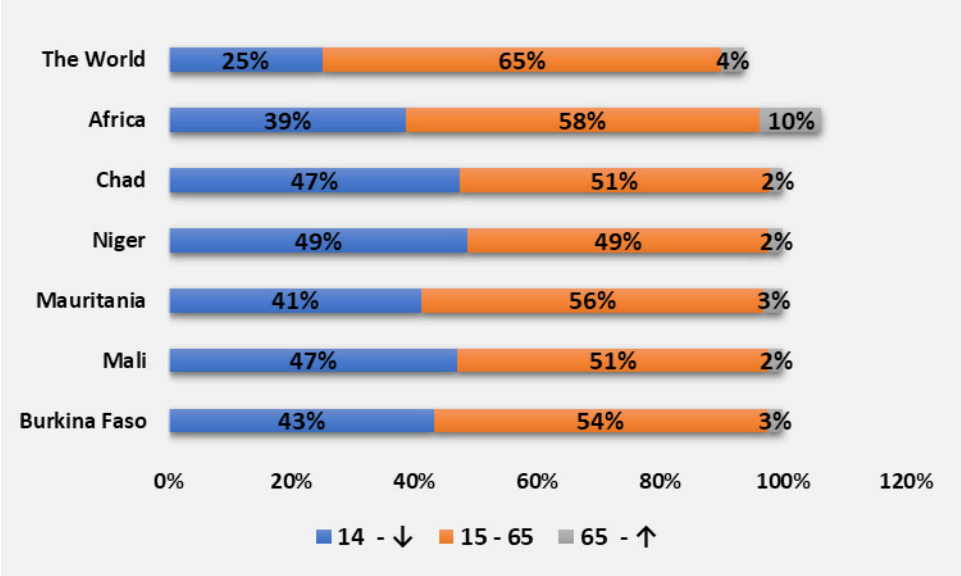

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

. الموقع الجغرافي

وفقا للخريطة الموضحة (الشكل رقم (١١))، يلاحظ بأن دول الساحل الإفريقي تتوسط العالم، و هذا ما جعلها تحظى بموقع مميز للغاية، ابتداء من موريتانيا و التي تطل على المحيط الأطلسي و في الضفة المقابلة لها تقع قارتي أميركا الشمالية و الجنوبية، و هذا ما يجعل من دول الساحل تشكل حلقة وصل بين العالم القديم بقارته الثلاث (افريقيا، أسيا، أوروبا) و العالم الجديد و الذي يضم قارتي أميركا بالاضافة لاقيانوسيا، و لكي يتم الإستفادة من هذا الموقع المميز لا بد من عمل شراكات حقيقية مع دول شمال افريقيا و مصر على وجه التحديد، فكما هو موضح بالخريطة فإن مصر تمثل بوابة افريقيا و قارتي أميركا على الشرق الأوسط و أسيا و أوروبا، فمصر تمتلك قناة السويس و التي تربط البحر الأبيض بالبحر الأحمر و بالتالي فهي تمثل نقطة الوصل بين جميع قارات العالم، بالاضافة الى أن مصر تمتلك ميزة اضافية و هي أنها تمتلك حدود برية مع القارة الاسيوية و حدود بحرية مع القارة الأوروبية، كما لا يمكن اغفال بأن ربط دول الساحل بطريق تجاري سيمثل اضافة مهمة لطريق الحرير الصيني من خلال التقاء طريق دول الساحل مع طريق الحرير الصيني في مصر، و هو ما قد يشكل حافز للدول المتقدمة في الحصول على فرصة الاستثمار في هذه الدول.

الشكل رقم (١١) خريطة العالم

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الثاني: تنمية القطاعات الحيوية لدى دول الساحل الإفريقي في ظل الشراكة الروسية الإفريقية

تتطلع دول الساحل الإفريقي إلى جذب الاستثمارات الفعلية و المبنية على شراكة حقيقية، و ذلك لدعم مسارات التنمية الشاملة التي تسعى إليها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، حيث تلعب هذه الاستثمارات دورا رئيسيا في تحقيق التحولات هيكلية في اقتصادياتها من خلال تعزيز القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية، على الصعيد الاقتصادي، تعتبر الاستثمارات الأجنبية، خاصة من روسيا، مولدة لفرص العمل و بالتالي القضاء على معدلات البطالة المرتفعة، من خلال اسهامها في بناء نظم تعليمية وصحية أكثر كفاءة، ما يعزز من جودة الحياة ويؤسس لقاعدة قوية للتنمية المستدامة، و من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في روسيا، تأمل دول الساحل في تعزيز قدرة مجتمعاتها الشابة على الدخول في سوق العمل بمهارات جديدة ومؤهلات تلبي احتياجات الاقتصاد الحديث، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق أسواق محلية قوية وقادرة على التنافس عالميًا، و في هذا المحور سوف نتناول قطاع التعليم و قطاع الصحة، و أخيرا البطالة كمؤشرات أصيلة و ثابتة في عملية التنمية الإقتصادية المستدامة.

١. التعليم

على الرغم من أن نسبة إنفاق دول الساحل الإفريقي على التعليم من إجمالي الناتج المحلي تقارب المتوسط العالمي البالغ ٣,٧٪، وفقا للشكل رقم (١٢)، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن نظم التعليم في هذه الدول تتمتع بالجودة المطلوبة، و يعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يُعد من الأدنى على مستوى العالم، ما ينعكس سلبًا على حجم المخصصات الفعلية للتعليم، فعلى الرغم من التساوي في النسبة المئوية للإنفاق على التعليم مع المتوسط العالمي، إلا أن القيمة المطلقة للمبالغ المخصصة للتعليم تكون ضئيلة مقارنة بعدد السكان الكبير نسبيًا في هذه الدول، ما يؤدي إلى ضعف في تمويل المدارس، و تدريب المعلمين، والبنية التحتية التعليمية، هذه الفجوة بين النسبة المئوية والقيمة الفعلية تمثل تحديًا كبيرًا أمام تحسين جودة التعليم، وتعوق تحقيق تنمية بشرية حقيقية تتناسب مع احتياجات الأسواق والاقتصادات الناشئة في هذه الدول.

الشكل رقم (١٣) والذي يوضح معدلات الإلتحاق في التعليم الجامعي يدعم ما تم طرحه سابقًا حول محدودية تأثير الإنفاق التعليمي على جودة التعليم، فمتوسط الالتحاق بالتعليم الجامعي في هذه الدول مجتمعة لا يتجاوز ٥,٤٪، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي

٤٠٪، والمتوسط الأفريقي الذي يصل إلى ١٨٪. هذه الفجوة الكبيرة تعكس التحديات الهيكلية التي تواجه نظم التعليم في هذه الدول، حيث يشير انخفاض معدل الالتحاق إلى محدودية الفرص التعليمية المتاحة للشباب، وضعف قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب العدد المتزايد من السكان، كما وتعكس هذه الأرقام أيضًا مدى الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمارات في التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة البشرية وتعزيز قدرات الشباب على المساهمة في الاقتصاد المحلي، و هذا يؤكد تدني مستويات الاستثمار في هذا القطاع ستقود في نهاية المطاف إلى ضعف التعليم الجامعي و الذي يعد أحد العوامل المهمة في تحقيق التنمية المستدامة والحد من البطالة، و ضعف البنية التحتية للتعليم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي الشامل في هذه الدول.

الشكل رقم (١٢) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - ٢٠٢٢

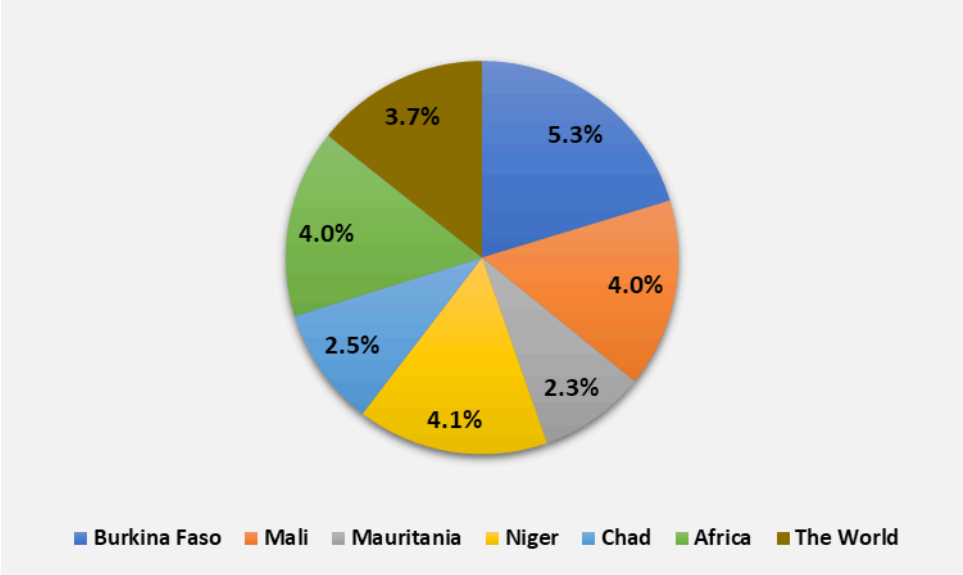

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (١٣) معدلات الإلتحاق بالتعليم الجامعي

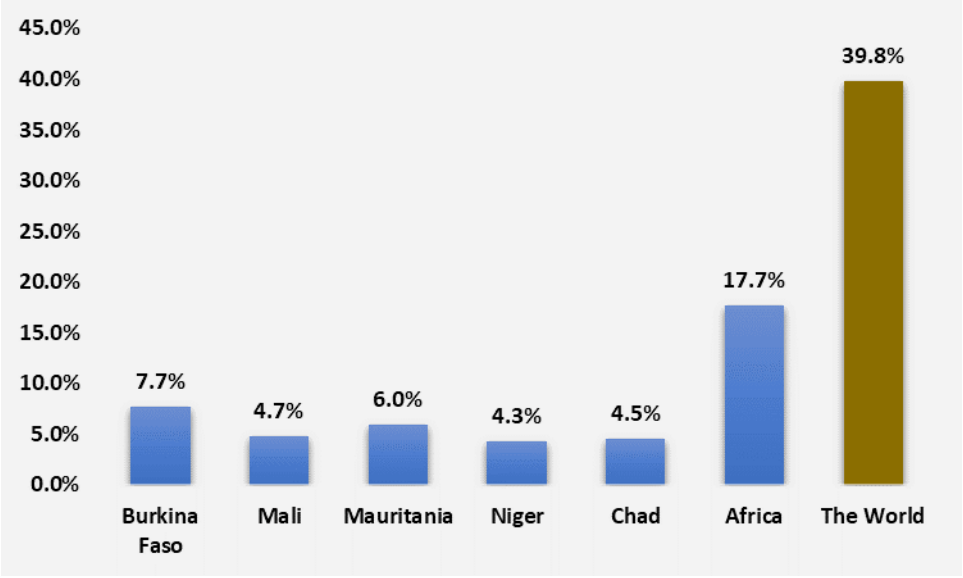

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

٢. الصحة

وفقا للجدول رقم (١٠)، تعاني دول الساحل الإفريقي من نقص حاد في الكوادر الصحية مقارنة بالمتوسط العالمي، فعلى سبيل المثال، يملك العالم متوسط ١٧ طبيبًا لكل ١٠,٠٠٠ شخص، بينما تسجل النيجر ٠,٢٣ فقط وتشاد ٠,٨٥، وهو ما يشير إلى وجود فجوة هائلة في تقديم الرعاية الصحية الأساسية، كما و يظهر نقص كبير في عدد الممرضين وأطباء الأسنان، ما يؤدي إلى عدم قدرة النظم الصحية في هذه الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

كما ويمكن ملاحظة التفاوت الكبير بين دول الساحل الإفريقي، فبينما تمتلك موريتانيا عددًا جيدًا نسبيًا من الممرضين (١٦,٦٠ لكل ١٠,٠٠٠ شخص)، تتراجع بقية الدول بشكل ملحوظ في هذا المجال، مما يضع أعباءً إضافية على النظم الصحية المحلية، و بالنظر الى بوركينا فاسو نجد بأنها تسجل ١٠,٣٠ ممرض لكل ١٠,٠٠٠ شخص، بينما ينخفض العدد في النيجر إلى ٢,٠٢.

يعد نقص الكوادر الصحية من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في دول الساحل الإفريقي، حيث إن نقص الأطباء والممرضين والصيادلة يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصحية، مما يزيد من معدلات الوفيات والإصابات بالأمراض، ويؤثر سلبًا على القدرة الإنتاجية للقوى العاملة، الأمر الذي يقلل من احتمالية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل بنية صحية ضعيفة وغير مستدامة.

وهذا كله يعزز من حاجة هذه الدول إلى استثمارات مستدامة لتحسين بنيتها الصحية، من خلال تركيز هذه الاستثمارات على تعزيز برامج التدريب والتعليم في المجالات الصحية، وزيادة عدد العاملين في هذا القطاع لضمان توفير الرعاية الصحية الضرورية، علاوة على ذلك، تحتاج الدول إلى تطوير بنية تحتية صحية قادرة على تقديم الخدمات الصحية بشكل أكثر فعالية، مما سيساهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية الاقتصادية.

الجدول رقم (١٠) عدد الكوادر الطبية لكل ١٠,٠٠٠ شخص

عدد الكوادر الطبية لكل 10,000 شخص				
البلد	الأطباء	أطباء الأسنان	التمريض	الصيادلة
بوركينا فاسو	1.50	0.02	10.30	0.25
مالي	1.90	0.02	3.52	0.76
موريتانيا	2.40	0.28	16.60	0.18
النيجر	0.23	0.01	2.02	0.016
التشاد	0.85	0.01	2.10	0.092
العالم	17.00	3.30	37.70	4.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية

٣. البطالة

بالنظر للشكل رقم (١٤)، تمتاز موريتانيا بأعلى معدلات للبطالة عبر جميع الفئات العمرية، حيث تسجل ١٠,٥٪ في الفئة العمرية ١٥↑، وتصل إلى ٢٣,٧٪ في الفئة العمرية ١٥-٢٤، حيث يُظهر هذا المعدل المرتفع بين الشباب تحديًا كبيرًا أمام موريتانيا فيما يخص إدماجهم في سوق العمل، ما يشير إلى احتمالية ضعف النمو الاقتصادي ونقص الفرص الوظيفية.

بالنسبة للنيجر وتشاد فإن معدلات البطالة منخفضة للغاية مقارنةً ببقية الدول، حيث تسجل النيجر ٠,٦٪ في الفئة العمرية ١٥↑ و٠,٤٪ في الفئة العمرية ٢٥↑، بينما تسجل تشاد ١,١٪ و٠,٩٪ على التوالي، ورغم أن هذه الأرقام قد تبدو إيجابية على السطح، إلا أنها قد لا تعكس الواقع الفعلي، و السبب في ذلك يعود إلى الطبيعة الاجتماعية لهذه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية والرعي، حيث يعمل معظم السكان ضمن إطار الأسرة دون أن يتم تصنيفهم كعاطلين عن العمل، و عليه فإنه من المهم ملاحظة أن انخفاض معدلات البطالة في دول مثل النيجر وتشاد قد يكون مضللًا، ففي هذه الدول، يعتمد عدد كبير من السكان على الأنشطة الزراعية البسيطة والرعي داخل النظام العائلي التقليدي، مما قد يفسر هذه النسب المنخفضة، دون أن يعني ذلك تحسنًا في جودة الحياة أو ارتفاعًا في مستويات الدخل، حيث تظل هذه الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية ومحدودة العوائد، مما يعزز من تهميش هذه المجتمعات اقتصاديًا.

الشكل رقم (١٤) معدلات البطالة حسب الفئة العمرية لعام ٢٠٢٣

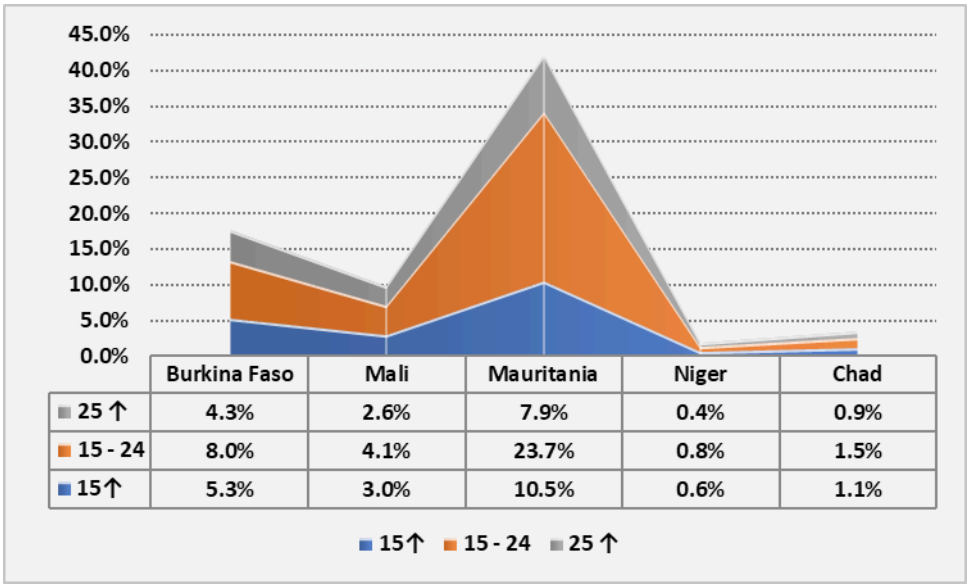

	Burkina Faso	Mali	Mauritania	Niger	Chad
25 ↑	4.3%	2.6%	7.9%	0.4%	0.9%
15 - 24	8.0%	4.1%	23.7%	0.8%	1.5%
15↑	5.3%	3.0%	10.5%	0.6%	1.1%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILO

المحور الثالث: نظرة تحليلية على أهم الشركاء التجاريين لدول الساحل الإفريقي

نستعرض فيما يلي مجموعة من الأشكال البيانية توضح أهم الشركاء التجاريين لدول الساحل الإفريقي للعام ٢٠٢٣، حيث يوجد لكل دولة أهم الشركاء من حيث الصادرات و الواردات، و سيتم التعليق على هذه الرسوم البيانية بشكل شامل من خلال التركيز على أهم النقاط الواردة فيها دون الاسهاب في الكثير من التفاصيل.

الشكل رقم (١٥) أهم المصدرين والمستوردين لدولة بوركينا فاسو

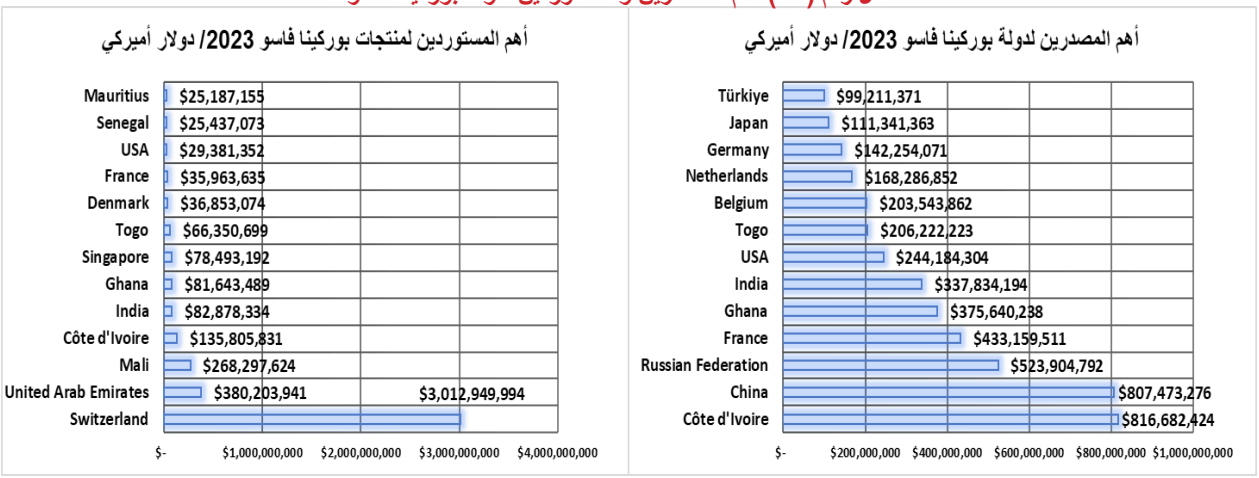

الشكل رقم (١٦) أهم المصدرين والمستوردين لدولة مالي

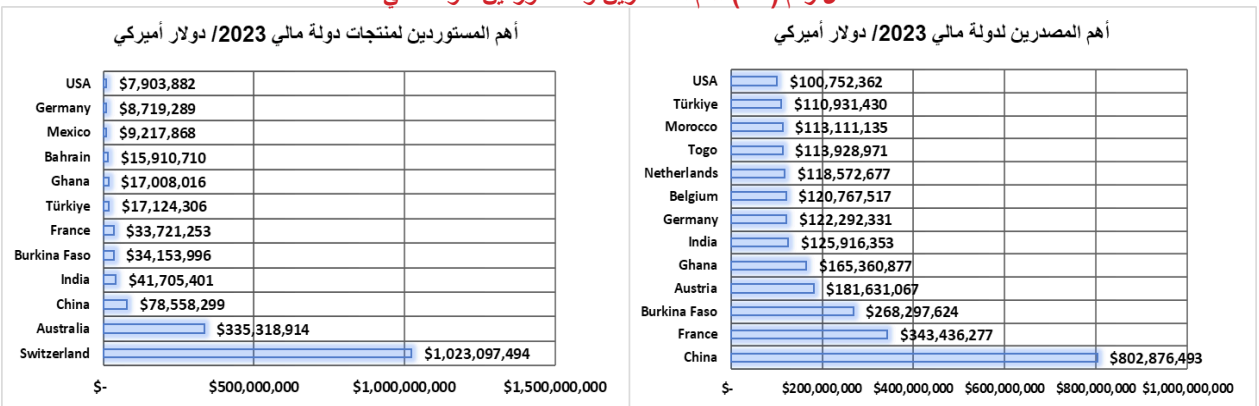

الشكل رقم (١٧) أهم المصدرين والمستوردين لدولة موريتانيا

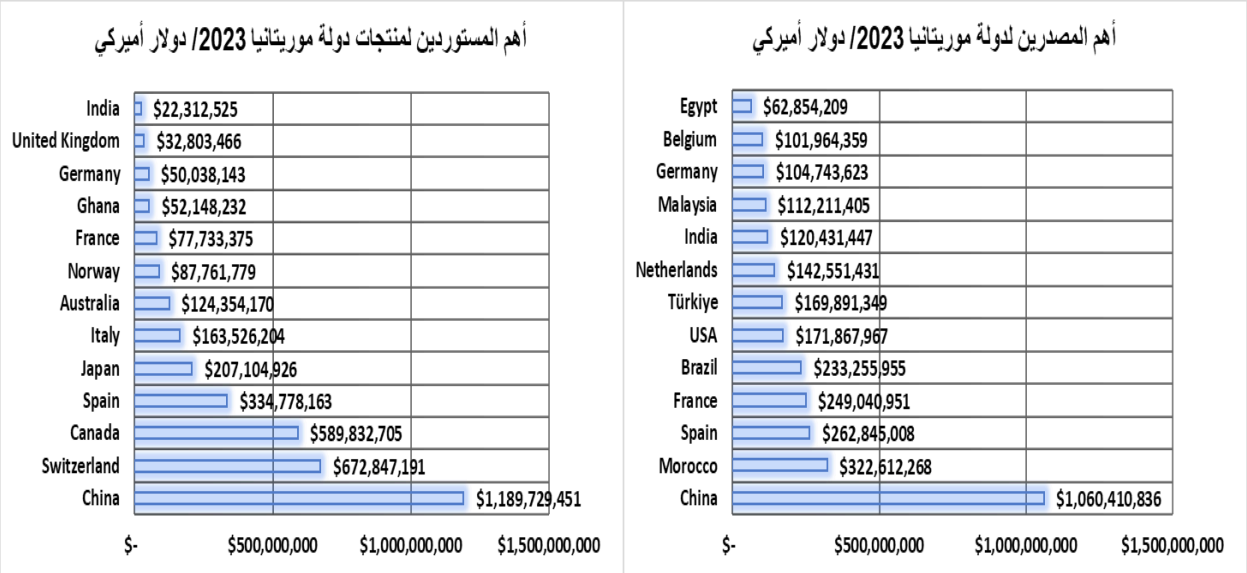

الشكل رقم (١٨) أهم المصدرين والمستوردين لدولة تشاد

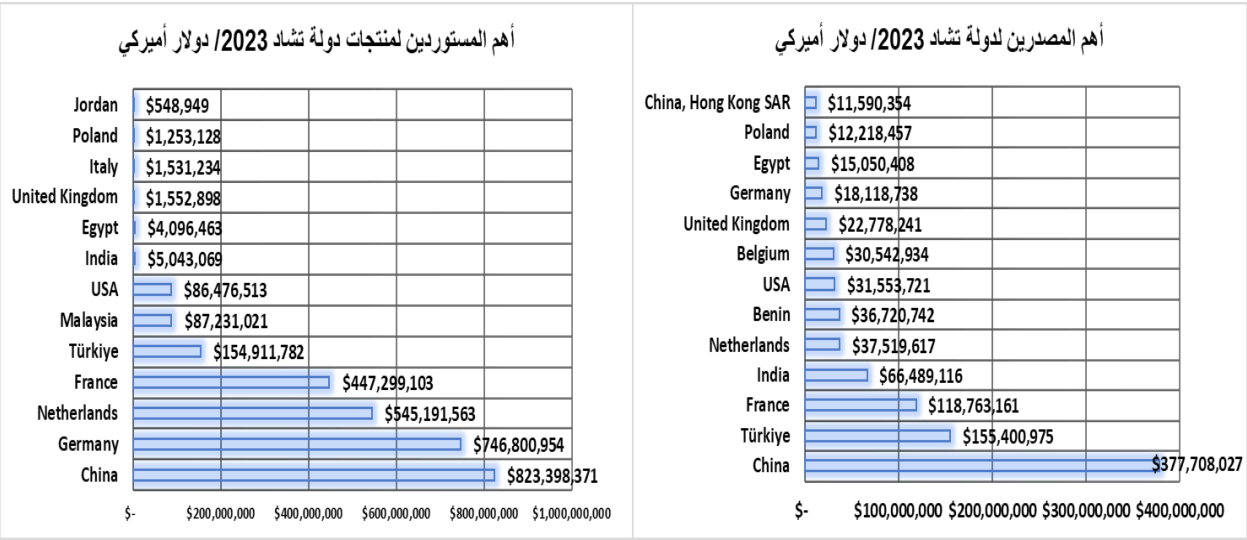

الشكل رقم (١٩) أهم المصدرين والمستوردين لدولة النيجر

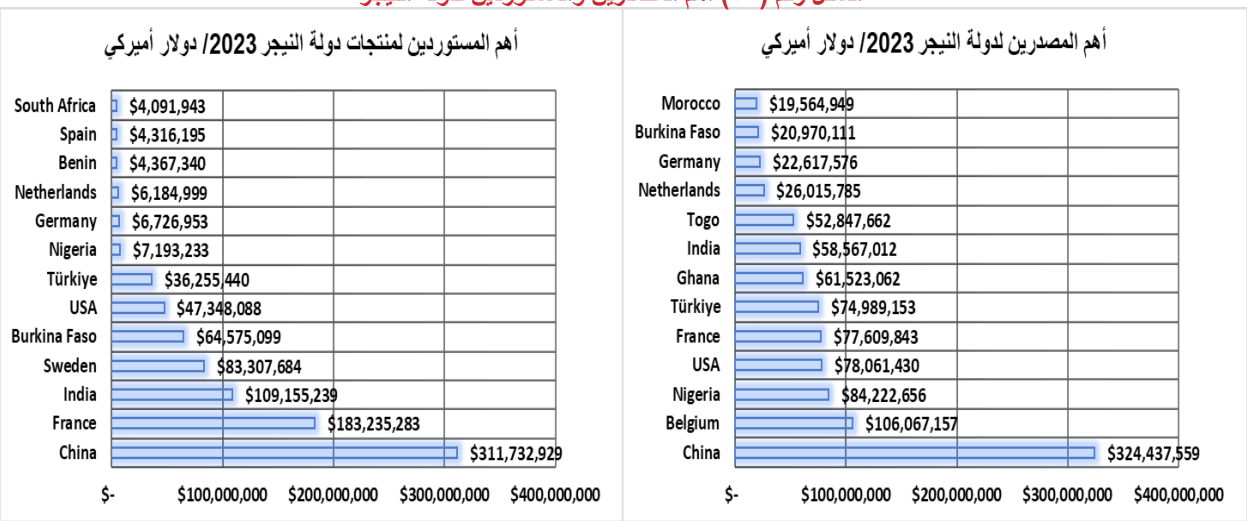

ملاحظة: الأشكال البيانية أعلاه من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة

الشكل رقم (٢٠) تلخيص للأشكال البيانية أعلاه الخاصة بأهم الشركاء التجاريين

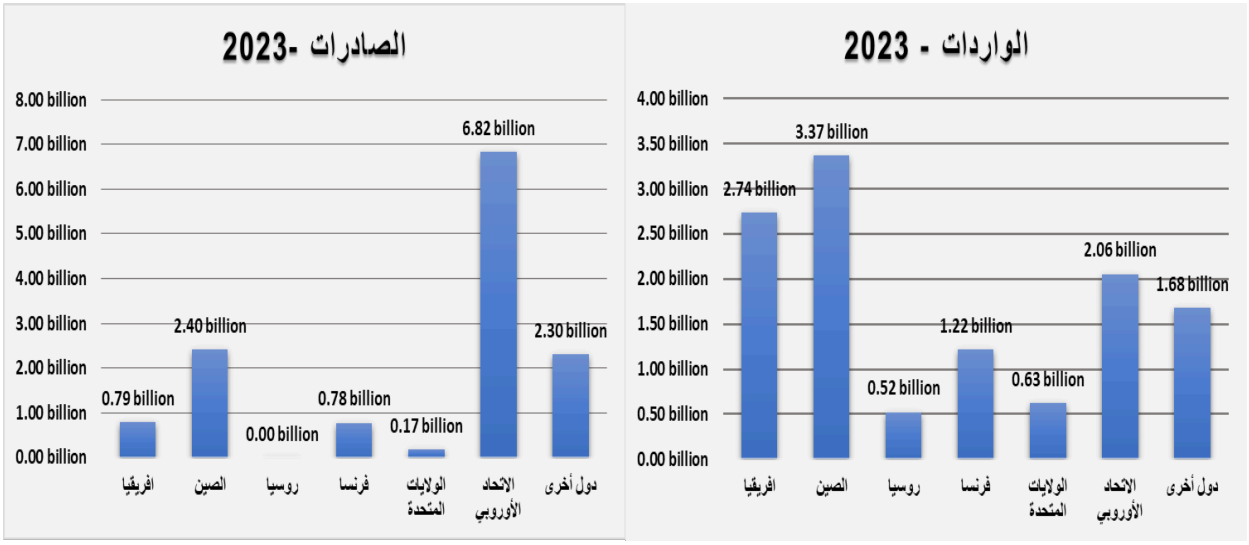

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة

بناء على الشكل رقم (٢٠)، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات الهامة فيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين مع دول الساحل الأفريقي:

١ . ضعف التعامل التجاري مع القارة الإفريقية من قبل دول الساحل الإفريقي، حيث توضح الأشكال أعلاه بأن التبادل التجاري مع الدول الإفريقية لا يرقى لحجم الثروات التي تتمتع بها هذه الدول.

٢. ظهور بارز للصين كشريك قوي لدول الساحل الإفريقي على صعيد الصادرات و الواردات، و هذا يشير إلى التقارب الكبير بين هذه الدول و الصين، و أغلب الخبراء يرجحون ازدياد حجم التجارة بين الصين و دول الساحل في المستقبل.

٣. تبادل تجاري قوي بين دول الإتحاد الأوروبي و دول الساحل و خاصة سويسرا و التي شكلت أكبر شريك لدول الساحل في العام ٢٠٢٣، حيث استوردت من بوركينا فاسو بالعام ٢٠٢٣ ما يزيد عن ٣ مليار دولار، اضافة إلى بلوغ وارداتها من موريتانيا لذات العام ما يقارب من ٧٠٠ مليون دولار.

٤. وفقا للأرقام الموضحة في الأشكال أعلاه، لا نجد بأن فرنسا ظهرت كشريك بارز و هذا يقودنا الى التفكير في كيفية التعامل مع الصادرات المتجهة إلى فرنسا ما اذا كانت تعامل معاملة صادرات دولية أم محلية.

٥. لا وجود لروسيا ضمن الشركاء الأهم لدول الساحل، و هذا يحتم على الدولة الروسية زيادة استثماراتها في دول الساحل و تعزيز الشراكة مع هذه الدول.

رابعا: التوصيات

١ . التعاون مع الشريك الروسي لإدخال تقنيات زراعية حديثة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وضمان الفوائد المتبادلة.

٢ . التفاوض على عقود الطاقة مع الشركات الروسية والعالمية بشروط عادلة لضمان تحقيق عوائد مرتفعة لدول الساحل، مما يساهم في تحقيق التنمية الحقيقية لها.

٣ . ربط المعادن الثمينة لهذه الدول باحتياطاتها لضمان الاستقرار النقدي.

٤ . تطوير خطة شاملة مع الشريك الروسي لتخصيص جزء من عوائد الاستثمارات نحو تحسين البنية التحتية في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، وكذلك في الخدمات العامة.

٥ . التركيز ليس فقط على استخراج الموارد الطبيعية بل أيضاً على إنشاء صناعات محلية في دول الساحل لتخفيف تحديات البطالة.

٦ . الانفتاح على مصر ودول شمال إفريقيا نظراً لوجود كوادر مؤهلة برواتب معقولة وتشابه ثقافي مع دول الساحل، يمكن أن يسهم هذا النهج في دفع عجلة التنمية في منطقة الساحل.

٧ . العمل على النهوض بمجتمعات الساحل الإفريقي لانها دول شابة و تشكل سوق مستقبلي واعد في ظل انخفاض معدلات النمو السكاني في الدول الغربية.

٨ . توسيع نطاق الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة من خلال استقطاب أحدث التقنيات المستخدمة في توليد الطاقة الخضراء.

٩ . تخصيص صندوق مالي يشمل دول الساحل الافريقي ليكون بديلا عن مؤسسات الإقراض الدولية يتم تغذيته من عائد الاستثمارات، و تشغيل هذه العوائد في اقراض القطاع الخاص بهدف توجيه التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول.

خاتمة

في الختام، يتضح أن دول الساحل الإفريقي تمتلك إمكانيات ضخمة للنمو الاقتصادي إذا ما تم استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل، حيث توفر الشراكات مع روسيا فرصة فريدة لتحقيق هذا النمو، حيث يمكن لتلك الشراكة أن تعزز الاستثمار في قطاعات رئيسية مثل الزراعة، الطاقة، والمعادن، مما يسهم في تطوير البنية التحتية وتحفيز التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك، يمثل الاستثمار في رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحسين التعليم والصحة، والحد من معدلات البطالة المرتفعة، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، و مع وجود شراكات تجارية قوية بالفعل بين دول الساحل و روسيا يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة للطرفين، إن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد استراتيجيات فعالة تضمن استمرارية تلك الشراكات وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لدول الساحل الإفريقي في مسارها نحو التنمية الشاملة.

قائمة المراجع

1. World Bank. (n.d.). Indicators. The World Bank. Retrieved August 21, 2024, from https://data.albankaldawli.org/indicator

2. Global Energy Monitor. (n.d.). Global Energy Monitor. Retrieved August 21, 2024, from https://globalenergymonitor.org

3. United States Geological Survey. (n.d.). International minerals statistics and information. Retrieved August 21, 2024, from https://www.usgs.gov/centers/national-minerals-information-center/international-minerals-statistics-and-information

4. United Nations. (n.d.). UN Comtrade. Retrieved August 21, 2024, from https://comtradeplus.un.org/TradeFlow?Frequency=A&Flows=X&CommodityCodes=TOTAL&Partners=٢٥١&Reporters=all&period=٢٠٢٣&AggregateBy=none&BreakdownMode=plus

5. World Health Organization. (n.d.). Indicators. Retrieved August 21, 2024, from https://data.who.int/indicators

6. International Labour Organization. (n.d.). ILO Data Explorer. Retrieved August 21, 2024, from https://rshiny.ilo.org/dataexplorer١٧/?lang=en&segment=indicator&id=UNE_٢EAP_SEX_AGE_RT_A

7. International Renewable Energy Agency (IRENA). (n.d.). Renewable energy statistics. IRENA. Retrieved July 17, 2024, from https://www.irena.org/Statistics

تأثير النفوذ الغربي على التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل في أفريقيا: الموقف الناشئ لفرنسا

البروفيسور / جوناثان أريمو (Jonathan Aremu)

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية جامعة كونفينينت - نيجيريا

مستشار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

«جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك دول الساحل الثلاث مالي وبوركينا فاسو والنيجر، التي خرجت أو ترغب في الخروج من التكامل الإقليمي سوف تتأثر سلبًا »

- نبذة تاريخية عن الأحداث الجارية في منطقة الساحل الأفريقي:

تعاني البلدان في منطقة الساحل في أفريقيا (خاصة موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد) من تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة. فمنذ استقلالها في ستينيات القرن العشرين، واجهت بلدان المنطقة تحديات في بناء الدولة والأمة؛ والتي ورثت أغلبها من فرنسا، سيدها الاستعماري. وفي العديد من هذه البلدان، أثبتت المؤسسات الحاكمة التي خلفها الاستعمار الفرنسي صعوبة إدارتها للبلاد.

أصبحت تسيطر الجماعات الإرهابية على أجزاء كبيرة من هذه المنطقة وتقاتل ضد القوات الحكومية بسبب الصراع على الموارد النادرة والهامة للاقتصاد العالمي وليس الوطني فقط، مثل الكوبالت الذي يستخدم في الإلكترونيات ومنها الهواتف المحمولة، أو الليثيوم الذي يستخدم في البطاريات، والأهم الصراع على السيطرة على مناجم الذهب. وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية طويلة الأمد للتصدي لهذه الجماعات، فإنها توسع وجودها داخل منطقة الساحل، وتتوغل أكثر جنوبًا في الأجزاء الشمالية من العديد من بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) (١).

ونتيجة لذلك تدهور الوضع الانساني بسبب تلك المواجهات للجماعات الارهابية والانفصالية، فمؤخرا أفاد رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أنه بسبب للصراعات المسلحة، نزح حوالي ٢,٧ مليون شخص وأصيب ١,٦ مليون طفل بسوء التغذية(٢). لقد فشلت الآليات الإقليمية والدولية استعادة الأمان والاستقرار داخل الإقليم، ربما كان ذلك بسبب أن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) كانت صلاحياتها في أضيق الحدود، حيث ركزت على الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتوفير الأمن لمسؤولي الأمم المتحدة العاملين في البلاد (٣).

٢ - التبعية النقدية لدول الساحل.

ظهرت مؤخراً الكثير من الانتقادات ضد استمرار العمل بعملة الفرنك الأفريقي (CFA) لفترة طويلة بعد الاستقلال السياسي. في البداية، كان يُنظر إلى هذا التعاون على أنه مفيد بشكل أساسي لجميع الدول الأعضاء فيه. ومع ذلك، فقد انتقد عدد من العلماء الشباب الراديكاليين (معظمهم من الأفارقة) بجرأة هذا التعاون والنظام المتبع من خلال بعض الدراسات والتحليلات العميقة والموثقة جيدًا (٤).

مؤكدين من خلال تلك الدراسات أن التبعية النقدية الموجودة حاليا بسبب استخدام عملة الفرنك الافريقي قد أوجدت تبعية اقتصادية في دول وسط وغرب افريقيا للمستعمر القديم. والتبعية الاقتصادية تعني خلق وضع يصبح فيه اقتصاد بعض البلدان مشروطاً بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له الأول. وتتخذ علاقة الترابط المتبادل بين اقتصادين أو أكثر، وبين هذه الاقتصادات والتجارة العالمية، شكل التبعية حيث تتمكن البلدان المهيمنة من التوسع وتحقيق الاكتفاء الذاتي، في حين لا تتمكن البلدان التابعة من القيام بذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع، والذي قد يكون له تأثير مباشر إيجابي أو سلبي على تنمية الدول التابعة (٥).

وبشكل خاص، تعتبر التبعية المالية والنقدية أحد العناصر الأساسية لهذه التبعية الاقتصادية، ويعتبرها الكثيرون غير مقبولة. حيث يعد الاستقلال المالي والنقدي عنصرا حاسما في سيادة أي بلد؛ لأن القدرة على التحكم في العملة الوطنية وحيازتها هي إحدى السمات الأساسية للسيادة الوطنية.

عندما تم إنشاء الفرنك الأفريقي في ديسمبر ١٩٤٥ بعد تصديق الحكومة الفرنسية على اتفاقية بريتون وودز وأصبحت عملة المستعمرات الفرنسية في أفريقيا أو CFA «المستعمرات الفرنسية في أفريقيا». كان الهدف المعلن من هذه العملة والنظام المتبع فيها أنه مُصمم لضمان عملة الفرنك في الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه منع السحب على المكشوف والحد من التضخم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي الفترة ما بين أوائل الخمسينيات ومنتصف الثمانينيات، شهدت الدول التي تتعامل بالفرنك الأفريقي نمواً أقوى في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات تضخم أقل من غيرها من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. على سبيل المثال، خلال السنوات الخمسين الماضية، شهدت كوت ديفوار متوسط لمعدل التضخم بلغ ٦٪ وهو معدل أقل كثيراً من جارتها غانا، التي بلغ متوسط التضخم فيها ٢٩٪ (٦).

لقد أدى التحدي المتمثل في تنفيذ سياسات نقدية فعّالة

لتحقيق النمو والاستقرار في مختلف أنحاء أفريقيا إلى سنوات من النقاش حول منطقة الفرنك الأفريقي ليس فقط بين الباحثين والخبراء ولكن ايضا بين الرؤساء الأفارقة انفسهم، فقد أيد العديد منهم استمرارها في حين سعى آخرون إلى محاولة الفصل بين فرنسا والدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية فيما يتعلق بالعملة لإنهاء التبعية النقدية.

على سبيل المثال، صرح رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا بأن بلدان منطقة الفرنك الأفريقي أفضل حالاً من البلدان الناطقة بالإنجليزية (المستعمرات البريطانية في افريقيا) بسبب النمو وانخفاض التضخم، في حين يتأثر الفقراء بشكل غير متناسب بالتضخم غير المتوقع في البلدان الناطقة بالإنجليزية (٧).

وعلى صعيد التجارة، يرى المؤيدون لعملة الفرنك الافريقي أن سعر الصرف الثابت لعملة الفرنك الأفريقي مقابل اليورو أدى إلى تيسير التجارة بشكل أكبر من خلال الحد من حالة عدم اليقين واستقرار الأسعار المحلية. ويتم تعويض المشاكل المحتملة التي قد تنشأ عن سعر الصرف الثابت في الغالب في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، وذلك بسبب المستويات العالية من السيولة الزائدة من عائدات النفط في هذه البلدان. وبالرغم من ذلك شهدت بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا انخفاضاً في السيولة منذ عام ٢٠٠٤، وبالتالي عانت من تقلبات سعر الصرف الثابت وسط الصدمات الخارجية.

بينما يرى المعارضين لاستمرار العمل بعملة الفرنك الافريقي أنه من الناحية المثالية، كان ينبغي على الدول الأعضاء في نفس الاتحاد النقدي تنسيق السياسات المالية للدول بهدف مواجهة الصدمات التي تحدث في مناطق مختلفة من الاتحاد ومعالجة آثارها. ولكن، لا يحدث مثل هذا التنسيق في منطقة الفرنك الأفريقي. وبالتالي، أدى استمرار الفرنك الأفريقي ككل إلى:

- تجارة داخلية محدودة، وخاصة في وسط أفريقيا.
- اعتماد كبير على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأساسية.
- قاعدة صناعية محدودة للغاية.
- تأثر كبير بالصدمات الخارجية.

وبالإضافة إلى حقيقة مفادها أن التركيز على السلع الأساسية والتجارة البينية المحدودة يعكسان على نطاق واسع افتقار بلدان الفرنك الأفريقي إلى تنويع الصادرات وانخفاض التصنيع. كما يرى بعض خبراء الاقتصاد الأفارقة أن الاعتماد الكبير على السياسات النقدية الأوروبية يشكل قيداً على النمو بسبب التركيز المفرط على التضخم.

وبالفعل ظهرت حركات أفريقية مناهضة لعملة الفرنك الافريقي مثل «ين آ مار» (Y'en a Marre) في السنغال و«لا بالاي سيتويين» (Le Balai Citoyen) في بوركينا فاسو، حيث يعتبر كل منهما أن تفكيك منطقة الفرنك الأفريقي يمثل ضرورة أساسية لإصلاح حكومات بلدانها. ومن بين المؤيدين لهذا التوجه ايضا الناشطة الفرنسية المولودة في بنين كيمي سيبا (Kemi Seba) التي اتُهمت بحرق أوراق نقدية من الفرنك الأفريقي في السنغال قبل ترحيلها (٨).

وأمام هذا الجدال المستمر بين مؤيد ومعارض لعملة الفرنك الافريقي خاصة مع إصرار النخبة الأفريقية والأثرياء، المستفيدين الأساسيين من وجود الفرنك الأفريقي، على أهمية استمراره هذا النظام. حدد عدد من الخبراء العواقب القانونية والسياسية والاقتصادية للفرنك الافريقي بالنسبة للدول الأفريقية الأعضاء في حقيقتين موضوعيتين رئيسيتين:

- **الأولى**: يبدو من الناحية الشكلية أن هناك مساواة قانونية ، بينما الحقيقة أنه توجد حالة من عدم المساواة بين فرنسا وشركائها الأفارقة الأعضاء في الفرنك الافريقي. فمن خلال هذه الآلية الخاصة بالعملة، فوضت هذه الدول جميع مسؤولياتها النقدية والمالية إلى فرنسا في ما يعادل التنازل الطوعي عن السيادة. ففرنسا هي التي عُهِد إليها فعلياً بسلطة اتخاذ القرار وإدارة ومراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأفريقية.

- **ثانيا**: يُنظَر إلى آلية «قابلية التحويل غير المحدودة» باعتبارها ضماناً افتراضياً محضاً فحتى الآن لم يتم اختبار مثل هذا الضمان على الإطلاق. وتربط هذه الآلية في الواقع بين الفرنك الأفريقي واليورو (الفرنك الفرنسي سابقا) بشكل وثيق، ونتيجة لهذا فإن الصعوبات المزمنة التي عانى منها الفرنك الفرنسي سابقا واليورو حاليا تنتقل تلقائياً إلى الفرنك الأفريقي. فقد بات من الواضح الآن أن تجميع

احتياطيات النقد الأجنبي في وزارة الخزانة الفرنسية والبنك المركزي الفرنسي من خلال آلية «قابلية التحويل غير المحدودة» أكثر فائدة لفرنسا من الدول الأفريقية المعنية.

لذلك بدأت تتعالى أصوات بعض الرؤساء الافارقة في الحديث عن أهمية فك هذا الارتباط والسعي لتحقيق الاستقلال المالي لدول الفرنك الافريقي. فقد قال رئيس تشاد إدريس ديبي في عام ٢٠١٥ إن الفرنك الأفريقي «يسحب الاقتصادات الأفريقية إلى أسفل»، وأن «الوقت قد حان لقطع الطوق الذي يمنع أفريقيا من التطور». ودعا إلى إعادة هيكلة العملة من أجل «تمكين البلدان الأفريقية التي لا تزال تستخدمها من التطور». وفي العام ٢٠١٩ صرح رئيس بنين باتريس تالون في مقابلة معه بإن الدول الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا تريد السيطرة بشكل أكبر على عملة الفرنك الأفريقي وتخطط لنقل بعض احتياطياتها بعيدًا عن فرنسا (٩).

فمن الضروري أن نلاحظ أن أي إعادة هيكلة للفرنك الأفريقي سوف تخلف تأثيرات اقتصادية كلية جذرية تتطلب زيادة الاستثمارات العامة وتوفير السلع الاساسية، وسياسات استثمارية جذابة، ومساعدات التنمية، وتعبئة الموارد. لذلك إذا ارادت دول الساحل الخروج من هذه التبعية النقدية وفك الارتباط بعملة الفرنك الافريقي لابد من إعداد تحليلات ودراسات مستفيضة وشاملة تأخذ في الاعتبار كل ردود الأفعال المتوقعة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي نظرا لما قد يخلفه ذلك من تبعات قد تهز اقتصادات تلك الدول إذا لم تتم هذه العملية بعناية فائقة.

٣ - قضية انسحاب تحالف دول الساحل من تجمع دول الإيكواس:

يعد انسحاب تحالف دول الساحل عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) تطوراً للأحداث غير جيداً بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فمع افتتاح تحالف دول الساحل الجديد في العاصمة النيجيرية نيامي في يوليو/تموز ٢٠٢٤، يبدو أن الخلاف بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الثلاث في المنطقة: بوركينا فاسو ومالي والنيجر لا يمكن إصلاحه. فقد قال الزعماء الثلاثة لتحالف دول الساحل إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «وقعت تحت تأثير قوى أجنبية» و «أصبحت تشكل تهديداً للدول الأعضاء والشعوب». كما اتهموا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتخلي عنهم في مواجهة الإرهاب والقضاء عليه، مما وضعهم تحت ضغط سياسي هائل.

وقد ألقى البعض باللوم على تجمع الايكواس إما لعدم بذله ما يكفي من الجهد لعودة دول الساحل المنسحبة، أو لعزل تلك الدول من خلال فرض العقوبات والتي كان آخرها العقوبات على النيجر في أعقاب انقلاب يوليو ٢٠٢٣ والإصرار على العودة السريعة إلى الديمقراطية في الدول الثلاث. على سبيل المثال، يُحمل أداما جاي « Adama Gaye»، مدير الاتصالات السابق في مفوضية الإيكواس، التجمع المسؤولية عن انسحاب دول الساحل الثلاث من خلال إلحاح قادته على إجراء انتخابات حرة ونزيهة (١٠).

إن خروج دول تحالف الساحل الثلاث من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد يكون له تبعات مؤسفة على تجمع الايكواس الذي كان يمثل واحدا من أنجح التكتلات للتكامل الاقتصادي في افريقيا . إن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أفضل وأقوى بلا شك بوجود هذه الدول، ولهذا السبب تواصل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إرسال وسطاء إلى المنشقين لتوضيح أن الباب مفتوح أمام عودتهم إذا ما غير أي منهم رأيه. كما رفعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العقوبات المفروضة على السفر والتجارة والاقتصاد. لكن لا تزال الدول الثلاث تتمسك بموقفها في قمة نيامي؛ من أجل المحافظة على سيادتها واستقلالها السياسي والاقتصادي.

٤- ينبغي أن يكون حضور روسيا في اتجاه التنمية الاقتصادية

وتحقق روسيا مكاسب أكبر من خلال الصفقات الثنائية مع الدول الأفريقية، وخاصة في منطقة الساحل؛ ولكن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى صراع عالمي بالوكالة مع الغرب. وقفت روسيا بجانب النيجر في الانقلاب الأخير الذي حدث في يوليو ٢٠٢٣ وحذرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من استخدام التدابير العسكرية ضدها. وهنا نشير إلى أنه لا ينبغي النظر إلى الوجود المتزايد لروسيا على أنه خطر، حيث أن العديد من الدول الأفريقية الأخرى لديها مثل هذه العلاقة، فقد يساعد وجودها في تحسين العلاقات الدولية لأفريقيا مع

الشركاء الجدد والتقليديين. ففي الآونة الأخيرة، تسعى العديد من القوى العالمية إلى زيادة العلاقات مع أفريقيا، ولكن ينبغي على الدول الأفريقية الحذر من أن يتم استغلالها أو أن تصبح طرفًا عدائيًا في أزمة عالمية بالوكالة.

- تعليقي على العروض البحثية والمناقشات التي تمت في جلسات الندوة:

كانت هناك جلستان للعروض التقديمية. الأولى، تحليل التبعية النقدية لدول الساحل. بينما ركزت الجلسة الثانية على الدور المتوقع لروسيا في الساحل؛ كما نوقش أعلاه. وكانت تعليقاتي في الجلستين الأولى والثانية على النحو التالي:

١ - الدول الثلاث في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تريد الخروج من ميثاق التكامل الاقتصادي لها الحق في إقامة علاقات اقتصادية مع أي جزء من العالم، بما في ذلك روسيا، على أساس مبدأ تقرير المصير للأمم المتحدة.

٢ - تمشيا مع قرار قمة رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يجب على الدول الثلاث (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) في المنطقة التي ترغب في الانفصال إعادة النظر في قراراتها والاحتفاظ بمواقفها في المنطقة؛ كانت أعضاء منذ بداية إنشاء التكامل الاقتصادي في عام ١٩٧٥.

٣- ومع ذلك، ينبغي على الدول الثلاث أن تتذكر أنه بناءً على اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، يجب احترام مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» (يجب الالتزام بالاتفاقيات) حسب الاقتضاء؛ وبدون هذا المبدأ، الذي ورد صراحةً في العديد من الاتفاقيات، فإن المعاهدات لن تكون ملزمة ولا قابلة للتنفيذ؛ وقد وقعت هذه الدول الثلاث العديد من الاتفاقيات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية.

٤- ينبغي أن يعاد النظر في مسألة الانفصال الكامل وأن يُؤخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على اقتصاد دول تحالف الساحل، والمواطنين والشركات في تلك الدول الذين كان بينهم وبين الشركات في دول تجمع الايكواس تكامل كبير، وايضا ترتيبات التعاقدات التجارية المبرمة، فضلاً عن التكامل الرأسي للأنشطة الاقتصادية.

٥- مثل العديد من البلدان الشريكة في التنمية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن لروسيا أن تتعاون ليس فقط مع البلدان الثلاثة التي انفصلت عن تجمع الايكواس؛ ولكن يمكنها (روسيا) أن تمد يد العون إلى جميع البلدان الأفريقية الأخرى؛ وخاصة في إطار مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

٦- في معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC) لعام ١٩٩١، تم الاعتراف بـ ٨ مجموعات اقتصادية إقليمية فقط في أفريقيا؛ ولم يتم بعد تحديد أي من المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ستنضم إليها البلدان الثلاثة لتكون جزءًا من الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، فقد لا يكون الاتحاد الأفريقي في وضع يسمح له بزيادة المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها إلى ما يزيد عن ٨ مجموعات.

٧- جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك دول الساحل الثلاث مالي وبوركينا فاسو والنيجر، التي خرجت أو ترغب في الخروج من التكامل الإقليمي سوف تتأثر سلبًا إلى حد ما بناءً على النقاط المذكورة أعلاه.

٨- ينبغي أن تكون روسيا موضع ترحيب لدى جميع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها شريكًا تنمويًا في مجالات الزراعة والاستثمار وتطوير البنية التحتية وغيرها.

قائمة المراجع

1- Paul Stronski, Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region, The Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023, https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en

2- Ibid

3- Ibid

4- Martin, Guy. "The Franc Zone, Underdevelopment and Dependency in Francophone Africa." Third World Quarterly, vol. 8, no. 1, 1986, pp. 205–35. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3991568. Accessed 9 Sep. 2024.

5- Elisabeth Farny, **Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today**?, E-International Relations, NOV 23 2016, https://www.e-ir.info/pdf/66616

6- Landry Signé, How the France-backed African CFA franc works as an enabler and barrier to development, 7 Dec. 2019, https://www.brookings.edu/articles/how-the-france-backed-african-cfa-franc-works-as-an-enabler-and-barrier-to-development/, Accessed 8 Sep. 2024

7- Ibid

8- Ibid

9- Ibid

10- Ebenezer Obadare, An Opportunity to Reimagine ECOWAS, July 15, 2024, https://www.cfr.org/blog/opportunity-reimagine-ecowas

النفوذ الغربي في منطقة الساحل وأثره على الاقتصاد والتنمية ••• ملاحظات أولية وأبعاد تفسيرية

الأستاذ الدكتور/ محمد عاشور (مصر)
أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي
كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة

«الدولة الأفريقية بعامة ودول الساحل بصفة خاصة أصابتها من وجهة نظرنا ثلاث لعنات أساسية كبلت قدراتها على الحركة والفعل هي لعنة الحدود، ولعنة الموارد، ولعنة الفساد»

بداية وقبل التعقيب على الأوراق المقدمة أود أن أتوجه بشكر وتقدير ثلاثي الأبعاد للمؤسستين القائمتين على تنظيم هذه الحلقة النقاشية المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (أكريس) ومعهد الدراسات الدولية لبحوث النظم المتقدمة. أول أبعاد الشكر والتقدير يتعلق بموضوع الحلقة النقاشية والذي يتناول موضوع "النفوذ الغربي في منطقة الساحل وأثره على الاقتصاد والتنمية"، وهو موضوع في غاية الأهمية لما له من آثار عديدة على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا..وهو في ذات الوقت موضوع قديم من حيث نشأته وجذوره، جديد من حيث البيئة المحيطة بالموضوع وشبكات علاقات الفاعلين ومواقف البعض منهم، ومتجدد من حيث صور وآليات التفاعل. الأمر الذي يجعله جديرا بالمتابعة والرصد والتحليل للوقوف على واقع ومستقبل العلاقات الغربية الأفريقية – وفي القلب منها العلاقات الفرنسية الأفريقية- في تلك المنطقة الهامة انطلاقا من حقيقة أن من يتحكم في التدفقات النقدية يتحكم في مختلف أبعاد التنمية.

البعد الثاني للشكر يتعلق بحسن الإعداد للحلقة النقاشية من حيث الموضوعات المطروحة للنقاش والتي حاولت تغطية الأبعاد المختلفة للموضوع من زوايا متنوعة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية.....)، علاوة على الشراكة بين المؤسستين المصرية والروسية والتي ترسخ فكرة التعاون الأكاديمي العابر للحدود والاهتمامات المشتركة للطرفين بمجريات الأمور على الساحة، وتبادل الدعم والخبرات بما يسهم في رسم صورة أوضح وفهم أدق للقضايا والموضوعات محل التعاون.

البعد الثالث للشكر والتقدير يتعلق بتنوع الحضور والمشاركين في الحلقة النقاشية والذي اشتمل على ممثلين من أكثر من عشر دول أفريقية معظمها من دول غرب أفريقيا أو أفريقيا الفرنسية وهي الدول محل النقاش، علاوة على تنوع الخلفيات الأكاديمية والمهنية للحاضرين ما بين أكاديميين متخصصين في الشأن الأفريقي ودبلوماسيين وسياسيين ورجال أعمال مارسوا وما زالوا يمارسون العمل على الساحة الأفريقية فضلا عن ممثلين للاتحاد الطلابية الأفريقية بالقاهرة من الشباب الواعد الذي يمثل نبض المواطن الأفريقي ويعبر عن قضاياه ومشاكله. هذا التنوع وما أسفر عنه من نقاشات داخل حلقة النقاش وعلى هامشها يمثل في جانب منه تطبيقا وتجسيدا لفكرة الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية.

وانتقالا من الشكر والتقدير إلى موضوع حلقة النقاش وما تم طرحه من موضوعات فيمكن إجمال أهم نقاط التعقيب فيما يلي:

أولاً: فيما يتصل بالأوراق المقدمة هناك نوع من التساند والترابط بين الموضوعات المطروحة حيث قدمت ورقتا الدكتور محمد الطماوى والدكتور عمر بستنجي عرضا تفصيليا لقدرات وإمكانات دول الساحل الاقتصادية، ومواطن القوة والخلل فيما يتصل بتلك القدرات، ونظرة تحليلية لعلاقة التبعية النقدية للفرانك الأفريقي في دول الساحل الأفريقي ودول أفريقيا الناطقة بالفرنسية بصفة عامة.. حيث تتبع "الطماوي" الجذور التاريخية لنشأة عملة الفرانك الافريقي والتطورات التي لحقت به عبر الحقب الزمنية المختلفة من حيث قيمته إلى الفرانك الفرنسي وشروط ومتطلبات الإصدار وحجم الودائع الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الفرنسي، كما عرض الباحث للتحديات الاقتصادية الناجمة عن تلك التبعية النقدية والقيود التي مثلتها على السياسات التنموية للدول المنضوية في هذا النظام النقدي قبل أن ينتقل إلى مناقشة موقف دول الساحل من الفرانك الأفريقي والتي تتفاوت ما بين مطالبة البعض بالخروج منه إلى نظم جديده أكثر استقلالية وتحقيقا لغايات التنمية ومتطلباتها، وفي المقابل تمسك آخرون بالبقاء في إطار النظام المصرفي القائم حفاظا على ما يحققه من وجهة نظرهم من استقرار وتوازن نقدي في ظل صعوبة تحقيق الاستقلال النقدي ومخاطر انفلات سعر الصرف في ظل ضيق نطاق الأنظمة المصرفية المحلية، حتى وإن كان ذلك على حساب التنمية والاستقلال بشكل أو بآخر. ويخلص الباحث في نتائجه وتوصياته من أن أي من الخيارات التي سوف يتخذها قادة دول الساحل فإنها سيكون لها تبعاتها وتكاليفها التي يتعين أن تكون الدول الأفريقية على استعداد لتحملها ودفعها. وقد استكملت ورقة الدكتور "بستنجي" الموضوع بعرض قدرات وإمكانات دول الساحل من الثروات والموارد في مجموعة من القطاعات المختلفة والتي تكشف عن مفارقة معاناة تلك البلدان من الفقر رغم ما تملكه من ثروات معدنية ومصادر طاقة لا تتوافر لغيرها من الأقاليم. وهي المفارقة التي يمكن تفسيرها في ضوء واقع التبعية سالف التفصيل في ورقة الدكتور طماوي، والتي يرى الدكتور " بستنجي" أنه يمكن لروسيا أن تلعب دورا رئيسا في كسر حلقات تلك

التبعية بما تملكه روسيا من خبرات في مجالا الطاقة والتصنيع وتكنولوجيا الزراعة.

وإذا كانت ورقة الدكتور الطماوي قد رسمت صورة واضحة لملامح التبعية النقدية للفرنك الأفريقي وفرص دعم السياسات المالية والنقدية في دول الساحل، فإن الأوراق المتعلقة بأثر السياسات الاستعمارية على النظم الإدارية والحكومية في منطقة الساحل والتي تناولت نماذج "تشاد" " النيجر" "بوركينافاسو" ودول "بحيرة تشاد" والتي تناولتها أوراق الباحثين "أسماعيل طاهر"، و"أبو بكر مهمن"، و"سياكا كوليبالي" والدكتور أحمد يعقوب، قد تكفلت ببيان البيئة المحيطة بتلك التبعية النقدية والتي هي في مجملها كما تعكسها الأوراق المختلفة سبب ونتيجة للتبعية النقدية من جانب النظم المصرفية المحلية للنظام الفرنسي. يتبدى ذلك من تأكيد الأوراق المختلفة وعلى اختلاف التطبيقات (النيجر، تشاد، بوركينافاسو.....)، على أن النظم الإدارية التي ورثتها دول المنطقة عن الاستعمار متضافرة مع نظم التعليم النابعة من مواريث سياسة الاستيعاب الثقافي التي نفذتها فرنسا على مستعمراتها، أسفرت عن نخب أفريقية في مختلف مستويات الحكم مدينة بالولاء لفرنسا الأمر الذي جعل فرنسا وليست الشعوب الأفريقية هي الرقيب وضابط الأداء لتلك النظم وساهم بشكل أو باخر في تفشي الفساد بصوره المختلفة (محسوبية، تمييز، رشوة، محاباة.....) في النظام الإداري، ساعد على ذلك ضعف الموارد بفعل الاستنزاف الخارجي والفساد الداخلي على نحو أدى من ناحية أخرى لتفجر مشكلات لا تقل خطورة كالفقر وضعف الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها والتي شكلت في مجملها بيئة خصبة لبروز ظاهرة التطرف والعنف في المنطقة على نحو ما أوضحت مداخلة الدكتور أحمد يعقوب دابيو.

والحق إنه إن كان ثمة ما يضاف إلى ما سلف بيانه من أبعاد، ورغبة في استكمال الصورة فإنه يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين من وجهة نظرنا في هذا الشأن.. تتعلق النقطة الأولى بالمشكلة الهيكلية التي نراها السبب الرئيس لمعظم ما ذكر الباحثون من مشكلات وتداعيات وهي مشكلة الدولة الأفريقية نفسها.. والنقطة الثانية تتعلق بإمكانات روسيا في الاضطلاع بالدور المأمول منها على ساحة دول الساحل الأفريقي والتحديات التي يمكن أن تواجهها.

فالدولة الأفريقية بعامة ودول الساحل بصفة خاصة أصابتها من وجهة نظرنا ثلاث لعنات أساسية كبلت قدراتها على الحركة والفعل هي لعنة الحدود، ولعنة الموارد، ولعنة الفساد. فالحدود الأفريقية في مجملها عند الاستقلال جاءت غير متسقة ومتطلبات الدولة سواء من الناحية الأمنية حيث لا يتوفر العمق الاستراتيجي اللازم للدفاع عن الدولة في بعض الدول الأفريقية كتلك الدول الشريحية على ساحل غرب أفريقيا، أو جاءت حدود مشوهة وغير متسقة كما يبين في حالة دولة مالي غربا ودولة الصومال شرقا وكلاهما يكاد يكون منقسما طبيعيا ما بين شمال وجنوب على نحو يسهل معه الانفصال بين الجانبين الشمالي والجنوبي ويعيق السيطرة المركزية على إقاليم البلاد، يضاف إلى ذلك بعد آخر وهو ظاهرة الدولة الحبيسة والتي تقع دول الساحل في نطاقها (تشاد، النيجر، بوركينافاسو، مالي.....)، الأمر الذي يلقي بظلاله على قدرات تلك الدول على النفاذ إلى العالم الخارجي وحاجتها الدائمة إلى سند وظهير إقليمي أو دولي مساند.

وعلى صعيد **لعنة الموارد** يمكن القول أن ثراوات المنطقة لا سيما الاستراتيجي منها كاليورانيوم، والنفط والغاز، والذهب،علاوة على الفوسفات والحديد جعلت المنطقة محط أنظار القوى الاستعمارية عبر العصور المختلفة بدءا من استغلال البشر (تجارة العبيد) مرورا باستغلال موارد الأرض والحجر (الملح، الذهب، اليورانيوم....). كل ذلك بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية بالأساس الأمر الذي ورثته الدول الأفريقية عند الاستقلال وجعل الكثير منها رهين عوائد تلك الموارد في صورتها الأولية ارتفاعا وتدهورا.. ذلك أن ضعف عوائد تلك الموارد يسفر بالتبعية عن ضعف قدرات النظم الاستخراجية وبالتالي تراجع وضعف قدراتها التوزيعية على قطاعات الإنتاج المختلفة وعلى فئات الشعب كذلك وهو ما يقود متفاعلا مع غيره من العناصر إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. وفي المقابل فإنه مع اكتشاف ثروات نفطية ومعدنية في بعض دول الساحل بمعدلات اقتصادية بدأ الحديث عن **لعنة الوفرة والفوائض** التي تصاحب ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية أو ارتفاع مخزون بلدان الساحل من المعادن الاستراتيجية وازدياد معدلات انتاجها من تلك المعادن وبالتالي العوائد منها التي وفي ظل ما فصلت فيه أوراق الحلقة النقاشية تذهب كثير منها في صورة ودائع

لدى البنك المركزي الفرنسي ، مرسخة واقع التبعية بين الجانبين وحارمة القطاعات التنموية في بلدان الساحل من إمكانات التطور والتنمية فيما يشبه أعراض المرض الهولندي.

واللعنة الثالثة : وهي لعنة الفساد التي ابتليت بها العديد من الأنظمة والدول الأفريقية والتي أوضحت الأوراق المطروحة انتشارها في مختلف المستويات فيها بدءا من الفساد الصغير (رشاوى الموظفين الإداريين، وصغار الضباط والموظفيين المحليين، والمحاباة والمحسوبية وعدم الالتزام أو الانضباط في أداء المهام والمسؤوليات.....)، وصولا إلى الفساد الكبير على مستوى قيادات الدول والحكومات والتي تتضمن إهدار المال العام والتلاعب باقتصاديات البلاد والعمولات غير المستحقة، والعلاقات المشبوهة داخليا وخارجيا مع الشركات ورجال الأعمال.... والتي كشفت تسريبات "بنما" ٢٠١٦، و"باراديس" ٢٠١٧، وباندورا ٢٠٢١ عن حجمها على المستوى العالمي وفي أفريقيا التي وإن كانت لا تمثل قيمة إجمالي الفساد بها نسبة كبيرة في المجمل العام للقضايا التي كشفتها التسريبات إلا أن تلك النسبة تعتبر شديدة الارتفاع مقارنة بمستويات الدخل والعوائد في القارة، وتمثل ضياعا لفرص التنمية الكفيلة بتعديل موازين القوى بين القارة وسادتها القدماء وفي مقدمتهم فرنسا، ويمثل ضياع تلك الثروات والإمكانات مدخلا لترسيخ واقع تبعية دول القارة لنفوذ الدول الغربية على الأصعدة المختلفة.

النقطة الثانية والأخيرة في هذا التعقيب تتعلق بقدرات وإمكانات روسيا في مساعدة دول الساحل في التخلص من ربقة التبعية للنفوذ الغربي (الفرنسي). وهو أمر شهد خلال الحلقة النقاشية طرحا يؤكد على أمرين متوازيين هما قدرات روسيا على المساعدة في تحقيق التنمية لدول الساحل في قطاعات عدة على نحو ما سلف البيان، ويؤكد من ناحية ثانية أن تلك المساعدات يتعين ألا تكون مدخلا لاستبدال التبعية للغرب وفرنسا بالتبعية لروسيا، فالغاية يتعين أن تكون مساعدة دول الساحل على أن تقرر مصيرها وتمتلك مقدراتها بعيدا عن تأثيرات هذه القوة أو تلك من القوى الدولية أو الإقليمية. ومع الاتفاق مع هذا الطرح يتبقى التساؤل حول إمكانات وقدرات روسيا على المساعدة في مواجهة النفوذ الغربي بصفة عامة والفرنسي بخاصة والتحديات التي يمكن أن يواجهها الدور الروسي في هذا الشأن، وهو أمر لم تناقشه الأوراق بالتفصيل.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في مقاومة النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا والساحل الأفريقي يتأثر بمزيج من العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يمثل بعضها محفزات للدول ويمثل البعض الآخر معوقات يتعين التغلب عليها وفيما يلي رصد بأهم مضامين كليهما.

فعلى صعيد القدرات يمكن الإشارة إلى العلاقات الاستراتيجية والروابط الأمنية بين روسيا ودول المنطقة ممثلا في الوجود العسكري ومجموعة فاغنر، حيث إن لروسيا وجودًا عسكريًا كبيرًا في دول مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مجموعة فاغنر، وهو ما يوفر لروسيا نفوذًا في المسائل الأمنية، وخاصة في المناطق التي كان الوجود العسكري الفرنسي فيها مثيرًا للجدال. يضاف إلى ذلك مبيعات الأسلحة، حيث تعد روسيا واحدة من أكبر موردي الأسلحة إلى القارة الأفريقية بصفة عامة ما يجعلها بديلا متصورا لواردات السلاح من فرنسا والدول الغربية خاصة وأنها غالبا لا تكون مصحوبة بشروط سياسية كنظيرتها الغربية وهو ما يجعلها أكثر جاذبية وبالتالي تعزيزا للتأثير الروسي.

وإضافة إلى ما سلف بيانه تمتلك روسيا أيضا مجموعة أخرى مما يمكن أن يطلق عليه القوة الناعمة في مقدمتها العلاقات التاريخية والدبلوماسية الثنائية بين روسيا والعديد من دول غرب أفريقيا لا سيما مالي والدول ذات التجارب والخلفيات التاريخية الماركسية والاشتراكية. كما تستخدم روسيا وسائل الإعلام من قنوات وفضائيات إعلامية للترويج لروايات تتحدى النفوذ الغربي وتصور روسيا كشريك موثوق به ضد الاستعمار الجديد. علاوة على الترويج للقدرات الروسية في مجالات الطاقة والتعدين والتي تمثل فرصا لتعزيز العلاقات الروسية مع دول المنطقة خاصة مع ما يصاحب ذلك من تأكيد على التوافق المشترك بين الجانبين في معاداة الغرب وحرص ووعي روسيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وهو ما يجذب القادة والشعوب المحبطين من السياسات التدخلية الفرنسية.

ويضاف إلى ما سبق ويعززه إمكانيات استثمار روسيا عضويتها وريادتها في مجموعة البريكس التي تضم إلى جانب روسيا البرازيل، والهند والصين وجنوب إفريقيا،المملكة العربية السعودية، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، وإثيوبيا، ومصر، والتي تتمتع فرادى ومجتمعة بإمكانات كبيرة لدعم روسيا

في جهودها لمواجهة النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فمن خلال الاستفادة من الموارد الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية الجماعية التي تتمتع بها مجموعة البريكس، تستطيع روسيا تعزيز حضورها وفعاليتها في المنطقة ، كما أن مجموعة البريكس تمثل فرصة للتنسيق بين روسيا وشركائها في المجموعة ممن يلتزمون ذات الخط المتحفظ في التعامل مع العالم الغربي، مما يجعلها أداة قيمة بالنسبة لروسيا في سعيها إلى توسيع نفوذها وتحدي الهيمنة الغربية في أفريقيا.

على أن تلك الإمكانات والقدرات الروسية في العمل على الساحة الأفريقية بعامة والساحل الأفريقي بصفة خاصة تقابلها مجموعة معتبرة من التحديات والعقبات التي تحد من تلك الفاعلية وتلك القدرات والإمكانات وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض تلك التحديات والتي يأتي في مقدمتها ضعف الروابط الثقافية والتاريخية الروسية مع شعوب المنطقة ذلك أنه إذا كانت هناك لحظات تاريخية توافقت فيها النخب الحاكمة في تواجهاتها الماركسية والاشتراكية مع الاتحاد السوفيتي (روسيا) وحظيت بدعمه ومساندته، فإن تلك الروابط المحدودة زمانا ومحلا لا ترق إلى الروابط الفرنسية التي تربطها علاقات تاريخية ولغوية وثقافية عميقة بمستعمراتها السابقة، والتي تفتقر إليها روسيا الأمر الذي يحد من قدرتها على بناء نفوذ طويل الأمد على أساس القرابة الثقافية أو العلاقات التاريخية.

وعلى الصعيد الاقتصادي وكما أوضحت دراسة عمر بستنجي بحق فإن حجم التجارة الروسية مع دول المنطقة لا يكاد يذكر استيرادا وتصديرا علاوة على أن ضعف قدرات روسيا المالية مقارنة بدول أوروبا (الحليف الاستراتيجي لفرنسا) تحد من قدرة روسيا على المنافسة في مجال تقديم المساعدات أو المنافسة في مجالات المشاريع الاستثمارية عالية التكاليف، لا سيما في ظل واقع عدم الاستقرار السياسي والأوضاع الأمنية في المنطقة والتي تجعلها بيئة محفوفة بالمخاطر للمشاركة الروسية المستدامة.

على صعيد آخر، لا يخفى أن أي تحرك روسي لتعزيز وضعه ومكانته في منطقة الساحل الأفريقي غالبا ما سيقابله ضغوط دبلوماسية من جانب فرنسا والاتحاد الأوروبي على الدول الأفريقية للحد من النفوذ الروسي، مستخدمين في ذلك شروط الاستفادة من اتفاقيات التجارة والمساعدات والعقوبات. وضغوطا أخرى على روسيا ذاتها مستغلين في ذلك مشاركة مجموعة فاغنر في مناطق الصراع وما يمكن أن تسفر عن انتقادات دولية، الأمر الذي يعقد الجهود الدبلوماسية الأوسع نطاقًا لروسيا.

وإذا كانت مجموعة البريكس تمثل ظهيرا محتملا للدور الروسي في الساحل الأفريقي وإمكانات قابلة للتوظيف من جانب روسيا باعتبارها مؤسس وشريك رئيس في المجموعة، على نحو ما سلف البيان، فإن إختلاف مشارب وغايات الدول الأعضاء في المجموعة في علاقاتها مع الدول الأفريقية (لا شك أن غايات الهند تختلف عن أهداف الصين في القارة بل قد تتعارض معها، وكذا مساعي إيران وأهدافها في القارة يصعب أن تتوائم وغايات السياسات السعودية على ذات الصعيد.....)، الأمر الذي يجعل التعويل على توحيد كلمة المجموعة خلف السياسات الروسية الرامية إلى تقليص النفوذ الغربي أو الفرنسي على الساحة الأفريقية أمر صعب المنال ويثير من الخلاف بين أعضاء المجموعة أكثر مما يوحدهم، بالتالي يعيد الكرة من جديد إلى ملعب صانع القرار الروسي الذي يتعين أن يكون اعتماده الأساسي على قدراته الذاتية وتصوراته للفرص والتحديات على الساحة والتنسيق الثنائي مع الدول والقوى المتسقة أهدافها مع تلك التصورات والاستراتيجيات. في ظل حقيقة أن بعض القوى الإقليمية الفاعلة (نيجيريا، غانا) قد تجد في التدخل الروسي وتصاعد نفوذه في المنطقة تهديدا لمكانتها ووزنها النسبي في المنطقة وزعزعة للاستقرار بها.

حاصل القول إن السياسة الداخلية لدول غرب إفريقيا وفي القلب منها الدول موضع حلقة النقاش تتسم بالحساسية والتعقيد حيث تتداخل فيها اعتبارات تاريخية وثقافية واجتماعية اقتصادية بل ودينية علاوة على الابعاد السياسية والاستراتيجية متعددة المستويات، حيث تتبنى النظم والفصائل والمجموعات المختلفة وجهات نظر مختلفة بشأن النفوذ الأجنبي وعليه فإنه يتعين على أي فاعل دولي راغب في القيام بدور على تلك الساحة أن يتعامل مع هذه الديناميكيات بعناية، حيث أن أي خطوة خاطئة سوف تكلف الكثير سواء عبر ابتعاد الحلفاء المحتملين أو إحداث ردود فعل عنيفة لا تحمد عواقبها من جانب المنافسين.

جميع حقوق الطبع والنشر© محفوظة للمركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (ACRESS) - القاهرة ، والمعهد الدولي لأبحاث النظم المتقدمة (IRIAS) - موسكو
أكتوبر ٢٠٢٤

لمزيد من المعلومات حول مركز أكريس يرجى زيارة صفحاتنا